المنتدى

مجلّة فكريّة ثقافيّة فصليّة
منتدى الفكر العربيّ
عمّان – الأردنّ

Al Muntada

A Cultural Journal
Published every four months by
The Arab Thought Forum (ATF)
Amman - Jordan

العدد المزدوج (٢٧٢ - ٢٧٣)

المجلّد ٣٢؛ صيف - خريف ٢٠١٨

رئيس التحرير
د. محمد أبو حمّور

مدير التّحرير
كايد هاشم

التّحرير اللغوي
محمد سلام جميعان

التصميم والإخراج الفنّيّ
ميساء خلف

أمانة السرّ والمتابعة
مي الحلتة

التّنسيق لمساهمات الأعضاء
هنيدا القرالة

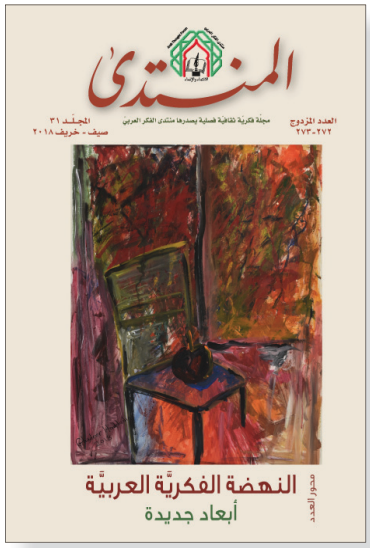

لوحة الغلاف
للتشكيليّة الأردنية
غدير سعيد حدادين

الهيئة الاستشاريّة للمجلّة

أ. د. عدنان بدران
الأردنّ (الرئيس)
د. صلاح الدّين الزين
السودان
أ. د. صلاح جرّار
الأردنّ
د. عبد الحسين شعبان
العراق
دة. وجيهة البحارنة
البحرين
د. يوسف الحسن
الإمارات

اعتُمِدَت مجلّة «المنتدى»، ضمن قاعدة بيانات وملخّصات الدوريّات العلميّة العالميّة، في المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في شيراز/إيران، وذلك وَفْقًا للمؤشّرات العلميّة المتّبعة لدى مركز المراجع الإسلاميّة الدوليّة، بحسب ما أقرّته المنظمة الإسلاميّة للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) في المؤتمر الرّابع لوزراء التعليم العالي (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨)، وهي مؤشّرات تتعلّق بتصنيف الأداء البحثيّ في البلدان الإسلاميّة.

الآراء الواردة في المجلّة لا تُعبّر بالضّرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة (٢٠٠٣/١٣/د)

إرشادات مهمّة لكُتّاب المجلّة

- تستقبلُ المجلّةُ الدّراساتِ المتعمّقةَ والمقالاتِ الفكريّةَ والمراجعاتِ النّقديّةَ الرّصينةَ لكتبٍ عربيّةٍ وأجنبيّةٍ صادرة حديثًا.
- يُعدّ أعضاء المنتدى حُكّمًا مراسلين للمجلّة في أقطارهم.
- يسرّ المجلّةَ أنْ تنشر تقارير أعضاء المنتدى عن أنشطتهم الفكريّةِ والثّقافيّة؛ إضافةً إلى تقاريرهم عن أيّ أحداث مهمّة يُتابعونها في أقطارهم.
- تخضعُ كلُّ مساهمة للتقييم.
- يُشترط أنْ لا يزيدَ طولُ المادّة المقدّمة للنّشر على عشرين صفحة (مقاس A4)، وأنْ تكونَ مطبوعةً على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى إرسالُ المادّة بالبريد الإلكترونيّ.
- يُشترط أنْ تكونَ المادّة غيْرَ منشورة أو مقدّمة للنّشر إلى أيّة جهة أخرى.
- يُرجى من الكاتب ذكرُ عنوانِه، بما في ذلك رقم الهاتف والبريد الإلكترونيّ والنّاسوخ (الفاكس)؛ كما يُرجى موافاتُنا بسيرته الموجزة.
- يُرجى العناية بالأسلوب وبمستوى اللّغة عنايةً خاصّة. وستعتذر هيئة التحرير عن قبول المواد التي لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى من العناية باللغة.
- تحتفظُ هيئةُ التّحرير بحقّها في إجراء التّعديلات الملائمة على الموضوع المقدّم.
- تعتذرُ الهيئةُ عن عدم إعادة المَوْضوعات التي لا تُقبل للنّشر إلى أصحابها.
- يُمنح الكاتبُ مكافأةً رمزيّةً على مساهمته.

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المحكّمة في المجلّة (ص ٢١٤)

منتدى الفكر العربي

ص ب ١٥٤١
عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦- ٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦- ٩٦٢+)

Arab Thought Forum (Atf)

P. O. Box: 1541
Amman 11941 Jordan
Tel: (+962- 6) 5333261/5333617/5333715
Fax: (+962- 6) 5331197

E- mail: *atf@atf.org.jo*
URL: *www.atf.org.jo*
facebook.com/atf.jordan

المحتويات

العدد المزدوج (٢٧٢ - ٢٧٣)

صيف - خريف ٢٠١٨

• **مدخل:** النهضة الفكرية العربية (رئيس التحرير).....٥

• قطوف دانية

- كرامة الإنسان جوهر الأمل في العام الجديد
(سمو الأمير الحسن بن طلال).....٧

• محور العدد: النهضة الفكريّة العربيّة: آفاق جديدة (١)

(١) المتغيرات على الأصعدة الثقافية واقتصاد المعرفة
(أ.د. خالد عزب).....١٧

(٢) التعليم والشباب والإبداع
(د. إبراهيم بدران).....٤١

(٣) مشروعية المستقبل العربي
(د. الصادق الفقيه).....٦٧

(٤) من أجل تأسيس استراتيجية ثقافية عربية
(أ.د. سيّار الجَميل).....٧٩

(٥) الفكر العربي أمام أسئلة النهوض وإجابات الواقع
(أ.د. فيصل غرايبة).....٨٩

• اقتصاديات عربيّة

(١) وظائف المستقبل والتحديات الاقتصادية في المنطقة العربيّة
(د. محمد أبوحمّور).....٩٧

(٢) الشمول المالي في الأردن والعالم العربي
(د. عبد المهدي العلاوي).....١٠٧

(٣) خرائط الشرق الأوسط الجديد والمسارات المتوقعة: البُعد الاقتصادي
(د. أنور عادل الخفش).....١٢٥

• دراسة العدد

- مسار التحوّل الديمقراطي: أبعاد «التمكين» وإشكاليات «التغيير»
(د. نادية سعد الدين) ١٣٣

• رسائل ثقافية

(١) «رسالة المغرب»: رسالة «أصيلة» الأصيلة
(أ.د.عبد الحسين شعبان) ١٥٧

(٢) «رسالة الأردن»: الحوار بين أتباع الاديان والعيش المشترك: تجربة إعلامية ميدانية
(رلى هاني السماعين)..... ١٦٣

(٣) «رسالة مصر»: الخطاب الإعلامي العربي وقضايا العصر - حوار مع الدكتورة لمياء محمود، رئيس شبكة «صوت العرب» في الإذاعة المصرية
(شيرين نبيل) ١٧١

(٤) القمة الثقافية العربية: ما مصيرها؟
(محمد المشايخ) ١٧٩

• كتب ومراجعات ونقد

(١) حرية التفكير والاعتقاد
(مراجعة: محمد سلّام جميعان)..... ١٨٩

(٢) إشكاليات القراءة وآليات التأويل: تأليف: نصر حامد أبوزيد
(قراءة وتعليق: يوسف عبد الله محمود)..... ١٩٥

(٣) وقفة مع كتاب: «إشكالية الأنا والآخر-نماذج روائية عربية»
تأليف: د. ماجدة حمود
(قراءة وتعليق: د. محمد سيف الإسلام بوفلاقة)..... ١٩٩

• وثائــق

- البيان الختامي لمؤتمر «أعمدة الأمّة الأربعة» ٢٠٧

- بيان منتدى الفكر العربي حول إنهاء الصراع في اليمن وحلّ أزمته الإنسانية ٢١١

• دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المُحكمة في مجلّة «المنتدى»..... ٢١٤

النهضة الفكرية العربية

د. محمد أبو حمّور
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
(رئيس التحرير)

نبدأ من هذا العدد بمحور على حلقات تحت عنوان «النهضة الفكرية العربية: أبعاد جديدة»، هو في أحد أهم منطلقاته يستوحي شعار منتدى الفكر العربي «الانتماء والإنماء»، الذي ما كان منذ تأسيس المنتدى إلا تعبيراً عن ضرورة بلورة فكر عربي تنموي حُرّ ومستقلّ، ينأى عن الخلافات السياسية وحساسياتها، وينتهج الحوار سبيلاً إلى معالجة القضايا برؤية تكاملية، تقوم على وعي الحاضر والمستقبل، وثقافة المشاركة المؤسسية بين القطاع الرسمي والفكر الأكاديمي والاقتصادي والمجتمع المدني، وكذلك تأكيد دور المشاركة الشعبية في صنع القرار. وعلى مدى سبعة وثلاثين عاماً مضت أنجز المنتدى العديد من المشروعات ذات الروح والمضامين النهضوية، بنظرة استشرافية واقعية، توِّجت خلال السنوات الخمس الماضية بإطلاق «الميثاق الاجتماعي العربي» (٢٠١٢)، و«الميثاق الاقتصادي العربي» (٢٠١٥)، ونحن مقبلون قريباً -بإذن الله- على إطلاق «الميثاق الثقافي العربي»، ومن بعده «الميثاق السياسي» و«الميثاق البيئي»، في إطار المشروع الأكبر «النهضة الفكرية العربية».

إنَّ عملنا في هذه المواثيق وغيرها من المشروعات الفكرية يأتي في سياق رسالة المنتدى القائمة على تجسير الفجوة بين الفكر وصانع القرار، والربط بين الفكر والمواطنة، والحرص على إدامة التواصل والتشبيك بين مؤسسات الفكر والمجتمع المدني بكافة قطاعاته، من خلال النظر إلى النهضة على أنها عملية مستمرة (سيرورة)، ومحصلة (تشاركية) للجميع، وذات مسار وأهداف (شمولية)، مبتداها تنمية الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، واعتماد المواطنة المتكافئة والحاضنة لبناء الدولة وتحقيق السلم الاجتماعي.

لا شك في أن الأزمة الفكرية والثقافية التي نعيشها لا تقل خطورة عن باقي الأزمات في مجالات أخرى، إنْ لم تكن هذه الأزمة هي الأخطر كونها نابعة من ظواهر تفتيت وتشرذم وتقسيمات على مستوى الانتماءات والهويات الفرعية، المذهبية والطائفية والعرقية والجهوية، وكذلك ما نعانيه في الوطن العربي من أزمة في البنى الاجتماعية الثقافية بسبب ظواهر التطرف والتعصب والتكفير، وثقافة الكراهية والاختلال في القيم، وفي إدارة التعددية والتنوع الثقافي، التي أنتجت في كثير من الحالات عنفاً غير مبرر وبلا أي منطق.

وقد أكدت الدراسات والمناقشات التي أجريناها في التحضير لمشروع النهضة الفكرية العربية أننا لا نستطيع كذلك أن نفصل هذه الأزمة عن امتداداتها في حقول التعليم والاقتصاد والتكنولوجيا والعلوم، فالمتغيرات الثقافية من شأنها أن تؤثر في أداء الإنسان في هذه الحقول تقدماً وازدهاراً، أو تراجعاً وخمولاً. ولا يمكننا كذلك أن نفصل النهضة عن واقعها العملي ونبقيها في إطارها النظري لأن أوضاع المرحلة التي نحياها لا تحتمل رفاهية الفكر. فالمنطقة العربية ما تزال بحاجة إلى جهود حثيثة لمكافحة أميّة القراءة والكتابة، التي تعتبر نسبتها مرتفعة وتصل إلى حوالي ٢٠٪، ناهيك عن الأميّة المعرفية التكنولوجية وهي الأخطر أثراً في المستقبل القريب والبعيد على السواء. وعندما نتحدث عن تراجع في النمو ينبغي ألا ننسى مشكلة التراجع في التعليم والثقافة، كون النمو يرتبط بثقافة العمل والإنتاج، وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد لا يتسنى له أن يتقدم أو يتغير إلى الأفضل دون هذه الثقافة ومتطلباتها من العلم والتكنولوجيا والإبداع والابتكار والتجديد.

نعم، إن الأمّة جديرة ببنى مؤسسية وهياكل ثقافية للتجديد والتطوير، قادرة على أن تخرجنا من أسر صراعات الماضي وأوزارها، وتنقذنا من ثقافة الاتباع والنقل، وتنقلنا إلى ثقافة الإبداع والعقل، وترتبط بواقعنا، وتعالج التحديات المتلاحقة التي يشهدها هذا العصر.

كرامة الإنسان جوهر الأمل في العام الجديد

الحسن بن طلال

بدأتُ العام الجديد بزيارة إلى مخيم البقعة للاجئين الفلسطينيين. وأردت أن تكون بداية العام رسالة إنسانية أحملها متسائلاً: إلى متى ستستمر هذه المأساة الإنسانية التي طال أمدها، بل إنها مأساة تعدَّدت لتشمل معاناة أشقاء آخرين من سوريا واليمن والعراق؟

هنا أقول ونحن على مشارف نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إننا أصبحنا في أمسّ الحاجة إلى مشهد فكري حيوي جديد يساعدنا في العثور على الوصفة التي تُعيننا على التئام جروحنا الغائرة، والاقتراب من آمالنا وتطلعاتنا نحو تمكين الإنسان العربي من المواطنة، وتحقيق مفهوم الأمن الديمقراطي الإنساني، وكذلك الاقتراب من مفهوم النماء من خلال العمل على صون كرامة الإنسان في عالم يواجه تحديات الصراع المتمثلة في كون البشر ضد بعضهم البعض، أو بالأحرى الإنسان ضد أخيه الإنسان، والإنسان ضد عوامل الطبيعة كالجفاف والتصحُّر، ثم الكوارث التي يتسبب بها الإنسان نفسه.

لقد شكّلت التحديات العابرة للعقود في عصرنا الحالي الدوافع الأساسية لنداء كان لي شرف المشاركة في توجيهه إلى الأمم المتحدة مع ثماني وعشرين شخصية من أنحاء العالم، في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، للمطالبة بنظام إنساني عالمي جديد ضمن ما يسمى اليوم بأهداف التنمية المستدامة.

إن إصلاح ذواتنا وتنشئة شعوبنا على ثقافة حقوق الإنسان وقيم التسامح والإيثار واحترام الآخر، وتوظيف المشترك من القيم الأخلاقية والتعايش الحضاري المسالم بين مختلف الثقافات والأجناس والمعتقدات، كل ذلك يمكّن من فتح آفاق رحبة للمشاركة في العمليات الإنمائية الإيجابية، والعمل على سيادة ثقافة الحوار في مفهومه الدقيق الواضح الجدّي العقلاني، والقائم على النية الخالصة والرأي الحرّ والكلمة الصادقة والصدر الرَّحب. نحن اليوم في أمسّ الحاجة إلى رؤية جديدة قادرة على ضخّ أسئلة حول الذات العربية وعلاقتها مع نفسها ومع الآخرين، ومع العالم أجمع. إنَّ حماية الهوية العربية والحفاظ عليها في القرن الحادي والعشرين لا يعنيان مطلقاً التقوقع أو التحوصل. وهنا تحضرني مقولة غاندي الشهيرة «إني لا أريد أن أبني أسواراً حول بيتي كي تحجب عني رياح الثقافات الأخرى، لكنني أريد أن أفتح كل نوافذ بيتي لكل رياح ثقافات العالم، بشرط ألا تقتلعني هذه الرياح من بيتي.»

إنّ الثقافة التي ندعو إليها ليست مجرد كتاب أو مقالة، وإنما هي الثقافة التي ننشدها نمطاً وسلوكاً ورؤية باستخدام لغة «الاقتراب من الواقع» أو استخدام «السوسيوغرافي»؛ بمعنى القدرة على تصوّر وضع المجتمع العربي في المواقع المختلفة من خلال منظور تنموي شامل وثقافة الاستدامة التي ترتكز على مصفوفة

من القيم والعادات وأساليب المعيشة، والتي تعتبر الإنسان محوراً للتنمية الشاملة وأهدافها.

إن التئام الجروح رحلة وليس حدثاً بعينه؛ فهذا الالتئام يتطلَّب أن نُفعِّل ونمكِّن اللاجئين والمقيمين في الأردن، أو في أي مكان آخر من المشرق العربي، ولا سيما تلك الأمكنة التي مزقتها الحروب والصراعات دونما تمييز. كما يتطلب ذلك منّا أن نستمع ونمنح ونسامح. لقد غيَّرت النزاعات التي عصفت بالمشرق العربي وأعادت ليس فقط تشكيل الجغرافيا السياسية، ولكن التركيبة الاجتماعية والنفسية للمنطقة أيضاً. فلا أحد يذهب إلى أرض المعركة ويعود كما كان من قبل.

كم أرّقتني تلك المشاهد التلفزيونية التي أظهرت معاناة نسائنا وأطفالنا من المشرق العربي، وهم يقاسون الأمرّيْن بعيداً عن حدود بلادهم، وبحثاً عن ملاذ آمن وحياة كريمة. ويؤرّقني بالمثل بل أكثر من ذلك التفكير بأوضاعهم عندما يعودون إلى بلادهم التي مزقتها وعبثت بها الأزمات الرهيبة، ونَخَرَ في كيانها سوس الطائفية والكراهية، بعد أن كانت تلك المدن مراكز حضارية ومنارات علم.

إنّ القيم التي تُشكِّل عماد أي مجتمع مدني ودولة حديثة قابلة للحياة هي المواطنة المسؤولة، وتفعيل العقد الاجتماعي العربي على أساس احترام حق الحياة وحق الأجيال القادمة في حياة كريمة ومستقبل آمن.

نحن بحاجة إلى تدعيم فكرة المواطنة التي تقوم بالتأصُّل على أرض الواقع وفي نسيج كيان الشعب، وبحاجة إلى الولاء الحقيقي للوطن العربي، والالتزام بخدمة الصالح العام، كما تفرض المساواة

الكاملة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، بعيداً عن الاختلاف في الدين أو اللون والعرق والجنس أو الموقف السياسي، فتتحقَّق بذلك المشاركة الحرّة والمسؤولة للمواطن في نهوض المجتمع.

ومن أجل إعادة ترتيب البيت المشرقي العربي، نحن بحاجة إلى تعزيز الصمود في وجه التحديات والنضال من أجل الأوطان والاستمرار في تفعيل الدور الحضاري الذي قام به العرب في تاريخهم الممتدّ، وهو الدور الذي يؤمّل أن يعاودوه اليوم. ولا بد من العمل على تنمية المعرفة الصحيحة بنهضة المشرق المتجذّر في الحضارة الإنسانية وحكمة الإشراق المنبعثة من منطقتنا، والتي ساهمت في القدرة على الانسجام والتآلف والانعتاق من الفكر الظلامي، والانطلاق نحو الفكر التنويري، وإدراك معاني التغيير الحقيقي بالنسبة للذات والآخر، كما ساهمت في التجديد والإبداع. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إعادة بناء الثقة المجتمعية التي دمّرتها الصراعات الطائفية التي عصفت بالمنطقة مؤخراً.

يفرض ذلك أيضاً أهمية الإدراك الصادق والعميق للأولويات، والعمل على صون كرامة الإنسان. وفي هذا الصدد يحدونا الأمل في أن تكون كرامة الإنسان هي محور أي استراتيجية جديدة، لأن هذه الكرامة هي أساس الأمن والأمان وتحمل بين طياتها مفتاح إعادة الاستقرار للمشرق. فلا يمكن أن تتوافر لهذا المشرق العربي دعائم الاستقرار إلا إذا كنا متساوين في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، دون تمييز بيننا، مع الالتزام بالواجبات والتكاليف العامة. نحن الآن على مفترق طرق، فإمّا أن نرسِّخ قيم التعددية والتنوع، وإمّا أن نستمر في بناء الجدران التي تفصل الثقافات والناس وتُفاقم الطائفية، وتزيد من الفُرقة والانقسامات، وتعتدي على

إنسانيتنا المشتركة. وهذا لا يتحقق بالثورة الصناعية فقط، كتلك التي حدثت في الغرب؛ لأن مثل هذه الثورة ليست إلا تطوراً مادياً، لا أخلاقياً، ونحن بحاجة أكثر إلى نهضة أخلاقية تتوازى مع التطوّر والتقدّم في المجالات العلمية والاقتصادية وغيرها. نهضة يكون مصدر إلهامها خطاب النهضة العربية التي قادها الشريف الحسين بن علي، والتي كان تركيزها على الهوية العربية المشرقية : «نحن عرب قبل موسى وعيسى ومحمد عليهم السلام»، وقد كانت دعوتها للمساواة بين عناصر الأمّة كلها.

ولا ننسى أن الوجود الإسلامي والعربي عبر قرون طويلة من الزمان في القدس عزَّز من هذه المفاهيم جميعها، وأبقاها حيَّة في نفوس أهل القدس لتسمو فوق السياسة، وتبقى رمزاً روحياً للأديان جميعها. لذلك لم يكن مستغرباً أن يكون الارتباط بين النهضة العربية والقدس ارتباطاً طبيعياً تمثَّل في زيارة الشريف الحسين بن علي للقدس عام ١٩١٥، واستقباله الحافل حينذاك من قبل أهل بيت المقدس بمختلف طوائفهم.

لا شك في أن حجم التحديات والمخاطر التي يواجهها المشرق العربي يحتم التكاتف والعمل الجماعي، ويؤكد أهمية التكامل بين دول الإقليم من أجل إيجاد عوامل مشتركة ضمن قطاعات المياه والطاقة والبيئة والتعليم والصحة، وتحويل المشتركات الخلاقة إلى فرص للتنمية تقوم على أساس بناء الثقة على المستويات كافة. ويجب علينا أن ندرك أن التنمية المستدامة التي ننشدها لن تتحقق في غياب قاعدة معرفية إقليمية إنسانية ومكانية.

لقد علمتنا التجارب أن الانكفاء على الذات وغياب العمل المشترك أدّيا إلى ما نحن عليه من فوضى وتشظٍ وعنف، أصبحت ظاهرة في توصيف مجريات الأمور وتطوراتها في المنطقة. ولا بد في هذه المرحلة من تعريف الأولويات والرجوع إلى الأساسيات، فالحفاظ على كرامة الإنسان وتحقيق التنمية العادلة المتوازنة في الإقليم أمران متلازمان، حيث يواجه سكان الإقليم مصفوفة من التحديات غير المسبوقة، تشكّل أزمة وجودية وتتطلب تضافر الجهود من أجل رفع القدرة الاحتمالية للإقليم في إطار الاستجابة لهذه التحديات. ولقد عمل الأردن جاهداً لاحتواء التبعات الإنسانية للصراعات التي اجتاحت المنطقة وبخاصة موجات اللجوء المختلفة. وعقد الاتحاد الأوروبي والأردن اتفاقاً عالمياً للمساهمة في دعم الجهود الأردنية، واتفاقاً آخر يعرف بـ«عقد لندن» لدعم الجهود التي تقوم بها الدول المضيفة للاجئين، فيما صادقت حوالي ١٦٢ دولة على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للهجرة في المؤتمر الحكومي الدولي الذي عقد في مراكش الشهر الماضي*.

وبنظرة شمولية لهذه الاتفاقات العالمية الثلاثة، فإن الأردن يسعى من خلالها للانتقال من الدعم الإنساني إلى الجهد الإنمائي وذلك عن طريق التشبيك والتواصل مع دول المشرق العربي والعالم الخارجي. وهنا لا بد من الإشارة أيضاً إلى مبادرة «الحزام والطريق» الصينية التي تسعى إلى إعادة التواصل العالمي الذي كان تاريخياً يسمى بـ «درب الحرير».

* كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨.

ولا يفوتني أن أذكر دور الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي لغرب آسيا، وأهمية أن يتحول هذا العطاء المؤسسي إلى مجلس اقتصادي واجتماعي مغروز في المنطقة يعبِّر منها للعالم بأجمعه عن أولويات المنطقة وشعوبها. وعلى الأردن أن يتواصل مع كل تلك المبادرات والأطراف كافة للحفاظ على استقراره، ولإعادة بناء المشرق العربي وتطويره والانتقال إلى النهضة الجديدة المرجوة.

ويعني ذلك حكماً ضرورة مراجعة وضع الأمن الغذائي والحالة المائية لسكان المنطقة. وأشير في هذا المجال إلى أهمية تحقيق غايات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة «تصفير الجوع» بحلول عام ٢٠٣٠، واكتشاف العلاقة بين هذا الهدف والمتغيرات الإقليمية والسلم؛ إذ يواجهنا السؤال: كيف نستطيع أن نجسِّر بين مفهوم الجوع والنطاق الأشمل المكوَّن من الأساسيات الخمس لبناء كرامة الإنسان؟ أعني بذلك الغذاء والمياه والتعليم والصحة والملاذ الآمن، التي تعني بالمفاهيم البسيطة الزراعة والطاقة والبنية التحتية. فنحن نتحدَّث عن استدامة شعبنا على هذه الأرض دونما تمييز، وعلينا أن نتنبه إلى أهمية اختيار خصوصياتنا ضمن أولوياتنا في هذه المجالات.

إنَّ منطقتنا زاخرة بالطاقات البشرية المبدعة والقادرة على مواجهة التحديات وتحويلها إلى فرص للنماء، كما تزخر المنطقة بالموارد الطبيعية التي ينبغي إدارتها وفق هدف إصلاح الخلل بين الإنتاج ومعدل الاستهلاك. وثقتي كبيرة بالأجيال القادمة وقدرتها على مدّ الجسور، وإعادة إحياء الهوية المشرقية، وفتح قنوات المعرفة بين الفئات المختلفة، وبالتالي إقامة أركان السلم الاجتماعي على مبدأ الصالح العام وعدم الإقصاء، والتعامل مع الثقافة على أنها أمن وقائي يستند إلى أخلاقيات التضامن الإنساني، والعدالة

الاجتماعية، ودولة القانون والمؤسسات، وفلسفة التآزر والتكافل والحوار وقبول الآخر، والتنوع بكل أشكاله وألوانه.

أختم بالقول إن ما أقوله ليس جزءاً من الخيال، بل هو قابل للتحقيق والإنجاز؛ لقد آن الأوان لدحض نظرية المؤامرة التي طبقت في اتفاقيات سايكس-بيكو والاستعمار القديم، وعدم السماح للاستعمار الجديد بأن يغافلنا بالتخطيط لنا. علينا أن نأخذ زمام المبادرة وأن نمتلك الرؤية الناظمة النابعة من الإقليم ومن ثَمَّ إلى العالم، وليس العكس، كي نتمكن من الخروج من دائرة التّأثر بمصالح الآخرين إلى دائرة التأثير بأولوياتنا العربية، ومن تحويل المشتركات المبدعة إلى فرص للتنمية تقوم على أساس بناء الثقة.

دعونا نَسْعى معاً من أجل إحياء «نهضتنا الجديدة» ومفتاح نجاحها هو الإنسان والسياسات التي تكون كرامة الإنسان هي محورها.

والله من وراء القصد.

محـور العـدد

النهضة الفكريّة العربيّة: آفاق جديدة (١)

(١) المتغيرات على الأصعدة الثقافية واقتصاد المعرفة
(أ.د. خالد عزب)

(٢) التعليم والشباب والإبداع
(د. إبراهيم بدران)

(٣) مشروعية المستقبل العربي
(د. الصادق الفقيه)

(٤) من أجل تأسيس استراتيجية ثقافية عربية
(أ.د. سيّار الجَميل)

(٥) الفكر العربي أمام أسئلة النهوض وإجابات الواقع
(أ.د. فيصل غرايبة)

المتغيرات على الأصعدة الثقافية واقتصاد المعرفة

أ.د. خـالد عـزب*

يجري جدل عميق على الساحة الدولية حول مستقبل الثقافة، ففي كل دولة يبدأ الحوار في دَوْر المثقفين وأهمّيتهم، وكذلك في دَوْر الثقافة في بناء خصوصية المجتمع والدولة. فالمثقف في أوجز تعريف: هو من يعمل في أي مجال من مجالات إنتاج المعرفة أو نشرها. لقد كانت المشكلة إلى سنوات ليست ببعيدة هي الحصول على المعلومات، فأصبح من يختزن في ذاكرته كمية كبيرة من المعلومات ويستطيع أن يربطها ليقدم رؤية تقوم على المعلومات المتراصّة في صورة متتابعة، هو المثقف. لكن بعد انفجار المعلومات في عصر الإنترنت، بات إنتاج المعرفة والعاملون عليها هم الأهم، فالمقولة الشهيرة «المعرفة قوة» تدل على إنتاج المعرفة وليس فقط حيازة المعلومات هي الوسيلة الوحيدة لضمان البقاء والاستمرار، في عصر بات فيه الصراع السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي على أشده، لفرض الذات على الآخرين. من هنا نستطيع أن نفهم ظهور مصطلح "Digital Gap" الفجوة الرقمية، هذه الفجوة التي تتزايد يوماً بعد يوم في وقت يثير فيه منتجو المعرفة الرقمية مشكلات مستمرة، مثل إخضاع الشبكات الرقمية لرقابة صارمة، وإثارة عقبات مثل حقوق الملكية

* رئيس قطاع المشروعات والخدمات المركزية في مكتبة الإسكندرية بمصر.

الفكرية، وفرض أسعار مبالغ فيها على البرمجيات، مما يحرم من لا يملك المال من امتلاك المعرفة العصرية. وهو الأمر الذي يحيلنا بقوة للمصطلح الذي بات ذائع الصيت عالميّاً: «اقتصاد المعرفة». ففيما كانت الأرض والعمالة ورأس المال هي العوامل الثلاثة الأساسية للإنتاج في الاقتصاد القديم. فقد أصبحت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية والإبداع والذكاء والمعلومات. وصار للذكاء المتجسد في برامج الكمبيوتر والتكنولوجيا عبر نطاق واسع من المنتجات أهمية تفوق أهمية رأس المال أو المواد أو العمالة. وتقدِّر الأمم المتحدة أن اقتصادات المعرفة تستأثر الآن بـ ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتنمو بمعدل ١٠٪ سنوياً. وجدير بالذكر أن ٥٠٪ من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد استخدم مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة في الفصل الثاني عشر من كتاب The Age of Discontinuity لـ Peter F. Drucker. وكثيراً ما تُستخدم مصطلحات متعددة للتأكيد على جوانب مختلفة لاقتصاد المعرفة منها: مجتمع المعلومات، والاقتصاد، والاقتصاد الرقمي، وشبكة الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة، وثورة المعلومات.

إن اقتصاد المعرفة في الأساس يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وتعتمد اقتصادات المعرفة على توافر تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار والرقمنة. وعلى العكس من الاقتصاد المبني على الإنتاج، حيث تؤدي المعرفة دوراً أقل، وحيث يكون النمو مدفوعاً بعوامل الإنتاج التقليدية، فإن الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية، أو رأس المال البشري، هي أكثر الأصول قيمة في الاقتصاد الجديد. وفي الاقتصاد المبني على المعرفة ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة أو

تمكينها، وتتمثل في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والرفيعة، مثل الخدمات المالية وخدمات الأعمال، فيما أصبح للتراث الثقافي الرقمي دور بالغ الأثر في إثراء اقتصادات الأمم.

ويتميز الاقتصاد المبني على المعرفة بعدد معين من الخصائص، وأهمها:

- **الابتكار**: نظام فعّال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- **التعليم**: وهو أساس الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. وهنا يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، ومع تنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة.
- **البنية التحتية** المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهِّل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
- **حوافز**: تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويُسراً، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعند وصف الاقتصاد العالمي الحالي يتكرر استخدام مصطلحين أساسيين هما: العولمة واقتصاد المعرفة. لقد ظل العالم يشهد تزايد عولمة الشؤون الاقتصادية، وذلك بسبب عدة عوامل من أهمها ثورة تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، وكذلك التخفيف من القيود التجارية على المستويين الوطني والدولي. كما ظل العالم يشهد بالتوازي مع ذلك ارتفاعاً حاداً في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية، مدفوعاً بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي.

ويوجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة، وهي: العولمة التي جعلت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية. كما أن ثورة المعلومات Information Knowledge أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج، حيث زاد اعتماد الإنتاج بصورة واضحة على المعلومات والمعارف؛ فنحو أكثر من ٧٠ ٪ من العمال في الاقتصادات المتقدمة هم عمال معلومات information workers، بالإضافة إلى أن انتشار شبكات الحاسوب والربط بين التطورات مثل الإنترنت جعل العالم قرية واحدة أكثر من أي وقت مضى.

ونتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشترى من خلال الشبكات الإلكترونية. وهو ما يعظّم ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة حيث يتوقف عليها تلبية الطلب الاقتصادي[١].

الاقتصاد وصناعة المعرفة

قطاع المعلومات هو القطاع الذي يشمل كل الأنشطة المعلوماتية في الاقتصاد، فضلاً عن السلع المطلوبة بهذه الأنشطة. وقد أشار (ماكلوب – Machlup) إلى قطاع المعلومات على اعتبار أنه صناعات المعرفة التي تضم الأقسام الخمسة التالية: التعليم، البحوث والتنمية، الاتصالات، آلات المعلومات وخدمات المعلومات.

ويورد (نيك مور– Moore) أنَّ « قطاع المعلومات هو الذي يتكوّن من المؤسسات في كلا القطاعين العام والخاص، تلك التي تنتج المحتوى المعلوماتي أو الملكية الفكرية، وتلك التي تقدم التسهيلات لتسليم المعلومات للمستهلكين،

وتلك التي تنتج الأجهزة والبرامج التي تمكننا من معالجة المعلومات».

وبناء عليه، يمكن تقسيم المعلومات إلى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

- **صناعة المحتوى المعلوماتي** – Information Content

تتم هذه الصناعة عن طريق المؤسسات في القطاعين العام والخاص التي تنتج الملكية الفكرية: عن طريق الكتّاب، والمحررين ... وهؤلاء يبيعون عملهم للناشرين والموزعين وشركات الإنتاج التي تأخذ الملكية الفكرية الخام، وتجهيزها بطرق مختلفة ثم توزعها وتبيعها لمستهلكي المعلومات. ويوجد جزء خاص لا علاقة له بالإبداع، وإنما يهتم بجمع المعلومات مثل جماع الأعمال المرجعية وقواعد البيانات والسلاسل الإحصائية.

- **صناعة تسليم (بث المعلومات)** – Information delivery

القسم الثاني من صناعة المعلومات هو إنشاء وإدارة شركات الاتصال والبث التي يتم من خلالها توصيل المعلومات. وتشمل شركات الاتصالات بعيدة المدى والشركات التي تدير شبكات التلفاز، ومؤسسات تتولى هذه القنوات وغيرها لتوزع المحتوى المعلوماتي مثل بائعي الكتب والمكتبات.

- **صناعة معالجة المعلومات** – Information processing

تقوم هذه الصناعة على منتجي الأجهزة ومنتجي البرمجيات، ويتولى منتجو الأجهزة تصميم صناعة وتسويق الحواسيب وتجهيزات الاتصالات بعيدة المدى والإلكترونيات. وهم يتركزون في الولايات المتحدة وشرق آسيا.

ويقدَّر حجم صناعة المعلومات في أوروبا والولايات المتحدة ببلايين الدولارات في سنة ١٩٩٤. وهكذا أصبح إنتاج المعلومات وجمعها وتجهيزها

وتجميعها نشاطاً اقتصادياً كبيراً للعديد من دول العالم. ففي الولايات المتحدة وفي دول أخرى نجد أن المعلومات سلعة استهلاكية كبيرة ومن المُدخَلات في إنتاج المنتجات والخدمات كافة.

ضمن هذا الإطار ذكر (كيت بيكر -Baker-) في مؤتمر (نحو مجتمع المعلومات) الذي عقد في هونغ كونغ عام ١٩٨٣ أنَّ دخل إنتاج صناعة المعلومات وصل إلى أكثر من ٧٥ بليون جنيه إسترليني في العالم عام ١٩٨٢. ويزداد هذا الدخل بنسبة ١٢٪ سنوياً، وبهذا المعدّل في الزيادة السنوية، فإن صناعة المعلومات ستكون المورد الأساسي للاقتصاد العالمي خلال الخمس والعشرين سنة القادمة.

وكذلك أشارت الدراسات الحديثة للاقتصاديات المتقدمة أن قطاع المعلومات هو المصدر الرئيسي للدخل القومي للعمالة، حيث قدر في الولايات المتحدة أن قطاع المعلومات ينتج حوالي نصف الدخل القومي. وتُظهر اقتصاديات الدول الأوروبية المتقدمة أن حوالي ٤٠٪ من دخلها القومي انبثق من أنشطة المعلومات.

العمالة في حقل المعلومات - (عام ١٩٩٦)

النسبة المئوية في عدد من دول العالم القطاع

	الولايات المتحدة	اليابان	سنغافورة	المجر
الصناعة	٧,١٥	٢٤	٧,٢٤	٢,٢٨
الزراعة	٨,٢	٢,٧	٣,٠	٤,١٢
الزراعة	٥,٣٣	٥,٣٢	٩,٢٩	٤,٢٥
المعلومات[٢]	٨,٤٧	٨,٣٥	٩,٤٠	٣٤

وهذا مؤشر إلى أن العاملين في مجالات إنتاج المعرفة يجب أن يحوزوا مستوىً عالياً من المعرفة، وتخزين المعلومات في بنوك لاستدعائها حسب الطلب. إن تحول الحكومات والمؤسسات إلى حكومات إلكترونية، يستدعي إنشاء

مراكز هدفها تفسير التغيرات التي تحدث في المجتمعات نتيجة لهذه التحولات، وهنا تبرز طبقة المثقفين التي تحاول أن تفسر أو تستنتج التحولات الحادثة في المجتمعات بدءاً من اندماج كل الأجهزة والأدوات الخاصة بالاتصال في جهاز واحد "I pad" مثل (التليفزيون- الراديو – الصحيفة – الكتاب - خدمات الإنترنت) إلى توحُّد الأفراد مع هذا الجهاز، وقيام مجتمعات افتراضية بعيدة عن الواقع. إن تفسير تحولات التكنولوجيا وتحولات المجتمع هي فلسفة مذهب جديد ينقذ البشرية من الغرق في العالم الرقمي بل واعتباره الحقيقة الوحيدة في الحياة.

لذا لن نتحدث هنا عن دور مؤسسات أو وزارات الثقافة في صناعة مستقبل الثقافة العربية؛ إذ إن هذه المؤسسات ما زالت أبعد ما تكون عن هذه الصناعة، فالمثقفون دأبوا على أن يلتحقوا بمؤسسات ثقافية ليعملوا من خلالها فتعطيهم الشهرة، أو يرأسوا مجلات ثقافية أو دوريات علمية.

لذا لدينا هنا عدة محددات هي:

- قوة المعرفة.
- صناعة المعرفة.
- صُنّاع المعرفة.

فقوة المعرفة هي التي تحدد اليوم قوة أية دولة أو مجتمع، وصناعة المعرفة هي أداة الدولة لذلك الهدف، وهو حيازة المعرفة. وصُنّاع المعرفة لم يعودوا هؤلاء المثقفين التقليديين، فصنّاع المعرفة اليوم ينقسمون إلى ما يلي:

- **الأفراد المبدعون.**
- **المؤسسات الحكومية** كوزارات الثقافة والهيئات الثقافية التي أدّت خلال الخمسين عاماً الماضية الدور الرئيسي في صناعة المعرفة وتحوَّل صُنّاعها إلى موظفين لديها.

• **المجتمع المدني:** سواء في شكل مؤسسات مثل منتدى الفكر العربي ومؤسسة الفكر العربي التي قامت على دعم مجموعة من الشخصيات العامة العربية، أو الأفراد مثل المجلة الثقافية الجزائرية التي أخرجت الثقافة الجزائرية من محيطها الوطني الضيق إلى الوطن العربي الكبير لأول مرة، عبر جهود تطوعية من مثقفين جزائريين، أو موقع دار الكتب الإلكتروني المصري الذي قام على أكتاف مجموعة من الشباب.

وتُعدُّ صناعة الإبداع من الأسس التي يجب أن يُبنى عليها مستقبل الثقافة في الوطن العربي، خاصة أن الوظيفة الاجتماعية للإبداع لا تتحقق، لأن الأفراد مبدعون لكن فقط حين يتوافر لمثل هؤلاء الأشخاص النمو، والمال والبنية التحتية والتنظيم، والأسواق، وحقوق الملكية، وعمليات واسعة النطاق يمكنها استيعاب ذلك الإبداع.

من المؤكد أن الإبداع هو الذي سيقود التغيير الاجتماعي والاقتصادي خلال القرن الحالي، فقد أصبحت الصناعات الإبداعية عنصراً مهمّاً في تكوين الاقتصاديات المتقدمة. ففي عام ٢٠٠١، قُدِّر صافي عائدات صناعات حقوق النشر الأمريكية بـ ٧٩١,٢ مليار دولار أمريكي، وهو ما يعادل ٧,٧٥٪ من إجمالي الناتج القومي، ويعمل بها حوالي ٨ ملايين عامل.

وفي المملكة المتحدة، وفي العام نفسه قُدِّرت عوائد الصناعات الإبداعية بـ ١١٢,٥٢ مليار جنيه إسترليني، ويعمل بها ١,٣ مليون شخص، وتسهم بـ ١٠,٣ مليارات جنيه إسترليني من الصادرات وتشكل ٥٪ من الناتج القومي الإجمالي.

بالإضافة إلى ما سبق، تعود أهمية الصناعات الإبداعية إلى دورها المتوقَّع كموجِّه للمعرفة الاقتصادية ومدعِّم للصناعات والخدمات الأخرى، عبر تزويدها- على سبيل المثال- بالمحتوى الرقمي الذي يُترجَم مباشرة إلى ميزة تنافسية وطاقة إبداع لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وكذلك عبر احتضان رأس المال الإبداعي والمبدعين.

وسيؤدي الطريق إلى صناعة الإبداع إلى تحوُّل أجواء العمل من أصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء إلى المبدعين الذين يحددون ساعات عملهم ويرتدون الملابس البيضاء البسيطة، ويعملون في أجواء مثيرة، لا يمكن إجبارهم على العمل، وإن كانوا لا ينقطعون عن العمل أبداً. ومع ظهور الطبقة الإبداعية، فإن هذه الطريقة للعمل تنتقل من الهوامش إلى التيار الاقتصادي السائد.

تجمع صناعة الإبداع بين شقين أساسيين هما الفنون الإبداعية والصناعات الثقافية، ذلك أن الفنون والثقافة صارت على صلة مباشرة مع صناعات ضخمة مثل الترفيه الإعلامي، وهو ما يشير إلى تجاوز الهوَّة بين النخبة والجماهير عبر منتجات هذه الصناعة التي تغزو كل بيت الآن، سواء عبر الفضائيات أو شبكة الإنترنت.

إن خطورة عدم الانتباه إلى هذه التغييرات وعدم استيعابها في الوطن العربي، سيؤدي إلى انهيار المؤسسات الثقافية، فعلى سبيل المثال فرقة رضا للفنون الشعبية، لا تدار عبر الأداء الوظيفي التقليدي، كما يمكن وضع عروضها على أسطوانات DVD تباع للمهتمين، كما يمكن أن تسوّق عبر المواقع الإلكترونية والمحطات التليفزيونية وعبر الإنترنت، وينتج من رقصاتها بطاقات تذكارية Postcards وكتب ونماذج تباع للأطفال والكبار... إلخ.

إنَّ تعبير الصناعات الإبداعية مستمد من المشهد المبني على عدم وضوح الحدود بين الفنون الإبداعية والصناعات الثقافية، وبين الحرية والرفاهية وبين العام والخاص، وبين التجاري والمملوك للدولة، وبين المواطن والمستهلك والسياسي والشخصي.

لكن تبقى حقيقة مهمّة هي أن الإبداع هو جوهر الثقافة، لكن طريقة إنتاج الإبداع وتوزيعه واستهلاكه والاستمتاع به كانت في الماضي محدودة التأثير على الناتج القومي العربي؛ لكون العرب ينظرون إلى الثقافة على أنها جزء مكمل

لحياتهم وأداة ترفيه، بينما لو تم تعظيم العوائد الشخصية للمبدعين وتوسيع قاعدتهم، وكذلك إقامة صناعات إبداعية على نتاجهم الإبداعي، فسيعزز هذا مساحات الثقافة في المجتمع العربي، كما سيعزز دور العرب الثقافي دوليّاً.

وهناك عدد من الملاحظات الأساسية حول هذا الموضوع:

١- الممارسات الإبداعية التفاعلية

تشكل التفاعلية بؤرة أساسية تؤدي إلى إقامة بيئات حية رقمية، للترفيه أو التعليم، وتَظهر الصناعات الجديدة في منطقة التصميم التفاعلي عبر خلق تجارب للمستخدم تعزز وتنشر المحتوى الرقمي. ثم يتم نشرها بطريقة تلقائية بين الجمهور لهذا المحتوى، الذي يجري تطويره وتحديثه طبقاً لتفاعل الجمهور معه.

٢- الممارسات الإبداعية وأشكال جديدة للإنتاج الثقافي

تتيح التحولات التي جلبتها التقنيات الجديدة للمنتجين الإبداعيين فرصة نشر إنتاجهم بصورة غير مسبوقة، وفي مركز هذه التحولات نجد القدرة الحاسمة للإعلام الرقمي (الإذاعة، الهواتف النقالة، التليفزيون، البريد الإلكتروني، الألعاب، المواقع الإلكترونية)؛ من حيث قدرتها على استقبال المحتوى ونقله. فالهواتف النقالة من حيث قدرتها على قراءة وإرسال النص والصوت والصورة، تعد من أحدث منابر العمل الإبداعي، والحال كذلك تجاه القدرات الإبداعية على شاشة الكمبيوتر بعد الشاشة الكبيرة «السينما» والشاشة الصغيرة «التليفزيون.

لكن علينا أن نأخذ في الاعتبار ما يلي:

١- يتجلى التعاون الإبداعي بصورة واضحة عندما يعمل أصحاب مهن وقدرات مختلفة معاً. وقد أدى هذا التعاون، المرة تلو الأخرى، إلى التوصل إلى حلول ناجحة للمشكلات، وطرق ثورية لرؤية ومعالجة صراعاتنا اليومية، في الفنون والعلوم على حد سواء.

٢- البيئات الإبداعية تتيح للناس الوقت للمحاولة، والفشل، والمحاولة مرة أخرى، والاكتشاف، واللعب، والاتصال وسط عناصر بادية التباين. وهذا

التجريب أو البحث قد لا يؤدي إلى إنتاج فني أو تطبيق علمي قبل عدة سنوات، تماماً كما تخرج كل الأفكار والمنتجات الأصلية من فترة أولية على التجريب، ويبدو هذا أحياناً بلا هدف، لكنه في جوهره عملية إبداعية.

٣- الإبداع صفة إنسانية أساسية يجب تنميتها في كل الناس، وليس في الفنانين والعلماء وحدهم. فحرية التعلم، والخلق، والمغامرة، والإخفاق والتساؤل، والنضال، والنمو، هي الأساس الأخلاقي الذي قامت عليه الولايات المتحدة. ونشر الإبداع بين كل الناس، من كل المواقع والفئات الاقتصادية والأصول العرقية، ضروري للمصلحة العامة.

حينما يصبح العالم الافتراضي هو الواقع الحقيقي

إلى وقت قريب كان تصفُّح العوالم الافتراضية لمجرد اللعب والتسلية، لكن المدهش هو أن هذه العوالم تسيطر يوماً بعد يوم على حياة الناس، بتحوُّلها إلى أداة أساسية في حياتهم؛ لينتقل الإنسان من الفعل في عالم الواقع إلى الفعل في العالم الافتراضي، لكن كيف يحدث ذلك؟.

تخيَّل نفسك في بلد أجنبي، وبدلاً من تصفُّح دليل سفر أو خريطة، تضع نظارة أنيقة؛ لتتجول من خلالها في المدينة؛ حيث تتحول العدسات إلى شاشات شبه شفافة عن المباني والشوارع المحيطة بك، وربما تعطيك اتجاهات الوصول إلى متجر عطور، أو أقرب مكان لشراء وجبة غداء سريعة.

يقول المختصّون في العوالم الافتراضية التي سنسمّيها هنا الحياة الثانية، إنه تم ابتكار عالم النظارات الجديد لتعزيز التفاعل مع العالم الواقعي، فيمكن استخدامها لتحديد أماكن الأشياء وتقديم بيانات وإرشادات مفيدة حول ما يراه الإنسان من خلالها، وتستخدم تلك النظارات حاليّاً في زيادة قوة إبصار الأشخاص الذين يعانون من مرض قصور الرؤية، عن طريق تركيب

رسم تخطيطي لتوسيع مجال الرؤية لما يراه المرء. وهذا النوع من التكنولوجيا الرقمية يتطور سريعاً حاليّاً لتقديم فلتر رقمي للحياة الحقيقية عن طريق رسم كساء رقمي سحري للعالم الواقعي.

لذا، فإن إنسان المستقبل سيسكن عالم الخيال، فيحصل على الحياة الثانية، التي يؤمن بها الآن عدد قليل من الناس، فهذه الحياة الثانية تسبِّب لهم حالة من الارتباك مع الواقع، يقول دانيال ترديمان مؤلف كتاب «**الدليل إلى الحياة الثانية**»: إن ٩ من ١٠ أشخاص لا يكملون تجربة العالم الافتراضي بعد الاشتراك بها لعدم قدرتهم على استيعاب الفكرة.

وإذا اعتقد البعض أن فكرة النظارات هي فكرة مستقبلية، فيمكن مراجعة النسخ المأخوذة عن العالم الحقيقي والموجودة على شبكة الإنترنت، ويُعدُّ عرض شوارع جوجل "Google Street View" أفضل أمثلتها، كما طورت جوجل أيضاً برنامجاً يتكون من ملايين الصور البانورامية التي أخذت في ٩ مدن أمريكية، تتيح للفرد أن يسير داخل صورة شبه واقعية ثلاثية الأبعاد لكل مدينة، بدلاً من مجرد مشاهدتها مثلما يتم من خلال برنامج جوجل الأرضي Google Earth، كما قامت مايكروسوفت أيضاً بتحديث برنامج مشابه هو Virtual Earth 3D.

تُستخدَم هذه العوالم الافتراضية حاليّاً في أغراض عادية مثل تحديد اتجاهات القيادة، ومتابعة أنشطة الجيران ومشاهدة بعض المعالم قبل زيارتها، فتلك المدن الرقمية سيطرأ عليها تغيير في المستقبل بحيث تسمح لقرناء مماثلين لنا في التجول عبر هذا العالم الافتراضي، هذا ما يراه ستيفن شاو أحد مبرمجي Street View.

واليوم أيضاً من خلال الخرائط على الموبايل (المحمول) يمكنك تحميل الخرائط للاسترشاد بها، لكن مستقبلاً سوف تصبح هذه الخرائط ذات مستوى

خدمات أعلى؛ حيث ستقدم لك الطقس، وأحدث أخبار البلد الذي أنت فيه، كما سترشدك للطريق للوصول لمنزلك في ظل الضباب الكثيف.

يتخيل مايكل مارون أحد المبرمجين الإنجليز المهرة، المستقبل عبر مجسّات ترصد كل شيء من مستويات التلوث إلى نسبة الازدحام في الشوارع عبر برنامج Geoxss، سيل من البيانات سيرسل إليك، وسيتمكن المشتركون في هذه الخدمة من ربط هذه المعلومات بالنظارات المبرمجة أو بعالم Google Street View للحصول على صور ومعلومات فورية في أي مكان بالعالم. فهل سيساهم هذا في ربط العالم الافتراضي بالواقع بحيث يعيش الناس في عوالمهم الافتراضية، وهم يتعاملون مع العالم الواقعي؟ سؤال يطرحه المبرمجون الآن.

هناك تطورات ستلاقي اهتمامَ مَن يفضل العيش في العالم الافتراضي، فبعض الشركات ترفض إنشاء مكاتبها أو متاجرها في «الحياة الثانية»؛ لأنها تعتقد أنها غير آمنة، ليس لاحتمال انتحال صفتها، بل لأن تكنولوجيا الحياة الثانية لا تتميز بأمنٍ كافٍ لتأمين المعاملات المالية أو استضافة اجتماعات العمل بمناقشاتها الحادة والخاصة أيضاً.

هذه المخاوف هي السبب وراء قيام شركة Multiverse بإنشاء برامج تتيح للأفراد والشركات والمؤسسات بناء عوالم افتراضية خاصة بهم، الأمر الذي لا يعني قدرة الأفراد على إضافة لمساتهم الخاصة على عوالمهم فقط، بل أيضاً بناء مستويات مختلفة من الحماية حسب رغبتهم، فقد يختار أحد البنوك مثلاً أقصى درجات الأمن ليضمن للمشتركين أن الشخص الذي يساعدهم في الحصول على قرض على سبيل المثال ليس لصّاً.

تتيح الشركة للأفراد من خلال متصفِّح العوالم الافتراضية التنقل بين العوالم المختلفة، ويعني ذلك إمكانية دخول بنك افتراضي وإيداع شيك، ثم

الانتقال لعالم آخر لمشاهدة الأفلام أو التسوق، وهناك حوالي ٢٠٠ عالم افتراضي يتم بناؤه حاليّاً. تلك البرامج مجانية، ولكن الشركات التي تطلقها ستجني أرباحاً طائلة من خلال اتّباع نموذج عمل موقع Ebay «إيباي» وهو الحصول على ١٠٪ من قيمة كل معاملة تجارية تتم من خلال شبكة عوالمها.

يعني التصور السابق وجود شركة تستضيف الأعمال والمبادلات التجارية وغيرها مما يجري في عالم المال والتسوق، أما الشركات التي تريد الخصوصية التامة، مثل التي تقوم بتطوير برامج جديدة، فتقوم ببناء عوالمها الخاصة التي تتمتع بخصوصية تتطابق مع تلك الموجودة في المباني التي يعمل بها موظفوها.

انطلاقاً من هذا المبدأ تعمل نيكول فيتش في معامل Sun Microsystems على بناء المكتب الافتراضي Mpk، ففي هذا العالم يستطيع الأفراد الذين يعملون بعيداً عن بعضهم بعضاً أن يقيموا الاجتماعات ويتناقشوا دون القلق مثلاً من أن تسرق الشركة المنافسة أفكارهم. ويعمل حاليّاً ما يزيد على نصف موظفي Sun Microsystems عن بُعد؛ حيث يتمكنون من فتح شاشة في حائط قاعة الاجتماعات أو في المكتب ليعملوا سويّاً على إعداد تقرير أو تعديل مشروع.

وهكذا لم تعد العوالم الافتراضية مجرد لعبة، فهل تسرقنا من العالم الواقعي لتصبح هي الواقع؟ فعلى سبيل المثال، أخذت العديد من مجموعات الفيس بوك «الجروبات» تحويل الكتب الصادرة قديماً وحديثاً إلى صيغ تتيحها عبر الموقع الشبكي، بل وزاد الأمر توسعاً بإتاحة الرسائل الجامعية وتبادلها، بل إن بعض الباحثين يرسل أعماله لهذه المجموعات طلباً لمراجع أو مصادر في موضوع البحث، أو يطلب رسالة أو كتاباً أو بحثاً في موضوع يُجري عليه بحثاً، فيكون الرد غالباً بالإيجاب. وتكشف مثل هذه التفاعلات عن عجز دور النشر العربية عن مواكبة متطلبات هؤلاء الباحثين، ومتطلبات الباحثين هي مجال عمل طوَّرته العديد من دور النشر الدولية وغيرها.

ومن هذه المجموعات تجمُّع مؤرخي ومحبي التاريخ الإسلامي الذي يضم ما يقرب من أحد عشر ألف باحث من مصر والعراق والأردن والسعودية... إلخ، تولوا تبادل الرسائل الجامعية. وكذلك مجموعة (تاريخ وآثار دولة المماليك) الذي يضم باحثين من مصر ولبنان والأردن وسورية والعراق، وهو أكثر تطوراً من سابقه، ويضم الآن أكثر من سبعة عشر ألف باحث؛ حيث وضع قواعد للأعضاء على النحو التالي:

- كل ما يقدمه الجروب مجاني وسيظل مجانياً.
- صفحة علمية ببليوغرافية.
- الهدف منه مساعدة الباحثين في الوطن العربي.
- لا يقبل الأسماء المستعارة.
- توفير المصادر والمراجع العربية والأجنبية.

برزت أهمية هذه المجموعة مع اندلاع الحرب السورية وصعوبة الوصول إلى الرسائل السورية والكتاب السوري، وكانت رسالة الباحث شادي الخطيب المعنونة «تطور الصيدلة في مصر في عصر المماليك» التي نوقشت في جامعة حلب، من أكثر الرسائل الجامعية طلباً من الباحثين. واتجه مديرو المجموعة إلى الإعلان عن الإصدارات الجديدة على غرار الإعلان عن صدور ترجمة كتاب «الاتجاه السياسي لمصر في عهد محمد علي مؤسس مصر الحديثة» للمؤلف هنري دوديل، والمنشور في المركز القومي للترجمة بالقاهرة، ولكن من أكثر الأمور أهمية لدى هذه المجموعة هو سعي المشاركين فيها لتبادل الكتب النادرة والنافدة، خاصة تلك التي صدرت في العراق والتي يندر وجودها الآن في المكتبات العامة والخاصة، ومن بينها كتاب الدكتور محمد حسين الزبيدي «إمارة المشعشيين: أقدم إمارة عربية في عربستان».

إن بعض المجموعات اتجهت إلى دور ذي فاعلية كبيرة في تعضيد حركة التأليف والنشر في الوطن العربي، مثل (المقرأ خانة) التي وصل أعضاؤها إلى أكثر من ١٠,٠٠٠ عضو، وهي تنشر مقتطفات من الحكم وسير العلماء وأغلفة

الكتب خاصة أحدث الإصدارات؛ ليبرز لنا نادي تبادل الكتب الإلكترونية الذي يضم أكثر من ٢٠ ألف عضو.

أما النشر الرقمي، فينقسم إلى عدة فئات؛ فئة معنية بتوزيع الكتاب المطبوع عبر شبكة الإنترنت، وأبرزها (نيل وفرات) التي أصبحت أيقونة في هذا المجال، وشجعت العديد من الموزعين عبر شبكة الإنترنت للولوج في هذا المجال مثل جوميا وسوق وجملون. وبدأت هذه المحاولات للولوج في عام ٢٠١٢، وتصاعدت في العام ٢٠١٣، ولكن تقابل هذه العمليات صعوبات تتعلق بضعف بنية هذه الشركات من حيث تعداد مكتباتها، وارتفاع تكاليف الشحن التي تضيف عبئاً على سعر الكتاب الذي يظل مرتفعاً مقارنة بدخول المواطن في المنطقة العربية.

أما الفئة الثانية من النشر الرقمي فهو توزيع الكتب بصيغ رقمية، وهذه الفئة تواجه مشكلات تتعلق بتقنيات عدم سرقة هذه الكتب الرقمية وإتاحتها بالمجان عبر الإنترنت، وهو ما يراه الناشر الأصلي إهداراً لحقوقه. غير أن شركة فودافون- مصر ولجت إلى هذا العالم في محاولةٍ إتاحة الكتاب عبر الأجهزة اللوحية وتطبيقات الموبايل، وإن كان من الصعب الحكم على هذه التجربة التي بدأت منذ العام ٢٠١٢ من حيث نجاحها، خاصة أنها استخدمت تقنية جديدة على الناشرين، ولكن أتاحت Google Books الآلاف من الكتب العربية على قواعدها دون الحصول على حق الإتاحة من عددٍ كبير من الناشرين العرب.

ونتوقف هنا عند فئة ثالثة تسعى إلى بناء قواعد للمعلومات وتسويقها، فتبرز في هذا الصدد دار المنظومة في الرياض التي تأسست في العام ٢٠٠٤، وفي العام ٢٠١٥ تم إطلاق منصات لقواعد المعلومات متخصصة في البحث والاسترجاع، وهذه المنصات هي:

- Edu Search: قاعدة المعلومات التربوية.
- Islamic Info: قاعدة معلومات العلوم الإنسانية والقانونية.
- Eco Link: قاعدة معلومات الاقتصاد والإدارة.

- Human Indy قاعدة معلومات العلوم الإنسانية.
- المنظومة: قاعدة معلومات الرسائل الجامعية.
- Arab Base قاعدة معلومات اللغة والأدب.

غير أن الخدمة الأكثر أهمية في هذه القاعدة هي خدمة الرسائل الجامعية التي تضم ٧٠ ألف رسالة من ١٧٠ جامعة وكلية في الوطن العربي. ولكي تتخطى الدار عقبات البيروقراطية في الجامعات العربية لجأت إلى مخاطبة الباحثين مباشرة، وينافسها في هذه القاعدة قاعدة شركة Ask Zad المصرية التي تضم قاعدتها أكثر من ٧ آلاف رسالة من أكثر من ١٠٠ كلية ومعهد عربي، و٢٤ ألف كتاب و١٩١ دورية، أما كشافها الرقمي فيضم أكثر من ٣٠٠ ألف عنوان. أما قاعدة (المنهل) فهي منصة تقدِّم خدمات النشر والتوزيع الرقمي للمكتبات والأفراد، وبلغ عدد المكتبات التي تشترك في هذه المنصة ٤٥٠ مكتبة من ١٤٠ دولة، وتضم رسائل جامعية وكتباً ودوريات.

كما أن هناك مكتبات رقمية لعدد من المؤسسات الثقافية في العالم العربي، حيث بدأت العديد من المؤسسات العربية في إطلاق مكتبات رقمية، أبرزها مشروع "dar" المكتبة الرقمية العربية التي تحتوي على ٢٤ ألف كتاب، أطلقته مكتبة الإسكندرية، ثم مشروع «مكتبة».

المكتبات الرقمية الأهلية (مكتبات الهواة): إن أكثر ما يؤرِّق حركة النشر في الوطن العربي، هو تصاعد دور المكتبات الرقمية الأهلية، التي يقوم من خلالها متطوعون برقمنة الكتب الصادرة عن دور نشر عربية دون الحصول على حقوق الملكية الفكرية لهذه الكتب، كمكتبة المصطفى والمكتبة الشاملة، وغيرهما. وهو ما يهدِّد صناعة الكتاب، ويؤكد ضرورة بناء سبل للتوزيع الرقمي منخفض التكلفة، فضلاً عن تقاعس مواد القوانين في معظم الدول العربية في التعامل مع

هذه الظاهرة. وفي حال تعديل القوانين لتكون صارمة للتعامل مع هذا الوضع، وحجب وزارات الاتصالات هذه المواقع، سينشأ طلب متزايد على مواقع أخرى تحترم حقوق الملكية الفكرية للمؤلف والناشر.

وفي هذا الصدد لا يمكننا إغفال دَوْر التسويق الذاتي للكتب، ويقصد به عمليات الترويج التي تقوم بها دور النشر والمؤلفون، سواء عبر شبكة الإنترنت أو عبر حفلات التوقيع الأخيرة التي صارت تقليداً تقوم به العديد من دور النشر، سواء في مقارها أو في معارض الكتب أو في سلاسل توزيع الكتب؛ إذ صار هذا التقليد خلال الخمس سنوات الأخيرة مثمراً في مجال التعريف بالكتاب أو المؤلف.

لكن بدا أن الترويج عبر شبكة الإنترنت سواء من خلال دار النشر أو المؤلف عبر إرسال آلاف الرسائل الأكثر فاعلية في الترويج للكتاب والأقل كلفة، لكن يعوق هذا النوع من الترويج عدم إعداد الرسائل بدقة أو كثافتها بطريقة تجعل مسحها أسهل للمتلقى، كما أن اختيار الجمهور المخاطَب أو المستهدَف يغيب عن المرسِل، لذا فإنه من المهم إعداد دورات للقائمين على استخدام الإنترنت كوسيط دعائي للكتاب، لكي تتناسب رسائلهم مع طبيعة التفاعل مع هذا الوسيط، خاصة مع اندماج هذه الخدمات مع خدمات الموبايل، فهذه الرسائل يجب أن تكون:

- كثيفة من حيث ضغط المعلومات فيما لا يزيد على عشرين كلمة.
- متنوعة على عدة رسائل بحيث تحمل كل رسالة مضموناً مختلفاً قد يجذب قراء أو مشترين جدداً للكتاب.
- تركز تارة على المؤلف، وتارة على محتوى الكتاب، وتارة على إبراز موضوع الكتاب في تخصصه، أو تقدِّم جماليات أو فقرة معينة من رواية المؤلف.
- التباعد الزمني بين كل رسالة وأخرى بحيث لا يزيد هذا التباعد في أول عام على شهر، وفي العام الثاني على شهرين، وفي الثالث على ثلاثة أشهر.

لكن هناك تجارب تستحق الانتباه على نحو ما تقوم به دار السلام في مصر وجرير والعبيكان في المملكة العربية السعودية. فمعظم دور النشر العربية تمتلك الآن مواقع على شبكة الإنترنت تقوم من خلالها بتسويق كتبها، لكن هذه المواقع في معظمها يعوقها عجز المصارف العربية في عدد كبير من الدول العربية عن تقديم خدمات الدفع على شبكة الإنترنت، كما أن مشكلات الشحن وارتفاع تكلفته عائق آخر، إضافة إلى عدم فاعلية برمجيات التحميل التي لا تسمح بالنسخ من النسخة الرقمية المباعة بطريقة تقنع الناشر بأنه لن يتم النسخ من النسخ المباعة، لكن كل هذا لن يقف عائقاً أمام النشر الرقمي وتطوره، الذي بات حاجة ملحة تفرض نفسها الآن.

إنَّ استخدام الدعاية لكتاب يتطلب في كثير من الأحيان مجلات متخصصة في هذا المجال يقودها كتّاب ومثقفون أو تصدرها المكتبات الوطنية، لذا نرصد في هذا المجال مجلة «اقرأ» التي تصدر في الشارقة، وهي متخصصة في الكتب والمكتبات والمعلومات، وتتميز بانتظام صدورها، وبتفاعلها مع معطيات العصر والجديد في مجالات تخصصها، بل وإثارتها قضايا حيوية كواقع المكتبات في الوطن العربي/ تسويق الكتاب/ النشر الرقمي.

وتُعدُّ مجلة «عالم الكتب» التي صدرت أعدادها عن دار ثقيف في الرياض من المجلات المتخصصة في الكتاب منذ سنة ١٩٨٤ برئاسة تحرير الدكتور يحيى ابن جنيد أحد أبرز المتخصصين العرب في المكتبات، من المجلات العربية الأوسع انتشاراً في هذا المجال، وهي مجلة فصلية. كما أنه بعد توقف لسنوات عادت مجلة «عالم الكتاب» لتصدر مرة أخرى عن الهيئة المصرية العامة للكتاب شهرياً، وإن كان صدورها جاء خروجاً على المعتاد حيث يرأس تحريرها الأديب محمد شعير، وهو صحفي متخصص في الشؤون الثقافية، وصدر أول عدد منها في يناير ٢٠١٥، وهي منتظمة الصدور، تتشابه مع مجلة «اقرأ» التي

تصدر في الشارقة بأنها تحمل بُعدين الأول: العروض التحليلية والنقدية للكتب، والثاني عنصر التفاعل مع شريحة أوسع من القراء، لقوة محرريها من حيث الخبرة الصحفية.

ومن المشروعات والتجارب اللافتة للانتباه مبادرة «كتاب في دقائق» التي أطلقتها مؤسسة محمد بن راشد، التي تهدف إلى إصدار ملخصات لأهم المؤلَّفات للقراء، تقدم خلاصة فكر الكتاب والمؤلفين في دقائق، مما يسهم في الترويج لأشهر الكتب المميزة وبالتالي نقل المعرفة الإنسانية للغة العربية، وصدر في هذا المشروع على سبيل المثال ملخص لكتاب الثقة الإبداعية، وهو من تأليف ديفيد كيلي وتوماس كيلي، والمعلومات في الملخص تتدفق في انسيابية تتفاعل مع خصائص الأجيال الجديدة في الفضاء الرقمي.

لكن كيف نذهب إلى المستقبل؟

الثقافة هي أسلوب حياة في المجتمع، تظهر في طريقة التفكير والسلوك الجماعي والفردي ونظرة الأفراد لأنفسهم وللآخرين، وكيفية التعامل مع الممتلكات العامة والخاصة، والاستمتاع بالحياة، وطريقة الطهي والأزياء، وغير ذلك. ولم يعرف التاريخ الإنساني مجتمعاً تقدَّم دون أن يمتلك ثقافة متقدمة. وتظهر ثقافة المجتمع عند التجول في الميادين والشوارع لنرى كيف يتصرف أفراد هذا المجتمع، وكيف يتعامل بعضهم مع بعض، والأهم كيف ينظمون شؤون حياتهم المشتركة على نحو يساعد على تطوير نوعية الحياة في المجتمع بأسرِه.

وبالإضافة إلى هذه المظاهر العامة، يُعد انتشار الثقافة العلمية أحد قواسم النهضة الثقافية في المجتمع؛ إذ تشمل الثقافة العلمية رؤية للعالم ونواميسه، منهجاً للفكر وأسلوباً للحوار والقرار، يستند إلى المنطق والعقلانية ويحتكم إلى الحجة والبرهان، ويرفض الغيبيات ويترفَّع عن نقد العقائد، احتراماً لها وتأكيداً

على أن لها مجالاً خاصّاً بها يختلف عن مجال العلم والمعرفة التي نقصد بها المعرفة الدنيوية المبنية على الملاحظة بالحواس والاستدلال بالقياس والاستنباط بالمنطق وإعمال العقل البشري.

لا بد لواقعنا الثقافي العام من توطين الثقافة العلمية والنزوع المعرفي الأصيل الذي يتوافق مع الدعوة الحضارية التي عرفناها من العلماء العرب عبر العصور، ويتوافق في الوقت ذاته مع طبيعة العصر الذي نعيش فيه، ولا يمكن للمجتمع أن يتجه بقوة إلى العلم والمعرفة من دون الاهتمام بالمستقبل، ومن ثم الاهتمام بالشباب الذين يشكلون القوة المحركة للزمن القادم. إن الإمكانيات الهائلة المتوفرة في أجيال الشباب ينبغي تفعيلها بأقصى طاقاتها لضمان الدخول بالمجتمعات العربية وبثقافتها العامة في عصر الثورة العالمية المعرفية.

ولكن الثقافة العربية في أزمة يمكن أن نتلمَّسها في تجليات كثيرة؛ منها تردّي السلوك على المستويات كافة، وغياب التفكير النقدي، وكثرة المساجلات دون أن يكون لها مردود في تقدم المجتمع، وشيوع العنف بكل تجلياته اللفظية والسلوكية على الصعيد المجتمعي، فضلاً عن ضيق الأفراد بالمختلفين عنهم ثقافيّاً ونوعيّاً وعلميّاً ودينيّاً.

إن أهمية التعليم لصناعة المستقبل أمر حتمي، ومن الصعب فصل التعليم عن الثقافة؛ لذا فإن إصلاح الثقافة المصرية يُعد ضرورة أساسية لانتظام الحياة في المجتمع على أسس من العقلانية. والإصلاح الذي نأمله ونسعى إلى تحقيقه ليس مجرد زيادة في المنتجات الثقافية من أعمال إبداعية وفنية، رغم أهمية هذه الزيادة في الكم والكيف، ولكن ما نطمح إليه هو أن يزداد معدل المشاركة في النشاط الثقافي والإقبال على منتجاته على المستوى الشعبي، بحيث تتحول القيم الثقافية إلى أسلوب تفكير، ونمط حياة، ونظرة للمستقبل، ووجدان جديد يشكل وعي المواطن العربي.

ولا نبالغ إذا قلنا إن إصلاح الثقافة العربية هو المدخل الرئيسي لإعادة بناء الشخصية العربية المعاصرة، بحيث تكون أكثر انفتاحاً على التعددية، وقبولاً للرأي الآخر، تؤمن بالعقلانية والمنهج العلمي، وتمتلك قدراً من الثقافة العلمية، وتكون شخصية مركبة من مخزون تاريخي ومعرفي هائل، ومُطَّلِعة على ما يحدث في العالم.

إن الإصلاح الثقافي الشامل هو المدخل الحقيقي لنهضة المجتمع العربي، وإعادة مكانة العرب بين الأمم. فالمكانة تُبنى على الاحترام والتقدير المتبادل، ولا تؤخذ بالقوة والغلبة، ولا تشترى بالمال، بل تكتسب بالعطاء الوفير، وتثبت بالبناء والاستمرار.

إن الأوضاع الراهنة للثقافة في الوطن العربي تحتاج منا إلى وقفة صريحة مع أنفسنا، وبصفة خاصة مراجعة أوضاع مؤسسات الثقافة والإعلام والبحث العلمي والتعليم والتعليم العالي وإصلاحها جميعاً، ولا يقدر الخيال والإبداع ولا يسمح للصوت المخالف والرأي المغاير بأن يعبر عن نفسه. وبصفة خاصة، يجب إصلاح الجامعات بعد أن فقد الأستاذ الجامعي مكانته وأن نعيد للجامعة خصوصيتها واستقلالها.

لذا أقترح ما يلي:

- ضرورة التنبيه إلى صعود دور المجتمع المدني في الحياة الثقافية خلال السنوات القادمة، خاصة بعد ما أتاحته شبكة الإنترنت من مجالات جديدة أمام المثقفين للتغيير.
- ضرورة إعادة هيكلة المنظمة العربية للثقافة والفنون والعلوم (الإلكسو) لكي يكون إلى جانب مجلس الوزراء العرب (التعليم-الثقافة) الذي يقرر سياستها مجلس آخر للمثقفين والمؤسسات الثقافية المستقلة، فضلاً عن أهمية دعم ميزانيتها.
- تعزيز دور كتاب الجيب مثل سلسلة «عالم المعرفة» في الكويت، و«المكتبة الثقافية»، و«اقرأ»، و«كتاب الهلال»؛ لما لها من تأثير إيجابي في الثقافة العربية.

- إعادة النظر في منظومة الثقافة العربية الرقمية لكي تنتقل من العشوائية إلى الإبداع واكتشاف المبدعين وتعزيز الثقافة العربية.
- إن مستقبل الثقافة في الوطن العربي ينبئ عن ميلاد المثقف المستقل عن منظومة تقليدية قامت على احتضان الدولة للمثقفين بإدخالهم حظيرتها، يعود ذلك إلى أن شبكة الإنترنت خلقت فضاء أوسع للنشر غير مكلف ماديّاً، يتيح لهذا المثقف التعبير عما لديه. وسيشكل بعض المثقفين تيارات فكرية جديدة، وسيظل البعض يعمل بصورة منفردة.
- ظهور المثقفين بعيداً عن العواصم، فمركزية ثقافة العاصمة كالقاهرة ودمشق وبيروت وغيرها، سينتهي عصرها، وسنشاهد محاولات لظهور أدباء أو مفكرين خارج نطاق هذه العواصم، وستكون شبكة الإنترنت هي محطة انطلاق هؤلاء.
- اختفاء أنصاف الحقائق من الحياة الثقافية العربية، فتنميط المجتمعات وقولبتها بات في حاجة إلى مراجعتها مرات ومرات، فالسياسات الثقافية لا شك أنها مهمة؛ إذ إن أية ثقافة يمكن أن تقع بسهولة فريسة السيطرة من الآخر، إذا لم يكن هناك رؤية لبناء ثقافة قوية عبر سياسات التعليم لترسيخ الذات الوطنية عبر اللغة الوطنية، وفي نفس الوقت إعمال الفكر في التراث الوطني وطرح التساؤلات والنقاش حوله، إذا لم يكن هناك هذا، فلن يكون هناك ثقافة عربية، بل ستوجد ثقافة عربية مشوهة متأثرة بالفرانكفونية بصورة عميقة تكاد تذيب الثقافة العربية لتحولها لهامش، أو الأنجلو أمريكية لتحول الثقافة العربية لمجرد هامش على الثقافة العامة السائدة في المجتمع؛ لذا سنرى الشاب يعرف الأدب الفرنسي أو الإنجليزي أو الأمريكي، ولكن لا يعرف شيئاً عن امرئ القيس أو حسان بن النعمان أو الزبيدي أو ابن خلدون أو غيرهم.

- افتقد الوطن العربي المدارس الفكرية ومراكز الأفكار والدراسات المستقبلية، لكن هذه النوعية من المدارس والمراكز ستشهد تحولاً جذريّاً خلال السنوات القادمة، فسيطرة العلم والثقافة والرؤى الاستراتيجية المخططة مستقبلاً، على صناع القرار في العالم، ستدفع صناع القرار في الوطن العربي إلى الإيمان بقوة المعرفة كسبيل للتواجد في عالم لا يعرف إلا المعرفة كأداة للحياة والبقاء.

الهوامش

(١) جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة: دراسة تحليلية، مراد علة،
http://conference.qfis.edu.qa/app/media/344

(٢) اقتصاديات نظم المعلومات، دياب عابدين دياب،
http://www.kutub.info/library/book/3201

التعليـم والشـباب والإبـداع

د. إبراهيم بدران*

أولاً: الشباب دائماً

لا بد من الانطلاق من مقولة جوهرية أكيدة «أن النظر في موضوعة الشباب هو بالضرورة نظر في تكوين المجتمع وإمكاناته في المستقبل المزدحم بالأحداث، والمفعم بالمتغيرات والمتسارع الخطوات والغني بالفكر والإبداع والإنجاز الإنساني المتواصل، والتنافس بين الشعوب والأفراد في كل مجال. فالشرائح الشبابية هي الأكثر تأثراً بمجريات الأحداث اليوم وهي صانعتها والأكثر تأثيراً فيها في المستقبل؛ إذ ستكون آنذاك -إذا صح إعدادها وتمكينها- في عنفوان دورها الحضاري في المجتمع من حيث القدرة على العطاء وصنع القرار، وإدارة عجلة الدولة وإغناء الثقافة والعلم والتكنولوجيا والفكر والفنون بمنجزاتها.

وحتى بدايات القرن العشرين كانت عجلة التاريخ بطيئة نسبياً والتغير متواضعاً ومتقطعاً ومتدرجاً، وكان المستقبل آنذاك في الجزء الأكبر منه امتداداً طبيعياً للحاضر والماضي. أما اليوم، وبعد الثورات الصناعية والعلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالاتية والرقمية والمعرفية المتتالية، فإن المستقبل أصبح شيئاً مختلفاً ومفاجئاً ومسرعاً وصادماً كما قال **الفين توفلر** قبل أكثر من أربعين عاماً في كتابه « **صدمة المستقبل**» (١٩٧٠)، وتفاقم دور الإنسان والشباب خاصة في صنعه وتوجيهه أكثر من أي وقت مضى.

---

* مستشـار رئيـس جامعـة فيلادلفيا للعلاقات الدولية، ومدير مركز الدراسـات المسـتقبلية في الجامعة، وعضو منتدى الفكر العربي.

ومن هنا، فإن النظر إلى مستقبل الوطن والمجتمع من منظور شبابي أمر يحتل أهمية كبيرة بالمفهوم السياسي والإنساني والاجتماعي والوطني على حد سواء. ويتطلب جهوداً مكثفة وإبداعات غير مسبوقة لإعداد الشباب وتمكينهم وزيادة قدراتهم، حتى يدخل الشباب فضاء المستقبل شريكاً فاعلاً محققاً لطموحاته وأحلامه وتطلعاته، وليس شريكاً متلقياً منتظراً وقوع الأحداث التي لا يعرف حيثياتها. ويقوم الإعداد والاستعداد للمستقبل على دعائم رئيسية أربع:

- التعليم والتعلم مدى الحياة.
- الانخراط في العمل الإنتاجي في إطار العلوم والتكنولوجيا الحديثة.
- التمكن من مهارات الحياة والمهارات التخصصية والمهارات والرقمية المتصاعدة.
- الاستعداد للإبداع والمخاطرة والمنافسة والطموح الدائم للتفوق.

وهذا يعني من ناحية عملية أن فئة الشباب هي الجزء الأكبر من المجتمع الذي لديه الأهلية للتفاعل مع كل ما يحمله المستقبل. وهذا لا يتحقق بكفاءة إلا من خلال التربية والتعليم والتعلم، والتمكين والتمكن، واكتساب الخبرات والمهارات، بشكل سريع ومكثف متنوع المداخل وعالي المرونة.

ولأن فئة الشباب في المجتمع الواحد وفي المجتمعات المختلفة ليست على صورة واحدة، وليست حالة متطابقة في الكثير من الأوجه، فالأمر إذن يتطلب:

- مرونة أنظمة التعليم.
- شخصانية التربية والتعليم والتعلم (الاهتمام بالمزايا الشخصية لكل طالب).
- تركيز المدخل الثقافي العقلاني المستنير.

ومع هذا فهناك عدة قواسم مشتركة تتمثل في أنَّ:

١- الشباب في جميع أنحاء العالم هم الأكثر شوقاً وتطلعاً للتغيير والتجديد، وهم في الوقت نفسه الأكثر تطلعاً للتأهيل والتعليم والتمكين.

٢- طبيعة المرحلة العمرية تحمل مفردات نفسية وجسمانية وذهنية مشتركة للجميع، بصرف النظر عن الخصوصيات الأخرى.

٣- التحديات المستقبلية التي يدفع بها التقدم العلمي والتكنولوجي، والأنماط الاقتصادية والمعرفية، ويحملها تيار العولمة وينقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عبر حدود، تتراجع وظائفها وأهميتها، وهي تحديات متشابهة -إلى حد كبير- في جميع أنحاء العالم، ويتأثر بها الشباب أينما كانوا.

٤- الفروق والفواصل بين الأفراد والشرائح والمجتمعات والطبقات والدول، بحكم ثورة الاتصالات والمعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية، في حالة انكماش تدريجي وتقلص متواصل، مما يجعل الفروق الجوهرية غير المادية بين المجموعات الشبابية تقل حدة يوماً بعد يوم.

ويتطلَّب النهوض الحقيقي للدول، وفي مقدمتها الأقطار العربية، تكامل السياسات والبرامج العامة للنهوض، مثل الاقتصاد الإنتاجي والتعليم والمؤسسية والديموقراطية والمواطنة والقانون، وتفعيل دور الشباب ومشاركة المرأة وغيرها. وفي الوقت نفسه يتطلب الاستثمار الإيجابي التقدمي للخصوصيات المحلية وليس الوقوف أمام الجانب السلبي فيها. ويمثِّل عنصر الشباب العامل المساعد والقوة المحركة لتحقيق الانسجام والتوافق نتيجة للاستعداد التلقائي لدى الشباب لتقبل التجديد والتغيير بل والمشاركة في صنعه والإضافة عليه.

ومن جانب آخر، فإن النسيج الشبابي في تنوعاته وتعدداته واختلافاته وتطابقاته يمثل صورة مشابهة تماماً للنسيج الاجتماعي في تنوعه وتعدده، ولكنه نسيج مرن فيه قوة وشفافية وقابلية للتكيف. وهذا التنوع والاختلاف بحد ذاته شيء جيد حين لا يكون ناشئاً عن فوارق طبقية أو حقوقية أو مواطنية. وهكذا، فإن التحديات المستقبلية والفرص المتولدة عنها تواجه جميع الشباب من دون استثناء، وتواجه كل شاب بمفرده فتى كان أو فتاة، وعلى كل فرد بمفرده أيضاً أن يستعد إيجابياً لمواجهة هذه التحديات والإفادة من الفرص في إطار من الانضباط

التربوي والتثقف والتزود والتفهم والتحليل والتركيب، والإبداع والابتكار والتفاعل بين ما هو عام وما هو خاص، وما هو وطني وما هو قومي ودولي، والخروج دائماً برؤى وأفكار وإمكانات ومشاريع متميزة، تجعل رحلة المستقبل أكثر إنتاجاً وإبداعاً ورقياً وإمتاعاً للشباب والكهول والشيوخ على حد سواء.

ثانياً: مواجهة المستقبل

يمثل المستقبل للشباب «**رحلة تحدٍّ ومغامرة واستكشاف، ومشروع بناء وتصميم على تحقيق الذات**» الأمر الذي يستدعي أن لا تكون الرحلة والمغامرة والمشروع من دون استعداد وإعداد، أو برمجة محكمة. وهذا يعني:

١- الانخراط في التربية والتعليم والتدريب والتعلم وتطوير الذات مدى الحياة لجميع الذين يواجهون تحديات التنافس والتفوق وندرة فرص العمل.

٢- الإبداع والتجديد ينبغي أن يقعا على سُلَّم الأولويات في المجتمع ولدى الشباب. كما أن الحريات والديمقراطية والمشاركة في منظمات المجتمع المدني بما فيها الاحزاب كلها بوابات للجميع من دون استثناء.

٣- مساهمة المؤسسات التعليمية والإعلام والشبكات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل المفاهيم والحزم الفكرية والثقافية والمجتمعية، وخاصة لدى للشاب.

٤- التخلص من ثقافة الخوف والماضي والتقليد، والخروج من تأثيرات المجتمع والانتقال من المجتمع الأبوي إلى المجتمع الحر.

٥- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وتصنيع الاقتصاد.

٦- الانتهاء من الاعتماد على الوظيفة الجاهزة والاقتصاد الريعي وتعزيز الريادية وصناعة المشاريع.

إنَّ التحديات التي يفرضها عصر المعلومات والعلم والتكنولوجيا، وثورة المعرفة، هي تحديات كاسحة، ويمكنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية اقتصادية

واجتماعية وإنسانية مدهشة إذا تعامل معها الشباب بمفاعيل العلم والعقل والجرأة، في وقت مبكر.

ومن منظور آخر، فإن في إعداد الشباب وتمكينهم للمستقبل حتى يحققوا النجاح والإنجاز المتميز، مصلحة كبرى للأجيال الأخرى. فهو الضمانة الوحيدة من الكهول والشيوخ وكبار السن لأن يعيشوا بكرامة وبنوعية حياة مقبولة عند خروجهم من العمل، واعتمادهم الكامل على الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية والمعيشية التي تقدمها الدولة لهم والتي تتغذى من فائض الثروة التي يبنيها الشباب.

ثالثاً: حجم الشباب

تمتاز الدول النامية جميعها بمعدلات نمو سكانية عالية تتراوح بين ١,٥٪ إلى ٣,٥٪ وبمعدلات خصوبة مرتفعة تصل في متوسطها إلى ٥ أطفال لكل امرأة، مما يعني سرعة استنزاف الموارد وارتفاع نسبة الإعالة. ويقابل هذا معدل نمو سكاني منخفض ١,٢٪ في الدول المتقدمة والناهضة، ومتوسط خصوبة ١,٥ طفل/امرأة، مما يعني بطء استنزاف الموارد لدى تلك الدول وزيادة القوى المنتجة، وتواؤم الفرص لبناء الثروة وتراكمها تمهيداً لإعادة استثمارها، وإمكانية التعمق في الخدمات التعليمية والصحية والضمانات الاجتماعية وزيادة الإنفاق عليها.

وفي المنطقة العربية يشكّل صغار السن ٦٠٪ من السكان، وسيمتد هذا إلى عقدين أو ثلاثة عقود. وهذا يعني أنه إذا بقيت اقتصادات الدول العربية على حالها هزيلة البنيان بطيئة النمو محدودة التنوع، بعيدة عن التصنيع الشامل، فإن مؤدّى هذا سرعة استنزاف الموارد من جهة، واتساع مساحة الفقر والبطالة وتراجع المجتمع من جهة ثانية، وصعوبة تراكم الثروات وتعثر التحولات الاجتماعية الاقتصادية من جهة ثالثة، كما نجد في معظم الأقطار العربية. أما إذا تم تطوير بنية الاقتصاد ليتحول إلى اقتصاد صناعي ومن ثم اقتصاد معرفي

متقدم، فإن هذا النوع من النمو السكاني قد يكون فرصة للإبداع والتجديد إذا كانت البيئة ملائمة، ونال الشباب والمرأة ما ينبغي من التأهيل والتمكين والفرص والانخراط في العمل الإنتاجي في وقت مبكر، وبشكل صحيح.

وتمتد فترة الشباب حتى السن الـ (٣٢) سنة؛ أي عشر سنوات بعد إتمام التعليم العالي. ويبلغ تعداد هذه الفئة العمرية في الوطن العربي (٢٢٠) مليون شاب وشابة. وإذا اعتبرنا أن العمر الإنتاجي للإنسان يبدأ بالمتوسط بعد سن (١٨) فإن فئة الشباب «المنتج» تمثل ما يقرب من (٢٠٪) من السكان في الدول النامية، و(١٥٪) في الدول الصناعية، وهي فئة بالغة الأهمية والحيوية، وتعادل على الصعيد العربي ما مجموعه (٧٣) مليون شاب وشابة، موزعين في الأقطار العربية على النحو المبين في الجدول رقم (١).

إن التحدي التاريخي هو:

هل يمكن أن يكون لهذه الفئة العمرية التي تشكِّل (٢٠٪) من القوى المنتجة للسكان في الأقطار العربية دور خاص في التنمية، وفي مواجهة تحدي التخلف باعتباره أكبر العقبات أمام مستقبل الشعوب، إذا لم يتحقق لها التعليم الذي يتطلَّبه المستقبل خلال الـ ٢٠ أو ٣٠ سنة القادمة؟

وكيف يمكن للشباب المساهمة في نهضة المجتمع والاقتصاد إذا لم يتم التأهيل والتمكين في وقت مبكر، باتجاه الإبداع والتميز والانطلاق والاستكشاف والمسؤولية؟

وكيف تستطيع هذه الشريحة أن تكون أكثر جرأة وأغزر إنتاجاً وأوفر إبداعاً وأكثر ريادية في الفكر والثقافة والتكنولوجيا والعلم، إذا لم تتوفر لها الظروف التربوية والثقافية والفكرية الملائمة؟

وكيف يتطور التعليم والتعلم والتأهيل والتدريب والمشاركة إذا لم تكن الدولة والمنظومة التعليمية واعية لذلك ومستعدَّة، وإذا لم يكن المجتمع المدني شريكاً في مواجهة هذه المسؤوليات؟

جدول رقم (١)

السكان والشباب في بعض أقطار الوطن العربي

(مليون نسمة)

الدولة	السكان	فئة الشباب	الشباب المنتج
الأردن	٧,٧	٤,٦	١,٥
الإمارات	٩,٤	٥,٦	١,٩
البحرين	١,٤	٠,٨٤	٠,٣
تونس	١١,٣	٦,٧٨	٢,٣
الجزائر	٤٠,٤	٢٤,٢٤	٨,٨
السعودية	٣٢	١٩,٢	٦,٤
السودان	٤١	٢٢,٣	_____
سوريا	٢٢	١٣,٢	_____
العراق	٣٧,٥	٢١,٦	٧,٥
عمان	٤,٦	٢,٤	٠,٩
فلسطين	٤,٨	٢,١	١,٠
قطر	٢,٣	١,٢٦	٠,٤٦
الكويت	٤,١	١,٨	٠,٨
لبنان	٦,٠	٣	١,٢
ليبيا	٦,٣	٣,٧٢	١,٣
مصر	٩٣	٥٥,٨	١٨,٦
المغرب	٣٤,٨	٢٠	٦,٩
اليمن	٢٦,٠	١٥,٦	٥,٢

(أرقام عام ٢٠١٦)

رابعاً: التداخل والاهتمامات

النهوض والتقدم سيرورة مركَّبة ومعقدة، تتطلب تشغيل المحركات الأساسية العشرة للنهوض في الوقت عينه وبشكل متزامن، وهي: السياسة والاقتصاد، والتعليم والثقافة، والعلم والبحث العلمي، والمؤسسات، وسيادة القانون، والديمقراطية، والشفافية، والمرأة، والخطاب الديني المستنير، وإطلاق طاقات الإبداع والتجديد لدى أفراد المجتمع ومؤسساته.

وهذا يتطلب أن لا يتم تقسيم المجتمع إلى شرائح أو فئات أو طبقات، وإعطاء كل شريحة عمرية دوراً تعمل فيه بانفصال عن الاخرين، وإنما العمل المشترك دائماً. فالتقدم يحتاج إلى شتى الخبرات والأفكار والثقافات والرؤى والمهارات والإبداعات والطاقات والطموحات، حيث تنتقل الخبرة فيها والمسؤولية والمبادرة والابتكار والإبداع من مجموعة إلى أخرى انتقالاً واعياً تفاعلياً تبادلياً، تحكمه القدرات الشخصية والمواقع المؤسسية ومنظمات العمل التي يقع في إطارها الجهد الاجتماعي الذي يسترشد بالمشروع الوطني للتقدم. فقد يصعد إلى قمة الفكر والإبداع والعلم والسلطة من خلال الثقافة والتنوير والعلم والوسائل الديمقراطية رجل أو امرأة تعدى مرحلة الشباب بكثير. وقد يصل شخص أكثر شباباً من خلال العملية المؤسسية. وهذا يستدعي أن ينجح المجتمع ومؤسساته الفكرية والأكاديمية والثقافية والإعلامية في تحفيز الشباب للتعلم المستمر، والاستعداد للعمل برغبة ذاتية وقناعة عقلانية على الاندماج الفعال المنتج في كل مفاصل الدولة ومؤسساتها، بعيداً عن الشعور بالإحباط والتهميش وتهافت المنظومة التعليمية.

وحتى يتحقق هذا الهدف الكبير؛ أي القدرة على الإنجاز، فإنه لا بدّ من مواجهة عدد من الاستحقاقات. وتقع هذه الاستحقاقات في مجموعات ثلاث:

الأولى: تمكين الفرد (والمجموعات والمؤسسات) من خلال التربية والتعليم والتعلم، والتأهيل المستمر لإتقان المهارات اللازمة والمواهب الذاتية الكامنة في وقت مبكر. وهنا يؤدّي نظام التعليم والإعلام والثقافة والفكر والفنون والنشاطات المجتمعية دوراً بارزاً في التأهيل النفسي والذهني والمهاراتي للشباب. كما يؤدي التعلم مدى الحياة دوراً بارزاً في تحقيق مبدأ حرية الاختيار لدى الجميع بشكل متجدد، وفي تداخل طبيعي بين الحلقات العمرية.

الثانية: إنشاء البيئة المناسبة لكل نشاط ومجال ومرحلة، بكل ما فيها من فرص وعلاقات، وإدارة ومشاريع، وبنى مؤسسية ومنظمات أهلية وتعلم مدى الحياة.

الثالثة: حسن الحاكمية وما يعنيه ذلك من شفافية ومساءلة وسيادة القانون والحريات والديمقراطية بكونه شرطاً من شروط القضاء على الشعور بالإحباط أو فشل الدولة.

ويمكن إجمال إهتمامات الشباب المتنوعة في (٩) مجموعات. ويتفرع عن كل مجموعة اهتمامات فرعية على النحو التالي، وكما هو مبين في الجدول رقم (٢):

ويتفاوت التركيز على هذه المفردات من بلد إلى آخر، وفقاً للحالة الاجتماعية والاقتصادية العامة.

جدول رقم (٢)

مصفوفة اهتمامات الشباب

اقتصادية	شبابية عامة	مجتمعية	شخصية وعائلية	علمية ثقافية	سياسية	دولية وإنسانية	التغيير والتجديد	وطنية
توزيع الثروة	فرص العمل	الفقر والجوع والبطالة	الصحة	القراءة والكتابة	السياسة العامة للدولة	الحروب والنزاعات المسلحة	الثورة	الانقسامات
الريادية	تكوين الثروة	المخدرات	تكنولوجيا المعلومات	الفنون	المشاركة في صنع القرار	التنمية البشرية	التطرف	الطائفية
المشاريع	التعليم	شبكات التواصل الاجتماعي	الاعاقات	الهوايات والرحلات	السياسة الدولية	العولمة	الحركات المتطرفة	الجهوية
الأسعار	التمكين	البيئة	زيادة الدخل	التكنولوجيا	الديموقراطية	حقوق الانسان	الانماط الجديدة	الحروب الاهلية
الدخل	أوقات الفراغ	خدمة المجتمع	انحراف الاحداث	التعلم	التأهيل للقيادة	النمو السكاني	الابداع	الحروب المجاورة
الادخار	علاقات الاجيال	الصحة العامة	رعاية الاسرة	الابداع والابتكار	الأمن والقانون	الفقر والجوع	الماضي	التدخلات الاجنبية
البيت	الجنس الآخر	الجريمة	الزواج	الرياضة	الفساد	السفر والهجرة	الإرهاب	عدم الاستقرار
ممتلكات	الرفض والتمرد	منظمات المجتمع المدني	الاغتراب	المهارات	الاحزاب	المنظمات الدولية	الأحزاب	حالة التوتر العامة

وللمقارنة بين مستويات المعيشة اللائقة للشباب من دولة إلى أخرى يتم استعمال دليل رفاهية الشباب Youth Wellbeing Index الذي يقوم على (٦) مكونات رئيسية تحدد الفروق الجوهرية بين مستوى الرفاهية في مختلف البلدان(انظر الجدول رقم (٣). وهذه المكونات هي:

- التعليم.
- الصحة.
- الفرص الاقتصادية.
- المشاركة والمواطنة.
- الأمن والأمان.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جدول رقم (٣)

دليل رفاهية الشباب (المعيشة اللائقة)

ترتيب الدول في رفاهية الشباب

البلد	الترتيب العام	الأمن والأمان	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT	الصحة	التعليم	الفرص الاقتصادية	المشاركة والمواطنة
أستراليا	١	٩	٤	١	٢	٧	٥
السويد	٢	١٢	٧	٦	٧	٢	١
كوريا	٣	١١	٨	٤	٩	١	٤
المملكة المتحدة	٤	١٠	٩	٥	٥	٤	٦
ألمانيا	٥	١٨	٣	٧	٣	٥	٣
أمريكا	٦	٢٠	١	٣٠	١٢	٣	٨
اليابان	٧						
السعودية	٩	٢٢	١٢	٨	٤	٩	٢١
فيتنام	١١						
الصين	١٤						
البرازيل	١٥	١٤	١٦	١٢	٢٠	١٠	٢٧
الأردن	١٧	٢٥	٢٩	١٥	١٠	١٤	١٠
تركيا	١٨						
المغرب	٢٠	١٩	٢٦	٢٧	١٣	١٦	١١
مصر	٢٤	٢٩	٢٥	٢٨	١٤	٢٠	٢٠

٥- إشكالية التعليم

توسع التعليم في الوطن العربي وانتشر في كل مكان. وخلال الستين سنة الماضية تضاعفت أعداد المدارس آلاف المرات، وأعداد الجامعات والمعاهد مئات المرات، وأعداد المعلمين وأساتذة الجامعات آلاف المرات. وشمل التعليم الذكور والإناث (بنسب متفاوتة في الأقطار العربية). وانخفضت الأمية إلى أرقام متميزة في بعض البلدان (الأردن ٦,٤٪ ولبنان ٦٪) وازداد انخراط الشباب في التعليم العالي في المعاهد والجامعات فوصلت نسبة طلبة الجامعة في المتوسط العربي ١,٧٪ من السكان، وفي الأردن ٢,٤٪، وهي نسب تقترب من النسب في العديد من البلدان الناهضة كالهند والصين، في حين أنَّ النِّسب تزيد في الأردن على النسب المماثلة في الاتحاد الأوروبي.

ومع هذا توجد أزمة لدى الشباب فيما يخص التعليم، سواء من حيث فرص العمل؛ إذ يزيد معدل بطالة الشباب في الأقطار العربية على ٢٧٪ ويستمر شعور الشباب بالإحباط والاغتراب وضآلة التأثير الاقتصادي الاجتماعي للكتلة الضخمة من الشباب المتعلم والعامل على حد سواء.

إنَّ التراجع الشامل في المنطقة العربية في جوانبه المختلفة والذي يلمسه الشباب ويشعر به دون أن يكون بالضرورة قادراً أو متمكناً من تحليله وتفصيله نظرياً؛ يعزِّز هذا التراجع والإحباط واليأس والاغتراب وعدم المبالاة، بل والتطرف.

فالشباب يتطلع في وجدانه وخياله إلى دولة حديثة مستقرة متماسكة تتجذر فيها الديموقراطية والمشاركة حتى تكون له فرص حقيقية، ويتطلع إلى دولة قادرة على مواجهة المشكلات الاقتصادية الاجتماعية ويكون له دور في هذه المواجهة. وهو يبحث عن البوصلة الاقتصادية للدولة فلا يجدها ويتطلع إلى القدوة والنموذج في المدرسة والجامعة وفي ادارة الدولة فلا يجدها، بل يصدمه

الفساد والواسطة والمحسوبية، فتهتز لديه جميع القيم التي كان يسمع عنها، ويرجع إلى تعليمه فلا يجد فيه منفذاً لأن العلم ليس مرجعية القرار، والبحث العلمي لا ينفق عليه إلا الضئيل (٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ويحكم بالتغيير ولكنه يجد أدواته عاجزة عن فعل ذلك.

صحيح أن التعليم بدأ نشيطاً قوياً مع بداية عهد الاستقلال لكل دولة، ثم أخذ يتراجع مع الإخفاق الاجتماعي الاقتصادي. ومع هذا لم تنتبه معظم الاقطار العربية إلى المفصل الأخطر في التعليم، وهو غياب الجانب التربوي إلى درجة التلاشي، ففي الوقت الذي يتوقع من «مركب التربية والتعليم» أنْ:

- يُحدِث تغييراً جوهرياً في عقلية المتعلم باتجاه العقل العلمي والرقي والتقدم؛
- ويُحدِث تغييراً أساسياً في سلوكيات النشء منذ الطفولة حتى التخرج من المعهد أو الجامعة، ليشمل ذلك تفاعله مع الأحداث ومع الوطن ومع الآخر ومع المجتمع والدولة؛
- ويمكِّن الطالب من التفاعل الواعي مع العلم والمعلومات لا أن يحفظها ويوظف المهارات لا أن ينام عليها؛
- ويجعل من الريادية والإبداع والتعلم المستمر نمطاً مستقراً لدى الشباب في مراحل مختلفة.

إلا أن الجزء الأكبر من ذلك كله لم يتحقق. وهكذا يمكن القول: إن التعليم في المنطقة العربية لم يعد قادراً على مواجهة طموح الشباب، ناهيك عن المنافسة على المستوى العالمي. فإشكالية التعليم هي في تخلُّفه عن العصر وعن المرحلة وعن الآمال.

سادساً: التعليم والمستقبل

سيعمل الشباب -بالضرورة- في بيئة مستقبلية مختلفة عن البيئة الحاضرة. وهذا يتطلب -بالضرورة- النَّظر في نوعية التعليم المطلوبة لهذا القرن، والتي تقوم على جملة من المرتكزات على النحو التالي:

- المدرسة بشكلها التقليدي في طريقها إلى التغيير، وسيتحوَّل التعليم إلى «تعليم المجموعات المتفاعلة» حيث التنوع في المكان والزمان والأسلوب.
- تتغير أنماط التعليم وموادّه وأُطره من الصورة النمطية العامة التي تتناول الجميع أو يتناولها جميع الطلاب بالكيفية نفسها إلى التعليم «المشخّص»؛ أي الذي يتم تصميم تفاصيله لتختلف من طالب إلى آخر حسب إمكاناته ومواهبه ونقاط القوة والضعف فيه.
- يكون الاعتماد على دور الطالب في التعلم الذاتي، ويكون دور المعلم أو أستاذ الجامعة التيسير والتوجيه والتركيز على الجانب التربوي، وبناء الشخصية وتحفيز العقل والتفكير، وإطلاق المواهب والإمكانات الكامنة.
- سوف يترتب على المتعلمين إثبات النظريات العلمية بالأبحاث والتحليل، وتقديم الفكر النقدي وبناء حلول إبداعية بل وتصميم مشاريع ترتكز إلى تلك النظريات.

وفي الجانب التربوي وبناء الشخصية في مراحل التعليم المختلفة فإن المستقبل يفرض على الشباب:

- أن تذهب التربية باتجاه اكتشاف المواهب الكامنة لدى المتعلمين، وتدريب الطالب على سبر غور نفسه للتعرف على نقاط التميز لديه، تمهيداً لتنميتها ودفعها باتجاه الإبداع.
- أن تعمق المؤسسة التعليمية والمؤسسات الثقافية روح الريادية وثقافتها ومهاراتها، تمهيداً لانخراط الشباب في وقت مبكر في مشاريع ريادية جديدة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية، بل وفي كل ما يمسّ حياة الإنسان.
- أن تعمل المؤسسة التعليمية في جميع مراحلها على تعزيز روح التنافس الشريف بين الأقران، من خلال التفوق والإبداع والقيمة المضافة الجديدة، وتعزيز روح الجرأة والمغامرة وعدم الخوف من الفشل باعتباره أول خطوات النجاح.

- أن تعمل التربية والثقافة على تجذير ثقافة العمل و«صنع الأشياء» والإتقان والضبط من خلال مواد تعليمية متدرجة في «صناعة الأشياء» و«الهندسة العكسية للناشئين» و«مهارات الإبداع» و«الطريق إلى الابتكار والاختراع».

وقد تكون مثل هذه المواد التعليمية غير التقليدية ليست ضرورة في الدول الصناعية، باعتبار أن الثقافة المجتمعية هناك والبيئة والحياة اليومية للإنسان تحمل معها وتقوم على التصنيع والاتقان والإبداع والاختراع الذي يشمل قطاعات عريضة من السكان. أما في الدول النامية وخاصة في المنطقة العربية، فهذه التوجهات والمهارات غائبة إلى حد كبير، نتيجة للاعتماد المفرط على استيراد السلع الجاهزة، ابتداء من ألعاب الأطفال وانتهاء بالبواخر والطائرات.

من جانب آخر فإن هذا التكوين التربوي المستقبلي ضروري للصمود والفوز في التنافس الذي أصبح مفتوحاً ليس على مستوى المؤسسة الواحدة وإنما على مستوى الوطن بل والإقليم والعالم. فالشاب المتفوق في برمجة الحاسوب في مدينة نيودلهي يمكن له أن يحصل على عقد لتنفيذ مشروع معين في كندا أو السويد أو عمّان أو الكويت. وما لم يكن الشباب على استعداد للمنافسة والتفوق على مستوى عالٍ جداً فإن الفرص ستكون أقل اتساعاً.

هذا النوع من التربية والتعليم والتكوين والتأهيل يثير أسئلة كبيرة أمام السياسيين والمخططين في الدولة:

- كيف ومتى تستطيع الدولة العربية أن تنجح في تحديث وتطوير منظومات التعليم والثقافة والتربية وأنماط السلوك الفردي والجمعي، حتى يمكن الوصول إلى شباب قادرين على التفاعل مع المستقبل وبناء المشاريع والتفوّق الإبداعي العملي والنظري والرقمي، وقادرين بالتالي على المنافسة بمستوياتها المختلفة؟
- ماذا يتطلب مثل هذا التحديث والتطوير من استثمار ومن مستلزمات؟

- كيف يمكن إعداد المعلم والمدرب والأستاذ الجامعي القادر على توجيه المتعلمين وإرشادهم في مسيرتهم نحو المستقبل؟ وهل تتوفر المراكز التأهيلية لهذا الغرض؟
- هل يوجد مجال للتعاون الثنائي والعربي في هذا المجال بعيداً عن النزاعات السياسية؟

وهذا يتطلب وضع برنامج وطني طويل المدى (١٠ إلى ١٥ سنة) للوصول إلى تعليم المستقبل.

سابعاً: التمكين

التمكين تعبير عام يقصد به العمل على رفع وتطوير مواقف وثقافة وقدرات الفرد أو المجموعة، حتى تتعزز وتتعمق إمكاناته وقدراته على الإنجاز والتحقيق، وبذلك يستطيع تحقيق طموحاته وأحلامه، مستفيداً من تكافؤ الفرص وحرية الاختيار. ويمثِّل التمكين أحد المبادئ الرئيسية للمساواة والمواطنة، وأحد المتطلبات الرئيسية لتحفيز الابتكار والتجديد والإبداع. وفي هذا الإطار، فإن جميع أفراد المجتمع في مراحل مختلفة هم بحاجة إلى التمكين من نوع أو آخر للتفوق في مواجهة متطلبات المرحلة.

إن تمكين الشباب، وهو مكمل للتعليم والتعلم والتأهيل والتدريب، مسألة بالغة الحيوية، ويتطلب:

١- من الدولة والمجتمع: البرامج والتشريعات والمؤسسية التي من شأنها إتاحة الفرصة للتمكُّن والتمكين.

٢- من الفتى والفتاة: الانخراط باهتمام في التدريبات اللازمة والأفكار والمهارات المتشابكة.

فمنظومة من هذه المفردات كلّها، من شأنها -حين تُستكمَل- المساعدة في رفع مستوى الثقة الذاتية ونوعيّتها، وبالتالي القدرة على اتخاذ القرار القائم على المعرفة والرؤية المستنيرة والمخاطرة المحسوبة، تمهيداً لإحداث التغيير الذي يتطلع إليه الفرد، واستعداداً للمشاركة الفاعلة مع الآخرين لبناء المنجزات المطلوبة، وتعزيز مسيرة الديمقراطية والحرية والتقدُّم.

وتهدف منظومات التمكين الشبابي عادة إلى:

- الارتقاء بالحالة الذهنية والنفسية من خلال شتى الوسائل بما فيها الإعلام والثقافة والفنون، لكي تجعل العلم والعمل والإنجاز والإتقان والإبداع مناط التقدم ورافعة النهوض الفردي والجماعي.
- تأصيل التعليم والتعلم مدى الحياة، وكذلك البحث العلمي والتفكير والتحليل.
- تشجيع التفاعل الكامل مع التكنولوجيا الحديثة والتطوير التكنولوجي، لا من حيث الاستعمال والاستهلاك، بل من حيث الإنتاج والابتكار والإبداع وصناعة الأشياء.
- إعطاء قيمة عالية للتدريب والتأهيل واكتساب المهارات.
- المشاركة المبكرة في شتى النشاطات المجتمعية والإنسانية، من خلال التواصل مع الشركات والمؤسسات والنوادي والتجمعات وسائر منظمات المجتمع المدني.
- تعميق ثقافة العمل والإنجاز والمهنية العالية لتصبح جزءاً من شخصية الشباب.
- تنمية روح الفريق وثقافة المغامرة والاكتشاف.
- تأصيل مفاهيم ومهارات الريادية في جميع الحقول والعمل الاقتصادي بشكل خاص.

- تفهُّم «الآخر» وقبول «التنوع» والنظر إلى مكونات المجتمع أو الفريق أو المجموعة على أنها إغناء وإثراء وضرورة لا مجرد منافسة ومزاحمة.
- تعزيز القدرة على التفاعل مع الفنون والآداب وتذوق الجمال والتوق له والمشاركة فيها بشكل أو بآخر.
- تفهُّم إشكاليات البيئة والطبيعة والقدرة على مواجهتها.
- تنمية الإرادة في التغيير والتحديث.
- المشاركة السياسية من خلال الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المماثلة.
- بناء الشخصية المستقبلية المستقلة.

وتندرج هذه الأهداف في منظومة التمكين الشبابي «في خمس دوائر متداخلة»، هي:

١- **الدائرة المجتمعية** لتشمل اكتساب مهارات الإبداع والتجديد وتأصيل روح الفريق والمشاركة المبكرة، وتعزيز إرادة التغيير وقبول الآخر عن رضا وقناعة باعتباره مكملاً وشريكاً وجزءاً من التنوع، وتشجيع المشاركة الديمقراطية وتعزيز ثقافة الاعتدال والتسامح.

٢- **الدائرة الذهنية النفسية** لتشمل التعليم والتعلم والثقافة المعمّقة، والتفاعل مع الفنون، والتفكير النقدي والتحليل والتركيب وحل المشكلات وقبول الرأي الآخر.

٣- **الدائرة العلمية التكنولوجية** لتشمل أساسيات العلم ومتطلبات التخصص العلمي والتأهيل للتعامل مع التكنولوجيا إنتاجاً واستعمالاً وتطويراً، واكتساب مهارات الريادية ومهارات وثقافة الابتكار، والتفاعل مع الطبيعة ومتطلبات الحفاظ على البيئة.

٤- **الدائرة الحياتية** لتشمل التدريب على المهارات المهنية والمهارات الحياتية ومهارات الاكتشاف والمخاطرة والريادية وأساسيات الاقتصاد والعلاقات الإنسانية.

٥- **الدائرة الشخصية** لتشمل الهوايات ومواجهة الاحتياجات الخاصة والمشكلات الشخصية، واكتشاف الذات والتعرف إلى مكامن القوة أو الضعف أو الانحراف، وغير ذلك مما يساعد على تكوين شخصية إيجابية متوازنة.

ولا يعني التمكين حرمان الشباب من المرح والمتعة، فتمكين الشباب من شأنه أن ينمي الإبداعات الذاتية لديهم ويكشف عن هواياتهم ومكامن تفوّقهم، واكتشاف أنفسهم بتفاصيلها بما في ذلك المواهب الذاتية لديهم؛ أي رغبتهم في الانطلاق والاستمتاع بالمرحلة العمرية، والتنفيس عن الطاقات الكامنة، ولكن بنوع من الضوابط النابعة ذاتياً من رؤية الأشياء بصورة موضوعية راقية. ولا بد من الإشارة إلى خطورة الإعلام والتواصل الاجتماعي في مساحاته المحلية والعولمية في كثير من الأحيان؛ إذ إنه أخذ يحدث انحرافات كبيرة في اهتمامات الشباب، ويعطي أولوية أكبر للاستمتاع واللهو في مرحلة هي بالأساس والضرورة والتوقيت مرحلة التعلّم والتمكين.

ثامناً: الإبداع

يوجد نوع من الاقتران القوي بين الإبداع والتجديد والابتكار من جهة، والشباب من جهة أخرى. صحيح أن قمة الإبداع والاختراع غالباً ما تكون في الأربعينات والخمسينات من العمر للكثير من المهن والتخصصات والاهتمامات والأعمال والمشاريع، ولكن الخطوات الأولى لهذه القمة تبدأ في وقت مبكر وفي الغالب في العشرينات من العمر. وما بين العشرينات والخمسينات تنضج التجربة وتتعمق الخبرة وتزداد المعرفة وتتعاظم الثقة وتتوازن المخاطرة، فيصل الإبداع إلى قمته بعد عشرين أو ثلاثين سنة. وقد تأتي تلك القدرات في مرحلة متأخرة ربما تصل إلى السبعينات ولدى بعض الأدباء في الثمانينات.

وبصرف النظر عن العمر الذي سيصل الإبداع فيه إلى القمة، فإن البداية الأكيدة للغالبية العظمى من المبدعين تكون في سنّ الشباب. وتوجد أربعة مصطلحات للإبداع تتداخل فيما بينها ولكل منها معناه الخاص. وهذه المصطلحات هي:

- التجديد Renovation
- الإبداع Innovation
- الابتكار Creativity
- الاختراع Invention

جدول رقم (٤)

عمر الإبداع في مجالات مختلفة

العمل	قمة الإبداع (العمر بالسنوات)
الرسامون	٤٠- ٤٥
الفيزيائيون	٤٠-٥٠
الشعراء	٥٠-٧٠

فالتجديد (renovation) يركز بالضرورة على إزالة القديم كله أو بعضه ومن ثم إدخال بديل له. وقد يكون البديل أكثر حداثة، كاستبدال ماكنة قديمة بأخرى حديثة. أو نظام إنتاج بنظام إنتاج أعلى كفاءة وأكثر إنتاجية. والشباب بطبعه ميال للتجديد لأنه يريد أن يرى النماذج الجديدة التي تقترن مع عمر الشباب وليس النماذج القديمة التي سبقت الشباب بسنوات وسنوات. وهنا قد يقدم «المجدد» شيئاً إضافياً له قيمة، كأن يبحث عن نظام أعلى كفاءة أو أقل استهلاكاً للطاقة، أو أكثر اقتصادية، وقد لا يضيف المجدد شيئاً سوى قرار الاستبدال.

أما الابتكار (creativity) فهو أن يأتي الفرد أو المجموعة أو الشركة أو المؤسسة بفكرة جديدة أو غير مسبوقة ذات قيمة، حتى لو كانت للمؤسسة ذاتها. ومن هنا، فإن الابتكار يتمثل في التفكير أو الرؤية أو التطبيق لشيء جديد غير

مسبوق. وتحتل هذه المسألة أهمية كبيرة لدى الرياديين وكذلك للقوى العاملة في المؤسسات. ففي كل بلد توجد شريحة من قوى العمل تتمتع بقدرات ابتكارية متميزة يكون لها دور كبير في تطوير العمل ودفعه إلى الأمام. (انظر الجدول رقم (٥) وكذلك الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٥)

الابتكار في عدد من البلدان

البلد	نسبة القوى العاملة المتمتعة بقدرات ابتكارية
الولايات المتحدة	أكبر من ٤٠٪
الصين	٧,٤٪
روسيا	٣٨,٦٪
السويد	أكبر من ٤٠٪

ونلاحظ أن الرياديين والمبتكرين من قوى العمل والمبدعين والمخترعين من المفكرين والعلماء والمطورين التكنولوجيين يمثلون قوة الدفع الكبرى في تقدم الدول، وفي نمو الاقتصادات الوطنية والدولية وتطويرها، والدخول بالحضارة الإنسانية إلى مراحل جديدة.

ويتطلب الابتكار مهارات خاصة ينبغي التدرب عليها والتمكن منها، بالإضافة إلى الموهبة التي تكون فطرية عند بعض الأشخاص. ومن أهم متطلبات بيئة الابتكار ما يلي:

١- إتقان التعامل مع الموضوع أياً كان نوعه، ومع التكنولوجيا ذات العلاقة بالموضوع من منظور التفاعل والتفهم وليس مجرد الاستعمال.

٢- خلق أجواء الانفتاح والتسامح وقبول الرأي الآخر باهتمام واحترام، حتى ينطلق الأفراد في تقديم طروحاتهم الابتكارية دون تردد أو خوف.

وهذا يتطلب، منذ مراحل الشباب الأولى، أن يكون الشاب بعيداً عن الانغلاق والتعصب لرأي معين، وأن يكون متسامحاً يتيح الفرصة للآخرين

من الشركاء أو العمال أو المواطنين لتقديم اقتراحاتهم وطرح أفكارهم باتجاه التحسين والتجديد والتطوير.

أما الإبداع (innovation) فهو تطبيق عملي لفكرة أو رؤية معينة أو نظام أو عملية أو سلسلة عمليات تؤدي إلى نتائج متميزة، أو تضع حلاً لمشكلة معينة، أو تستجيب لمتطلب ما، سواء كان ذلك في الأشياء المجردة كالعلوم أو الأشياء المادية مثل المعدات أو الأنظمة أو الإدارة أو الإعلان أو الشراكات، أو أي أمر يتعلق بعمل ما أو مشروع معين.

جدول رقم (٦)

دليل الابتكار لعدد من الدول

الدليل (١٠٠)	الدولة	ترتيب الدولة	التكنولوجيا	الموهبة	التسامح
٩٢,٣	السويد	١	٥	٢	٧
٩٠٢	الولايات المتحدة	٢	٣	٨	٨
٨٩,٤	فنلندا	٣	١	١	١٩
٨٧,٨	الدنمارك	٤	٧	٤	١٤
٨٧,٠	أستراليا	٥	١٥	٧	٥
٨٦٦	نيوزلندا	٦	١٩	٥	٤
٨٦٢	كندا	٧	١١	١٧	١
٨٥,٨	سنغافورة	٩	١٠	٣	١٧
٨٠٥	إيرلندا	١٢	٢٠	٢١	٢
٧٦,٤	فرنسا	١٥	١٤	٢٣	١٦
٧٦٤	ألمانيا	١٥	٩	٢٦	١٨
٧٣٧	تايوان	١٨	–	٣٢	٢١
٦٣٨	اليونان	٢٢	٣٨	٩	٣٧
٦١,٤	صربيا	٢٤	١٨	٣٥	٧٢
٦١,٤	إسرائيل	٢٤	٤	٢٠	٦٦
	الهند	٥٠			
	الصين	٥٨			

Martin Prosperity Institute

وقد أصبح الإبداع يشكل العمود الفقري للرأسمال البشري ولتنافس الدول وللمشاريع الريادية. فلا أحد يتميز عن غيره ويتفوق على المشاريع المشابهة إلا من خلال الإبداعات والابتكارات التي يعطيها المبدعون لمشاريعهم. والإبداع وإن كان في جزء منه موهبة ومقدرة ذاتية، إلا أنه في جزء كبير منه مهارات يمكن أن يكتسبها الإنسان، وخاصة في سن مبكّرة، ويتمكن منها من خلال التعليم والتدريب والتأهيل. أما المهارات الأساسية للإبداع فتقع في أربع مجموعات:

- **المهارات الذهنية:** التفكير النقدي، التحليل، التركيب، التخيل.
- **المهارات السلوكية:** حل المشكلات، الاستشارات، استيعاب تجارب الآخرين.
- **المهارات الأدائية:** الكتابة، الرسم، الحسابات، التقديرات الأولية.
- **المهارات التكنولوجية:** إتقان التعامل مع المفردات التكنولوجية ذات العلاقة، استيعاب التفاصيل، التكنولوجيا، تفهم التكنولوجيا المعاصرة وإمكانات الاستخدام.

وتتميز الدول والمجتمعات عن بعضها في الإبداع. ولذا فقد تم تطوير مؤشرات الإبداع للمقارنة. ونلاحظ أن سويسرا والدول الإسكندنافية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وسنغافورة تأتي في مقدمة دول العالم. انظر جدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

دليل الإبداع لعدد من الدول

الدولة	الترتيب العالمي	دليل الإبداع
سويسرا	١	٦٦,٣
السويد	٢	٦٦,٦
المملكة المتحدة	٣	٦١,٩
الولايات المتحدة	٤	٦١,٤
فنلندا	٥	٥٩,٩
سنغافورة	٦	٥٩,٢
إيرلندا	٧	٥٩,٠
الدنمارك	٨	٥٨,٥
هولندا	٩	٥٨,٣

أما الاختراع invention فهو إنتاج نظام أو جهاز أو آلة أو برمجية جديدة لم يسبق أحد إلى عملها أو إنتاجها بذات التصميم والمنوال والمواد. وهنا لا يتوقع من كل صاحب مشروع ومن الشاب الريادي أن يكون مخترعاً. ولكن من الضروري أن يكون منفتحاً على ما يظهر من اختراعات يمكن الإفادة منها وتوظيفها لتعطيه قيمة وفاعلية وفرصاً جديدة.

والشباب أيضاً هو السن المناسب للانخراط في الاختراعات لمن تتوفر لديه الإمكانات والجرأة والاستعداد لإعطاء الوقت والجهد.

إن كثيراً من الشباب لديهم المواهب والإمكانات، ولكن التردد أو عدم الثقة أو عدم الاستعداد لبذل الوقت والجهد وشيء من المال يجعلهم ينصرفون عن الاختراع أو الإبداع، ويقتنعون بما لديهم. أما المهارات التي يتطلبها الاختراع فهي:

- التمكن التفصيلي من الموضوع الذي يتوقع المساهمة فيه.
- دقة الملاحظة لكيفية الأداء وعيوب أو نقاط ضعف المعدات أو الأنظمة أو المواد المستعملة.
- الصبر على التجربة.
- تعلم بناء النماذج.
- إتقان أساسيات التكنولوجيا الميكانيكية والإلكترونية.

تاسعاً: المسؤولية المؤسسية للشباب Corporate Youth Responsibility (CYR)

تتطلَّب التحولات التي أشرنا اليها في الصفحات السابقة جهوداً مكثفة من الدولة ومن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية في المنطقة العربية، حيث ما زالت في مرحلة ما قبل الاقتصادات الصناعية. ولذا فإن التقدُّم في اتجاه تأهيل الشباب للمستقبل سيكون بطيئاً نسبياً لسببين رئيسيين:

١- بطء أو صعوبة توفير معلم المستقبل.

٢- بطء الآلة الإدارية للدولة والمجتمع.

وهذا يستدعي بالضرورة أن تساهم مؤسسات القطاع الخاص - وخاصة الشركات التي تنتج السلع والخدمات- في عمليات الإعداد والتأهيل والتمكين. ومن هنا فإن الشركات الكبيرة والمؤسسات الرسمية والأهلية الأخرى مطالبة بإنشاء دائرة متخصصة بالشباب أو فصل خاص بالشباب Youth Chapter.

عاشراً: متطلبات النجاح

النجاح في تحقيق الهدف الكبير في تمكين الشباب ليكونوا فاعلين في بناء المستقبل على أسس من الريادية والإبداع مسألة معقدة للغاية، وتعتمد على شركاء أربعة:

الأول: المؤسسة التعليمية نفسها بجسمها الأكاديمي ومرافقها وتنظيماتها وخططها الدراسية ونشاطاتها المنهجية واللامنهجية.

الثاني: الشاب نفسه بإمكاناته واستعداداته وصبره على التعلم ورغبته في التغير والمشاركة في صنع المستقبل.

الثالث: المجتمع بقطاعاته الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب.

الرابع: الدولة بتوفير البيئة المناسبة.

فالمؤسسات التعليمية من جانب تقوم بتزويد الشباب بالعلم والمعرفة والمهارات وبناء الشخصية والتواصل مع المجتمع، وبالتالي تعزيز حرية الاختيار من خلال التمكين وفتح آفاق جديدة لمستقبل الإنسان. وعلى الجانب الاقتصادي تساعد المؤسسات التعليمية التي تنجح في أداء دورها على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق عائدات اقتصادية واجتماعية تفوق الاستثمارات في التعليم، ويعود ذلك إيجاباً على الشباب.

فالمؤسسات التعليمية العالية بحاجة إلى برامج معمّقة وإدخال مواد جديدة في التعليم مثل: الهندسة العكسية، التخصصات المتداخلة، الإبداع والاختراع، الإنتاج والتصنيع، الريادية. ويتم إدخال هذه المواد في جميع التخصصات بعد صياغتها بالشكل الذي يتناسب مع التخصص.

وتتمثل مسؤولية الدولة في:

- تفعيل خدمة العلم على أسس حديثة، يكتسب خلالها الشاب حب النظام والالتزام بالتعليمات، إضافة إلى العمل الجماعي وروح الفريق.
- المساعدة في إشاعة جو الحرّيات والثقة والمواطنة الصالحة.
- إعطاء المؤسسات التعليمية الاستقلال المالي والإداري والأكاديمي الكامل، حتى لا تكون نمطية ومُقَوْلَبة ومتماثلة.
- مراقبة الجودة وتحفيز نوعية التعليم مع قبول الاختلاف والتنوع.

أما مسؤولية المجتمع فتتمثل في تشجيع الشباب على المشاركة في كل النشاطات الممكنة، وإنشاء فصل خاص للشباب في كل مؤسسة تأكيداً لمبدأ المسؤولية المؤسسية للشباب Corporate youth responsibility

أما الشباب فتتمثل مسؤوليتهم في:

- الإيمان بأن التعليم والتعلُّم وبناء الشخصية وصناعة المستقبل أمور تتطلب العمل والمثابرة الجادة والصبر والاستعداد للتغيير والتفاعل مع الآخرين.
- المشاركة الجادة في كل النشاطات المتاحة.
- العمل مع الآخرين بروح الفريق.
- الثقة بالقدرة على الإنجاز.
- العمل نحو الإبداع والتفوّق.
- الانتقال من التعليم إلى التعلّم.
- المشاركة في الجمعيات والنوادي والتشكيلات المجتمعية بروح من المسؤولية والالتزام والمحبة للوطن وللمجتمع وللآخرين.

- محاولة التعرف على مواطن القوة والتميز لتنميتها من خلال المؤسسة التعليمية ونشاطاتها.
- الاستعداد للمنافسة على المستوى المؤسسي والوطني والدولي.

الخلاصة

إن المدارس والمعاهد والكليات والجامعات هي المحطات الرئيسية لتشكيل الشباب، أو هي في مجملها خط الإنتاج لصناعة الشباب والمستقبل، وهي مركز التمكين وتأهيل الشباب للقيادة المهنية والإدارية والمالية والسياسية والتخصصية والاجتماعية. ولا يتحقَّق هذا التمكين والتأهيل إلا من خلال برامج خاصة يلتزم بها أطراف المعادلة الأربعة وهم: الشباب، والمؤسسات التعليمية، والدولة، ومؤسسات المجتمع المدني وقطاعاته.

وتحتاج المؤسسة التعليمية وخاصة الجامعات والشباب على حد سواء في بلادنا إلى مجهودات مضاعفة لتدارك نقاط الضعف وتعويض الفرص التاريخية، واكتساب نقاط جديدة في التفوق.

مشـــروعيَّة المستقبـــل العـــربي

د. الصـادق الفقيـه*

واقع الحال

شهدت الدول العربية سنوات قلقة ومضطربة، منذ عام ٢٠١١، أو ما عُرِفَ بِثورات «الربيع العربي»، التي لا تزال بعض آثارها تتبدى في المشهد العام، وتواجه بعض الدول أزمة التكيُّف السياسي، مع تباين أوضاعها، وتعقيدات عمليات الانتقال فيها. فبينما تُصِرُّ هذه الدول على أنها تكافح لإنشاء أنظمة حكم أكثر استيعاباً واستجابةً لما نادت به الجماهير الثائرة، وتسعى إلى التمكين للاستقرار من جديد، تَعْزُو العواصم العربية، التي نجت من الثورات، تفاقم الأزمات الإقليمية الحالية إلى فوضى هذه الثورات، والتي بدأ فيها نظام الدولة القُطْرِيَّة، الذي أنشأته القوى الاستعمارية قبل مائة عام، فيما عُرِفَ باتفاقية سايكس-بيكو، وبعد عقود من الهدوء النسبي، في التصدع والانهيار؛ إذ تتعرض السلطة المركزية لهزَّات وضغوط شديدة في ظِلِّ تحديات وتهديدات وصراعات متفاقمة لا تستطيع مقاومة خضّاتها الأُطر المؤسسية الهشَّة وغير المستقرة. وبالتالي، فإن عمليات الانتقال السياسي في هذه البلدان تتطلب مراجعات بعيدة المدى، وربما تستغرق وقتاً أطول مما قد نتصور الآن.

---

* دبلوماسي، والأمين العام السابق لمنتدى الفكر العربي؛ عضو المنتدى/السودان.

إن هذه المراجعات تتَّسق مع ما تتطلع إليه دول المنطقة من بدء عصر جديد تتطهر فيه الأنظمة الحاكمة مما رانَ عليها من مُقْعِدات الحاضر، فضلاً عن أن مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، تصارعها حول ما ينبغي أن يبدو عليه المستقبل. وغالباً ما يكون هذا الصراع تنافسياً صحيّاً، وقد يُشْبِه فُصول المعركة العنيفة؛ إذ يتم خوضه بكل الوسائل المتاحة، خاصة وأن ثورة المعلومات قد خلقت عقلية قائمة على الحقوق ونظرة عابرة للخصوصيات. لذا، فإن النظر إلى المستقبل، لا يستدعي بالضرورة ما جرى من ثورات، ولا يجسدها على أنها حوادث منعزلة، لكنها أشبه بالأحداث، التي أحاطت بالثورة الفرنسية، أو حرب الثلاثين سنة، وشكَّلت عملية مدٍّ وجَزْر طويلة، ميزتها عدة موجات ثورية متتالية، وقادت إلى تنظيم أوروبا بما هي عليه الآن. فقد بدأنا نشهد تراجعاً للحالة الثورية، التي اجتاحت العالم العربي في السنوات السبع الماضية، ولا يُنْتَظَرُ أن تتجدد بذات النسق في وقت قريب، ولكن إذا تعطلت عمليات الإصلاح، سوف تأتي الموجة القادمة، عاجلاً، أو آجلاً، ومن المرجَّح أن تكون أكثر عدوانية وراديكالية مما حدث في الماضي.

وتُعزى بعض أسباب التراجع إلى تصاعد وتيرة العنف، في ليبيا وسوريا واليمن وأماكن أخرى، وأصبح دور الإرهاب أكثر بروزاً، وصارت الصورة المباشرة للانتفاضات الثورية مشوشة ومُقلقة. فقد أجبرت هذه الانتفاضات، وما تمخَّض عنها من نتائج، الحكومات والمجتمعات العربية على التعبير عن مخاوفهم بشأن حالة عدم الاستقرار في المنطقة. وبينما شاهد الجميع أحداث الانتفاضات الجريئة، التي غالباً ما كانت مرعبة، فإن أسئلة الحد الأدنى قد اعتملت في جميع أذهاننا، وفيها غير قليل من التوتر، واجترحت غير قليل من الأسئلة؛ هل يمكن لهذه الفوضى أن تقود إلى خير؟ وهل للديمقراطية أن تترسخ

في العالم العربي؟ وكم من الوقت سوف يستغرق ذلك؟ وهل هناك سبب للتفاؤل؟ وماذا يحمل المستقبل؟ وفي حين أننا لا نستطيع أن نضع إجابات صريحة الآن، ولا نقطع بتوقعات محددة، إلا أنه يمكننا أن نقول بقدر كبير من الثقة إن النجاح النهائي لأية تحولات مستقبلية حقيقية في الدول العربية سيعتمد على تطوير المجالات الحيوية الأساسية، وعلى أساس ركائز تُشكِّل المعايير، التي يمكننا من خلالها قياس التقدم في المنطقة في الأعوام القادمة، والتي تشمل النمو الاقتصادي، والمساواة، والتعليم، وإصلاح القطاع الأمني، والعدالة، واللامركزية الإدارية، وتطوير القواعد المحلية حول الديمقراطية؛ ومن ثم العمل على ازدهار سياسة أكثر تعددية.

لقد دفع السعي إلى الاستقرار، ورد الفعل ضد الفوضى، في العراق وسوريا وليبيا واليمن، شرائح كبيرة من المواطنين العرب إلى الوقوف إلى جانب الأنظمة القائمة ضد مطالب التغيير، التي تهدم المؤسسات القائمة، ولا تراعي التدرُّج في الإصلاح. كما أقنع رعب الأحداث، وفظاعة الحرب في تلك البلدان، غالبيتهم بالحاجة الملحة إلى المناداة بهذا الإصلاح المتدرج للوضع القائم باعتباره السبيل الوحيد لتجنُّب الفوضى. وعلى الرغم من أن أزمات اليوم تترك للناس خيارات محدودة، غير أنه لا ينبغي التقليل من إمكانية النظر إلى فرص الإصلاح السلمي؛ إذ إن هناك حاجة إلى عقود اجتماعية جديدة بناءً على التوافق بين الحاكمين والمحكومين، وإعمال سيادة القانون، وكفالة العدالة والمساواة، واحترام الحقوق والحريات الأساسية، وحفظ كرامة الإنسان. كما أن هناك حاجة ماسة لتسليط الضوء على الاتجاهات الأعمق في السياسة والاجتماع والاقتصاد، التي تقود إلى إصلاح بعيد المدى لتمكين الناس من شؤونهم، حتى يكون غدهم أكثر إشراقاً.

منطق التكامل

إن المستقبل العربي لا يمكن أن يتحقق بتمام قوته إلا بالتكامل، وتُواجه الأنظمة العربية، في جميع أنحاء المنطقة، لغزاً حقيقياً حول الكيفية، التي يمكن أن يحققوا بها مطلوبات هذا التكامل. فهناك حاجة ملحة لتحولات ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية نظامية تكبح الإنفاق الكبير على الأمن؛ بما في ذلك شراء الأسلحة والتجهيزات الأمنية الأخرى، التي تستدعيها التحديات الداخلية والإقليمية. ومع ذلك، فإن هذه التحولات نفسها يمكن أن تزيد من إمكانية حدوث اضطرابات داخلية. ومن المحتمل أن يضيف تذبذب أسعار النفط إلى اختلالات التوازن في المنطقة العربية، مما قد يخلق فرصاً جديدة للجهات الفاعلة غير الحكومية للمشاركة. وهناك مؤشرات مشجعة على أن بعض القادة بدأوا، على الأقل، يدركون تعقيدات المعضلة الماثلة أمامهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا لم يكن هناك أي شيء آخر يبرز كنقطة مضيئة، فإن برنامج رؤية السعودية ٢٠٣٠، الذي يهدف إلى وضع حد لاعتماد السعودية على النفط، خلال خمسة عشر عاماً، يمثل اعترافاً عاماً مهماً بأن التحديث والتنويع الاقتصادي ضروريان لرخاء المملكة وجِوارها العربي؛ مصر والأردن، وربما فلسطين، على المدى الطويل. ولكن حتى تتمكن المجتمعات العربية مجتمعة من التعبير بوضوح عن مستقبلها الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، من غير المرجح أن تكون الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الشامل ناجحة بالقدر المطلوب.

نعم، فالحقيقة المؤكدة أن تحديات التنمية في هذه المجالات الأربعة؛ الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، تختلف من بلد عربي إلى آخر. وإذا فشلت الدول، التي تمر بمرحلة انتقالية في إعادة تنظيم الاقتصاد؛ مثلاً، فإن احتمالات الإصلاح في المجالات الأخرى قد تكون قاتمة. وباستثناء دول

الخليج الغنية بالنفط، والتي تسجِّل أرقاماً اقتصادية مبهرة لأسباب واضحة ومعلومة، فإن بقية بلدان المنطقة تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً للغاية. وتتزايد مؤشرات التراجع الاقتصادي بسبب ضعف التنمية والاختلال الديموغرافي؛ إذ يمثل الشباب دون سن الخامسة والعشرين عاماً ما يربو على الستين في المائة من سكان المنطقة. ووفقاً للبنك الدولي، تشهد المنطقة أعلى مستويات بطالة بين الشباب على مستوى العالم. لذا، فإن مثل هذه الأوضاع تعني أن المسائل الاقتصادية الأساسية، إذا لم تُعالَج، ستصبح مرة أخرى سمة من سمات الخطاب السياسي المفتوح، الذي تعلو فيه الشعارات والأقوال على الأفعال، خاصة في الدول، التي تمر بمرحلة انتقالية.

لقد كان هذا الخطاب يدور في المنطقة لفترة طويلة الأمد حول مفاهيم العدالة الاجتماعية المتأصلة في أدبيات القرن العشرين، عندما كانت القومية العربية مقترنة بنموذج اقتصادي تهيمن عليه الدولة، الأمر الذي يستحث الاقتصاديات الإقليمية على تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي والاستثمار، التي تُرَكِّز على القطاعات ذات النمو المرتفع والأيدي العاملة الكثيفة، لأن هذا النوع من التنويع يمكن أن يُسهم في معدلات نمو أكثر استقراراً، وأعلى عائداً للمواطنين المستوعَبين فيه، بالرغم من أن هذا التنويع، بالنسبة للبلدان غير المنتجة للنفط، سيتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن التوقعات الخاصة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي تبدو عالية بشكل مذهل، ومتاخمة للتطلعات المتفائلة، وسيكون أمر إدارتها جماعياً ضرورياً لقادة المنطقة؛ إذ إن عدم إحراز تقدُّم في وجهة التكامل الاقتصادي، والفشل في تحسين الظروف المادية للمواطنين؛ كوجهة اجتماعية، سيؤدي إلى خطر ماحق، يتمثل في إثارة ردود فعل شعبية غاضبة، تهدد استقرار الأنظمة السياسي.

لهذا، يجب أن تكون الأولوية الأكثر إلحاحاً هي تحسين برامج التأهيل، التي تلبي احتياجات العمل، فضلاً عن إصلاح نظام التعليم، الذي يبدأ في التحول نحو التفكير والابتكار والإبداع والتحليل النقدي، والابتعاد عن التلقين وأشكال التعلم التقليدية، والتي عفا عليها الزمن. كما سيتطلب الإصلاح أيضاً أن تمتد إجراءات الإدارة المؤسسية إلى الأحكام والرقابة المدنية. ففي العديد من البلدان، يتطلب هذا بالضرورة عملية تدريجية لتطبيع العلاقات بين المؤسستين المدنية والعسكرية، حتى تكون المراحل المبكرة من الانتقال حاسمة من حيث تحديد الأطر القانونية، التي تحكم العلاقات في نظام دستوري، أو قانوني، ذاتي التنفيذ؛ إذ إن الأحكام، التي تخوِّل إعمال الشفافية القانونية، تمثِّل ضرورة قصوى، حتى وإن بدأ سجل الامتثال لها غير كافٍ بالنسبة للأنظمة الناشئة في المنطقة. وبهذا المعنى، فإنه يجب أن تُعنى المؤسسة المدنية بإعادة تصميم وتنفيذ برامج التدريب لزيادة الكفاءة المهنية وإحياء ثقافة العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء هياكل ترويجية للجدارة الوطنية في المؤسسة العسكرية سوف يساعد على الوقاية من تسييس قطاع الأمن في المستقبل، وفصله عن التركيز فقط على حماية النظام، إلى الاهتمام الأوسع بشأن الدولة والمجتمع.

إن سؤالاً بدهياً قد يُثار حول؛ كيف يمكن للأنظمة عالية الثقل الجغرافي والديموغرافي أن تحقق اللامركزية؟ فلدى الحكومات العربية مجموعة واسعة من الأساليب المحتملة لعمليات التحول، مما يُنشئ مساءلة سياسية أكبر عن التخطيط الإداري المركزي، ويساعد على كسر أنماط الإهمال الظاهرة في الهوامش. وستعتمد هذه المساءلة بدورها على كفاءة توفير الخدمات، وسيكون تفويض السلطة ضرورياً لإنشاء الأساس لهذا التخطيط. ومن هنا، ينبغي النظر إلى اللامركزية على أنها فرصة لاستكشاف وصقل استراتيجيات التنمية، لأن

الحكومات المحلية غالباً ما يكون لديها فهم أوضح للقضايا، التي تؤثر على حياضها، بما في ذلك النقل والخدمات الاجتماعية. كما أن الإدارة المحلية أيضاً تقلل من التكاليف الإدارية وتخفِّف المتطلبات الإجرائية. ومثلما تتأكد فاعلية هذه الإجراءات اللامركزية على مستوى الدولة الواحدة، فإنها تصلح للتطبيق على المستوى القومي الأوسع، في حالة التكامل الموضوعي العضوي بين الدول العربية.

المعايير الإقليمية

تُشَكِّل حالات الاضطراب والصراعات العسكرية والأزمات الإنسانية، بين الدول العربية وداخلها، وتَغَيُّر المناخ، والتقلبات الاقتصادية العالمية، وثورة الاتصالات المذهلة، تهديداتٍ خطيرة للاستقرار والأمن البشري في جميع المجتمعات. وبالتالي، فإن مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والخبرات، التي باستطاعتها تحويل بعض هذه التهديدات إلى فرص، ضرورية لإرساء قواعد العمل العربي الجماعي بشكل صحيح. وذلك بوضع سياسة ذات صلة بمشروعية التكامل العربي، وتنفيذها بفعالية، لتعظيم الفرص، وتقييم النتائج بدقة، والاستجابة المُثْلَى للتحديات والتخفيف من حدتها. ويؤدي توفير الموارد التنموية، بما في ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية، والتحويلات المالية من الصناديق العربية والصناديق السيادية المتجانسة، ومجموعة كبيرة من الصناديق المتداولة في البورصة، وكذلك مصادر التمويل الجديدة؛ مثل الضرائب على الكربون والانبعاثات والمعاملات المالية، وما إلى ذلك، إلى خلق مناخ عمل عربي أكثر تكاملاً وتفاعلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنويع في المصادر المالية للمساعدات الإنمائية يؤدي إلى تسريع مهمة تطبيق إطار عربي مشترك، يستند إلى الاحتياجات الفعلية للدول، ويتجه صوب تعزيز المصالح المشتركة.

وبطبيعة الحال، سيظل التعبير عن التغيير نحو الأفضل في أي دولة بمفردها، مهما كانت مستقرة، محفوفاً بالمخاطر دون وجود مؤسسات تسَانُد

وتعَاضُد إقليمية قوية، تدفع الدول لتبني معايير سلوك متشابهة بشكل عام، وتشريعات مُلْزِمَة وضابطة لممارسات العمل الجماعي. وهذا يستوجب على الدول الأقدر اقتصادياً، إلى جانب المنظمات الإقليمية المستقرة، أن تشجع الإصلاحات وتطوير معايير الحوكمة الرشيدة. فقد كان من الواضح، طوال فترة ما سُمي بـ«ثورات الربيع العربي»، أن المفاهيم المتجددة للهوية الجماعية، والعلاقات عبر الوطنية، قد عمَّقت على نطاق واسع الاتجاهات والحوارات العابرة للحدود القُطْرِيَّة. وشجعت المساحة الإعلامية المشتركة، بما في ذلك القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، هذه الاتجاهات والحوارات، وساعدت على إضفاء الطابع الإقليمي على السياسة العربية. كما جعلت من سلوك الأنظمة القُطْرِيَّة السياسي موضوع اهتمام كبير لكل المواطنين العرب، مما يمثِّل خروجاً عن اهتمامات الماضي الموغلة في المحلية.

والأهم من ذلك، أن السنوات المقبلة ستكشف ما إذا كانت المؤسسات السياسية القومية؛ بما فيها الجامعة العربية، يمكن أن تعمل بفعالية، وما إذا كان نهجها في العمل سَيَحْتَرِم دور غير العرب في العالم العربي وحقوقهم. ففي النظر إلى حالة النظام العربي، والدور الكبير، الذي تؤديه السيادة والنضالات الإنسانية الدائمة من أجل المشاركة في السلطة والمساواة في تشكيل العلاقات الدولية والحكم، نؤكد أن التمكين الفردي، وزيادة الوعي بالأمن العربي الجماعي، والتعقيد المؤسسي، وتحولات السلطة المحلية، والنموذج السياسي الإقليمي المرجو، سيحدد مستقبل مشروعية الحكم في العالم العربي. وعلى هذا النحو، سيرتبط مفهوم الحكم بتفاعل عدد لا يحصى من الكيانات الفردية، والمكوِّنات الجماعية، المنبثقة عن مختلف التوجهات الاجتماعية والمهنية، التي تشكل الشبكات، التي تتعامل مع القضايا، التي تهدد المجتمعات المحلية والإقليمية. على

أن تهتم المؤسسات التكاملية بالقضايا، التي أصبحت معقدة للغاية بمستوى لا يمكن لدولة واحدة أن تعالجه بمفردها.

إن زيادة مشاركة الجهات الفاعلة، من غير الدول في الشؤون الإقليمية، تمثِّل تحولاً جذرياً في علاقات السلطة، ويُنتظر أن تساعد في تسريع نمو الاقتصاديات الوطنية، والمساهمة في التقارب بين السياسات في مجالات ومسائل التكامل المختلفة. ويمكن أن يُنْظَرَ إلى هذه المشاركة، في حالة الوطن العربي، من خلال تقديم مجموعة متنوعة من ترتيبات الحوكمة الرشيدة، لمعالجة التحديات الرئيسة، التي تواجه عمليات التبادل، في سياق مستقبلي يتزايد عولمةً. وتفضل ترتيبات الإدارة الحالية المرونة، وتتوخى التدابير الطوعية، وتضع قواعد ملزمة، وتميز الشراكات على الإجراءات الفردية. فإذا كانت الاستدامة هي الهدف النهائي، فيجب أن تكون هناك مؤسسات إقليمية مؤلفة من قطاعات قوية تضمن مبادئ المشاركة الأساسية للمواطنين. وتُعتبر الشفافية الحكومية أساسية لنظام أكثر انفتاحاً، حيث إنه يخلق فرصاً لإجراء إصلاحات إضافية. وخطوة خطوة، وبطريقة تدريجية، ستُصبح الحوكمة الرشيدة بالنسبة للشعوب العربية، في نهاية المطاف، حُكْمَاً بيد هذه الشعوب، وحَكَمَاً عليها.

سؤال المستقبل

إن السؤال يبقى حول: كيف نَعْبُر هذه المرحلة الحرجة إلى المستقبل المأمول؟ وهل حان الوقت للقراءة المتأنية لما يحدث الآن في العالم العربي؟ وبماذا يُعِينُنَا وعْيُنا الجمعي الحالي، وتخبرنا تطلعاتنا الحاضرة بما يجب أن يكون عليه هذا المستقبل؟ وكيف ينبغي لنا أن نتصرف متضامنين لِتَعْيِين مشروعيته ووُجْهَتِه، وترتيب مؤسساته، وتحقيق مطلوباته؟ فأحياناً قد نشعر كأن الوقت قصير لتضمين كل ما نحلم به؛ وسط حالة الإحباط الماثلة، التي تُوجب علينا أن نبذل

أقصى ما نستطيع لنخرج منها ونحقق أفضل استخدام لهذا الوقت القليل المتاح لنا، وذلك من خلال التخطيط والآليات والإجراءات والتصويب والاستشراف؛ إذ كانت الأيام الأولى من انتشار الاضطرابات والاحتجاجات والانتفاضات غير معقدة بسبب سرعة سقوط الأنظمة القائمة؛ في تونس ومصر، التي سرعان ما جذبت أوجه التشابه التاريخية فيها مع الأحداث الانتقالية لعام ١٩٨٩، والتي شهدت سقوط حائط برلين والدكتاتوريات الشيوعية في أوروبا الشرقية، وأدت إلى زوال الاتحاد السوفييتي.

إن الإصلاح من الناحية العضوية يجب أن يبدأ، بما يتفق مع المصالح المتصورة للجهات الفاعلة المحلية، بلا استثناء، ولا تهميش، أو إقصاء؛ إذ لا تستطيع أية جهة خارجية أن تملي هذا الإصلاح، ولكن يمكنها دعمه وتشجيعه، أو حَرْفُهُ وتوجيهه. إن المستقبل المرغوب يستلزم التفاوض والتراضي الداخلي، والاتفاق مع الآخرين من أصحاب المصلحة على مسار مشترك نحو الهدف، فنحن هنا لا نفكر في مجتمع، أو دولة، معينة فحسب، وإنما نعمل على اختيار مستقبل واحد ممكن للنظام العربي الجماعي، يتسع للطموحات الكلية، وفق خطط وآليات وإجراءات محكمة وممكنة، تُفضي بنا إلى نتائج تفيض خيراً على الجميع. وفي هذا الإطار، فإن المستقبل هو المكان الذي نتوقع أن نُدرك فيه رغباتنا الجمعية، ونحقق فيه تطلعاتنا وغاياتنا الكلية. ومن خلال هذا التصور، فإن المستقبل دائماً ما يكون مأمولاً، لأن ما هو حقيقي هو الحاضر، وتأثير الماضي المستمر على ذلك يظل رافعة مهمة، علينا إحسان استخدامها.

إن هذا الموقف الجماعي في النظر للمستقبل ينبغي أن ينعكس في علمية التنبؤات العلمية، ويتجلى في الممارسة العملية، والقدرة على التخطيط والاختيار والعمل وفق التقنيات الجديدة. فالعلم الحديث وتطور التكنولوجيا يُقلِّلان من

القيود المفروضة على وضع الإجراءات في الحاضر لتتناسب بشكل مباشر مع الاحتمالات المقدَّمة لنا عن المستقبل. ويبدو أنه كلما زادت الإمكانيات المحسّنة تقنياً، ازداد انفتاحنا على هذا المستقبل. ونتيجة لذلك، نشعر أكثر بأننا يمكن أن نُقَرِّر نحن ما نُريده اليوم، وما نراه مناسباً لحياتنا غداً. إن شعورنا بأننا نمتلك حقاً مستقبلنا المنشود يتوسع كلما زادت معارفنا وتطورت تقنياتنا للسيطرة والتحكم في مسارات توجهاتنا.

لهذا، فإن هذا الفهم المتقدم للحاضر والمستقبل يميز النظرة الواقعية عن الراهن، الذي تعتوره الصعوبات والتحديات. وهذا التمييز يؤثر على تقديراتنا واختياراتنا وتحول ما يجب علينا القيام به تجاه تصويب وإصحاح ما اعْوَجَّ من مساراتنا. ولبلوغ هذا، ينبغي أن نعزز الحس المشترك، الذي يستوعب كل أنواع التضامن والتكامل النوعي، وسدّ كل ثغرات التشظي وذرائع الانقسام، التي تمثِّل سمة فاضحة وجارحة لراهن العمل السياسي العربي المشترك. وبالتالي، فإن فهم الزمن الوجودي والأخلاقي، على حد سواء، لمسارات عمل مؤسساتنا الجمعية، لن يكون مطلوباً فحسب، بل هو ضرورة حياة وضمانة مستقبل. وهذا يجعل الفائدة من قراءتنا للراهن العربي أكثر وضوحاً؛ إذ سنستبطن العديد من النظريات والتصورات، لنسأل ما إذا كان لدينا الافتراضات اليومية حول الفرق بين التحديات الحالية والمستقبلية، وسنسأل أيضاً ما إذا كان الفارق الموضوعي بين نظرتنا المجردة لمهمة وميزات تجربتنا المشتركة كعرب، فيما يتعلق بفهمنا اليومي للحاضر، وتوقعاتنا للغد المنتظر، ستساعدنا على فَهْم أفضل للدور، الذي كونته تصوراتنا الماضية في حياتنا، وما يمكن أن نأخذه منها ترياقاً للمستقبل.

إن عدداً لا يُستهان به من المثقفين والمفكرين العرب يشاركون هيدجر، وجوناس، وديلوز، في رؤيتهم أن المستقبل أكثر من مجرد «ليس بعد»، ويقترحون،

بدلاً من ذلك، فكرة «الحاضر المستمر». لذا، فنحن نريد أن نأخذ تجاربنا التكاملية الماضية والحاضرة؛ تجربة تجربة، لنطور بها، وندفع ما صَلُحَ منها، نحو المستقبل بفعل جماعي حقيقي، لا يستثني أحداً. ولكن بمنهجية قويمة، وبطريقة أكثر تجويداً وإتقاناً، تنتزع كل عثرات التجريب الماضية، وتستبدلها بتصويبات موضوعية، وإجراءات علمية عملية، تبلغ بها مراقي النجاح. لأننا إذا أردنا الاستمرار كأمة تفخر بذاتها، وتتطلع إلى أن يحترمها الآخرون، فعلينا أن نتميز في الحاضر، كما كُنَّا في الماضي، ونُفَسِّر بعض قصور حاضرنا من خلال توقعنا لما سنصبح عليه في المستقبل، من خلال تبني الشعور الإيجابي بأننا كتلة حيوية، ولا نركن أبداً لركود قد تفرضه علينا عمليات التحول القسرية. وهذا يستوجب تنمية القدرة على أن يصبح التطور الحضاري المحتمل متوقعاً ومُدْرَكاً، حتى تكون العمليات المستقبلية، التي سنتحرك من خلالها جاهزة بالفعل لإعطاء النتائج المحسوبة والمحسوسة.

إذاً، فالرؤية الواقعية للمستقبل ليست واقعاً افتراضياً نتمناه، بمعنى أن نضع في أذهاننا تصورات غير حقيقية لما نظن أنه محاكاة لما يمكن أن تكون عليه أوضاعنا المستقبلية؛ إنها، بدلاً من ذلك، تمثل البُعد الكامن لتلك التقديرات الموضوعية والمنطقية الموجودة لدينا بالفعل، والتي هي دائماً تعمل، وتخلق أنماط التوجهات المستقبلية. وعلى هذا النحو، قد تبدو غير محسوسة أحياناً، ولكن مع ذلك كله فهي محسوبة وفعالة، وهي في طريقها إلى أن تصبح حقيقية. هذا هو المستقبل كما ينبغي أن نعيشه بالفعل، على اعتبار أنه دائماً معنا في حاضرنا، حتى ولو كان في مستواه الشعوري الافتراضي؛ إذ يجب أن لا يساء فهم علاقتنا بهذا المستقبل عند السؤال عن كيفية ارتباطنا به، خاصة إذا فكرنا في أنفسنا أننا لسنا مجرد مستعمرين لفضاء فارغ جاهز للاحتلال، وإنما بُنَاة لمستقبل يستمد مشروعيته من حاضر ينهض، وماضٍ حضاري تليد.

من أجل تأسيس استراتيجيّة ثقافيّة عربيّة

أ.د. سيّار الجَميل*

أولاً: مقدمة

إن مسألة النخب العربية المثقفة -بقدر ما لها من خصوصيات، فإنه يمكن للدارسين الجادين والباحثين والمثقفين العرب الحقيقيين فهمها بشكل موسع كون أن هنالك مرجعيات نهضوية مشتركة تجمع هذه النخب، وتدور في فضاءات تاريخية موحدة، تربطها أساليب منسجمة في التفكير واللغة وفهم العصر والإبداعات المشتركة والذهنية الفاعلة. إلا أن لها مع ذلك همومها الراهنة. وثمة قلق كبير جداً من بعض رجالها على المصير في قابل الأيام، وخشيتهم من المستقبل الغامض للثقافة العربية بشكل عام وخصوصياتها وميزاتها وخصوبتها منذ مئات السنين.

فـ «الثقافة» عاشت كل الأحداث والمتغيرات الصعبة في القرن العشرين، وعاشت تاريخاً يكاد يكون موحداً أكثر بسبب تبلورها كعامل مؤثر وفعال في الصراع التاريخي ضد الاستعمار الأوروبي وضد الصهيونية، ودورها في الاستقلالات

* أكاديمي ومؤرخ عراقي مقيم في كندا.

الوطنية، وتشكيل الهوية الوطنية وما تأثّرت به عن العالم على امتداد عقود طويلة من التاريخ الحديث، مقارنة بمسألة النخب المثقفّة في مجتمعات أخرى. وربما عانت ثقافتنا العربية من تحديات مختلفة أكثر إبّان التاريخ الحديث، ولكنها استفادت كثيراً من تجارب العالم المتقدّم بكل إبداعاته، وخصوصاً تأثرها بالتقاليد السياسية والدستورية والمنجزات الحضارية، وكانت قد وصلت إلى ذروة قوّتها إبان الخمسينيات من القرن العشرين، سواء بما أبدعه المثقفون أفراداً ونُخباً في الآداب والعلوم والفنون مع ما أنتجه المهنيون والمبدعون، فضلاً عن بروز عمالقة ورموز في الشعر واللغة والطرب والموسيقى والتشكيل والعمارة والرواية والقصة وكتابة التاريخ والسينما والمسرح والصحافة ... إلخ.

ثانياً: التنوع الثقافي وأزمة الهوية الفكرية

إن هذا لا ينفي عن النخب المثقفّة والسياسيّة العربية كونها تحمل اليوم أكثر من «هويّة»، وقد انحرفت كثيراً عن قيم العصر، وإن الانقسام الفكري والسياسيّ الذي تعيشه، لا بد من دراسته تاريخيّاً وتحليله موضوعيّاً وحيادياً، بل وتفكيكه نقدياً على ضوء العلاقات التي حكمت طبيعة تكوين تلك النخب وأساليب تربوياتها وعقم مناهجها في الثلاثين سنة الأخيرة التي امتدّت على مساحة جغرافيّة متّصلة، وربما قد نهلت من تناقضات صارخة لا تمت بصلة حقيقية لمناخات هذا العصر أولاً، كما أنها ابتعدت جداً عن المصادر التراثية واللغوية والينابيع الفكريّة الأولى التي تكاد تكون موحدة. ولكن ثمة عوامل تاريخية صعبة عاشتها في الأربعين سنة الأخيرة؛ أي منذ العام ١٩٧٩، جعلتها عرضة للانقسام في الهويّة الفكرية والسياسيّة، ودخلت اليوم في زمن الانسحاقات والتمزقات الاجتماعية وحروب الانتماءات الطائفية والمذهبية، فأثر ذلك تأثيراً جسيماً على قوة الانتماء الثقافي والاجتماعي الذي عاشته الأجيال العربية منذ الأزمنة الرائعة لرجالات النهضة العربية الأولى إبان القرن التاسع عشر في مصر ولبنان وتونس والعراق.

لقد مرت ثقافتنا العربية بأزمنة سياسية صعبة، عانت من التداعيات الإيديولوجية، أسوة بكل ثقافات العالم في القرن العشرين، وربما عانت من تشظيات النخب المثقفة بحيث وجدنا تأثيرات صارخة عليها من موجات فكرية متنوعة، منها: الولسنية والداروينية والفرودية والماركسية والنازية والفاشية والوجودية والبنيوية ...إلخ، وجرت حوارات ونقاشات، بل صراعات دموية في بعض الأحيان بين اليمين واليسار، وبين الماركسيين والقوميين، وبين الشيوعيين والبعثيين...إلخ.

وبالرغم من كل هذا وذاك التنوع، فإن مزيداً من الأعمال والترجمات والتيارات الأدبية والفكرية قد أنتجت في أشهر العواصم العربية على امتداد القرن العشرين. أما اليوم، فأجد خواءً مرعباً في تشكيل النخب العربية المثقفة، وارتخاءً كبيراً في قيمة أي مثقف عربي الفاقد لرصانته ومكانته السابقة، مع ضعف الثقافة العامة التي يستوجب على كل إنسان أن يحملها، مما زاد من فرص الضياع. إن «المثقف» كلمة كبيرة لا يحملها إلا من كان مؤهلاً لحملها حقيقة لا مواربة، وصدقاً لا أكذوبة.. لقد أبخس ثمن المثقف العربي، وأصبح سوقه مزاداً لكل من هبّ ودبّ من الجهلاء والمشعوذين والضعفاء والمارقين والمستعرضين.

ثالثاً: الانسلاخات الثقافية والتشظيات الاجتماعية

١- لا يمكن أبداً إسقاط حالات سياسية عقيمة ومعقَّدة عاشتها ظروف العالم العربي الكبير، وخصوصاً في القرن العشرين على دراسة وبحث أولويّات أساسيّة وركائز تاريخيّة في بنية الثقافة العربية المعاصرة. فما يحدث اليوم مثلاً وخلال مرحلة هذا الجيل الأخير من انسلاخات سياسية، ومسوخات فكرية، وانقسامات اجتماعيّة سيكون له تأثيره لا محالة على المجتمع العربي الذي تعايش طويلاً ضمن آليات وأعراف التآخي والانسجام حتى في ظروف الاستعمار القاسية منذ عقود خلت من السنين. إن العزفَ على حالة التشرذم والتقوقع من منطلقات طائفية، أو تقاليد أصولية، أو نزوعات شوفينية عرقية، أو موروثات قبلية، أو انتهاكات ثقافية لغوية، قد أضر لا محالة بتقدّم هذه الكتلة الجغرافية في العالم.

فمن الذي خلق مثل هذه الحالات العقيمة والمعقدة، وقاد مجتمعاتنا المثقفة إلى هكذا أحوال؟

٢- ببساطة، هي السياسات البليدة والمناهج السقيمة التي اتُّبعت في مؤسساتنا التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية، وانعدام القدرة على التحديث ومجاراة العصر، والانغماس في مناخ الماضويات، وانتشار التقاليد المتخلفة في أغلب مجتمعاتنا التي لم تعد الدول فيها تلبي حاجاتها وتقدم لها خدمات مثلى من حياة هذا العصر، وراجت على مدى عقود طوال من السنين، وخصوصاً إبان المد القومي العربي إثر الحرب العظمى الثانية فكرة «التراث والمعاصرة» التي أنتجت المزيد من التناقضات. ولكن مع العام ١٩٧٩، بدأ الجميع يصفق للماضويات وإحيائها جراء تصادم شعارين سياسيين اثنين، أولهما نادى بتصدير الثورة الدينية، وجاء رد الفعل عند ثانيهما الذي نادى بالصحوة الدينية، وبدأت الثقافة العربية تعاني في كل مفاصلها من حدة التناقضات وبشاعتها ومن هول الماضويات وتأصيلها، وإفراغ الحياة الثقافية من عروبتها وكلّ أخلاقياتها وقيمها ومبادئها التي سادت لأكثر من مائة سنة مضت.

٣- كنا نعتقد أن من الصعب على النخب العربية السياسية والمثقفة أن تنسلخ أبداً عن مقوماتها وقيمها المتنوعة (الإيجابية وليس السلبية) التي نجحت على امتداد تاريخ طويل في بناء علاقات وروابط ومواثيق وأعمال ومنتجات وإبداعات ومنشورات واتجاهات وتيارات وتشكيلات وجماعات ومنظمات بينها وبين أطراف أخرى، وفي مقدمتها علاقات الآصرة الواحدة بين بلدان المشرق والمغرب العربيين، ليس من خلال النزعة القومية التي بشّر بها حملة الفكر القومي في الجيل الماضي ١٩٤٩-١٩٧٩، بل من خلال روابط تاريخية وثيقة لا بد أن تتعزَّز مستقبلاً من أجل التكتّل في منظومة ثقافية موحَّدة تعيش في عالم اليوم وعلى أيدي الأجيال القادمة خدمة للثقافة العربية في كل المجالات والتخصصات إزاء تكتلات العالم المعاصر، ولكن بدا واضحاً للعيان اليوم أن مجتمعاتنا العربية كانت تحمل أسرار انقساماتها في الخفاء، ولم تبرز إلا اليوم

عندما انكشفت حقائق لم يعد تَقدّم هذا العصر وثوراته المعلوماتية والميدية والمعرفية في الاتصالات وشبكات التواصل تستطيع أن تخفيها، وبالأخص بعد سقوط الدكتاتوريات السلطوية، وتفكك الحياة الفكرية وانقشاع الزيف الإيديولوجي وأكاذيب الشعارات التي رفعوها على امتداد القرن العشرين على حساب نمو النزعات الماضوية المتخلفة التي تحمل جملة من الأوبئة الفتاكة بمجتمعاتنا، ناهيكم عن عجز كياناتنا السياسية في انكساراتها وهزائمها المتتالية، وبعثرة الأهداف النهضوية سياسياً وولادة قضايا ثانوية ومشكلات هامشية على حساب القضية المركزية الأم التي ذبحت الأجيال حناجرها من أجلها... إلخ.

رابعاً: عوامل التردّي الثقافي العربي

١- الإبداع قليل، بل نادر جداً مقايسةً بالنمو الديموغرافي العربي، والثقافة العربية في حالة انحدار مستمر منذ العام ١٩٧٩ ! فالخطاب السائد يمكن وصفه بخطاب اجتراري ليس في عباراته وكلماته ومصطلحاته، بل حتى في مفاهيمه وأفكاره! فالخطاب السائد عربياً اليوم هو إعلامي وشعاراتي سياسي أكثر منه ثقافياً ومعرفياً ... إنه مزدحم بالتناقضات الدينية والسياسية بعد أن اختفى فجأة الخطاب القومي أو اليساري الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، لقد عشنا مرحلة ثلاثين سنة ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٩ ازدحمت بخطاب التناقضات وهيمنت الإنشائيات ولم تزل، ... خطابنا العربي في أشد حالات البؤس والشقاء والضياع؛ إذ لم يعد له تأثير بالغ كما كان سائداً في السابق، وذلك بفعل ابتذال الكلمة وميوعة مقول القول ... الخطاب اليوم إعلامي وإنشائي ودعائي وسياسي، وفي أسوأ درجة من مقول القول وتلقي المتلقي ... سواء على شاشات الفضائيات الهزيلة، أو على مواقع الإنترنت المبتذلة.

٢- صحيح أنه مغرق في السياسة، ولكنه ليس بخطاب سياسي حقيقي، وهو بعيد عن تلبية أية حاجات اجتماعية وحضارية، ولم يعد يشكّل الخطاب والنص ومقول القول والإنشاء العلمي أو الأدبي أو الفني ... أناس محترفون

أو بالأحرى مهنيون أو فلاسفة جادون ندر رصيدهم في الإبداع والأحياء. لم يعد الخطاب يكنزه الشعراء والأدباء؛ أي لم يعد خطاباً للثقافة والإبداع، ولم نعد نسمع طرباً فنياً عربياً حقيقياً أصيلاً إلا ما ندر، بل راجت الأقوال والشعارات كونها خطاباً للسياسة. لم يعد خطاب علم ومعرفة، بقدر ما هو خطاب الشعارات والشائعات. هناك بقايا خطاب رائع يحمله أبناء جيل سابق ممن تربى على روعة الكلمة وأداء مقول القول واجترار الأغنيات والنصوص القديمة الرائعة. إن الجيل الجديد لا يعرف من الخطاب والفن الحقيقي، إلا ما يجده على الشبكة العنكبوتية دون أن يُتعب نفسه في ارتياد مكتبة، أو مركز ثقافي، أو ردهات جامعة، أو محاضرة معمقة، أو صالة طرب، ذلك أن الفنون كجزء معبر من الخطاب، لم تعد كما كانت سابقاً. فالغناء مبتذل جداً، والطرب منعدم أو يكاد ينعدم، مات الموشح والمسرح الغنائي واختفى المسرح الملتزم. والتشكيل اختلط أمره على كل من هبّ ودبّ. واضمحلَّ الأدب، ولم يبق إلا بضعة أدباء أقوياء تأكلهم الأمراض والأسقام. السينما العربية غدت تافهة جداً، والناس غدت تنتظر المسلسلات الرمضانية التافهة سنوياً وكأنه تقليد أعمى لقتل الزمن والابتعاد المبرمج عن الثقافة الحقيقية!

٣- إننا نعيش خطاباً يتوزع بين الوعظ الديني، ومشاحنات الاتجاه المعاكس، وتفاهات البرامج التلفزيونية كالمسابقات الغنائية، ولم أقف إلا على النادر من البرامج الحية والفكرية والنقدية. إننا نعيش خطاب مقالات الصحف البائسة والنقد كواحد من مقومات الخطاب الذي لم يعد أدبياً، ولا فلسفياً، ولا إبداعياً؛ إنه مجرد من كل المقومات. إن الخطاب الحقيقي هو مقول قول حياتنا الذي ينبغي أن يكون متمدناً اليوم وليس مشاركاً البشرية مشاكلها فحسب، بل أريد أن يعبّر ذلك الخطاب عن إرهاصات مجتمعاتنا مقارنة بما يجري في مجتمعات أخرى في العالم نحو بناء المستقبل، وليس الثقافة مجرد وعاء للتفاهات، أو لما يريده هذا أو تلك من المتعة الآنية، بل ما يمكن أن يكون تحدياً لها، كي تستجيب له بعد أن يتغّلب الوعي عند الرجل والمرأة، فالوعي

مغيّب تماماً، والتفكير مشلول، بالرغم من الدعوات المستمرة للإصلاحات والتغيير. ولعل أهم ما قدمه في السنوات الأخيرة عدد من المفكرين العرب المستنيرين هو وثيقة الإسكندرية للإصلاح، التي لم يأخذ بها أحد حتى الآن للأسف الشديد!

٤- لقد ضاع منا الفكر النقدي نحن العرب، ورحل عنّا النقاد الحقيقيون، ولم يعد أحد يهتم بنقد الحياة أو الواقع، فكيف بنقد النصوص والأفكار!؟ أرى الجميع وقد استسلموا للمباهاة والمداراة والتمجيد والمديح الفارغ والمجاملات الرخيصة. لم يعد أحد يجد في الفكر النقدي غاية أو ضرورة ولا حتى وسيلة للتقدم، بل لم يعد أحد يقرأ في الفكر النقدي من أجل تشكيل خطاب المعرفة. فالمعرفة مغيبة تماماً. ومات الالتزام والأدب الملتزم ليس بسبب رحيل الاشتراكية والفكر الاشتراكي، بل بسبب ما مرَّ من فواجع في حياتنا السياسية على امتداد أكثر من خمسين سنة؛ مرحلة الانقلابات العسكرية وما يسمى (المد القومي) الذي طبع نفسه بطابع الاستبداد وولادة أكثر من دكتاتورية عربية باسم «القومية العربية». لقد قمع الفكر النقدي، وقمعت كلّ الأنفاس الحرة والجريئة، وكُمِّمت كل الأفواه الحرة وخلقت شراذم مؤدلجين ومثقفي سلطة، وتمّ استبعاد حقيقي للمثقفين والمفكرين الملتزمين سواء من المختصين الأكاديميين أو المعرفيين العرب، وولدت مرحلة ذات المد الديني على أعقاب مرحلة المد القومي منذ ثلاثين سنة.

٥- وهنا انتشر العقم والتزييف والجمع بين السيئات كلها، بل وطغت التناقضات في ثلاثة عقود على كل أبناء مجتمعاتنا، ولم نعد نجد المثقفين الحقيقيين إلا وقد انكمشوا، أو هاجروا، أو انتحروا، أو ماتوا بائسين من قنوطهم أو سكوتهم أو دمار أفكارهم وضياعها في بحر سلطة لا الدولة القومية بل سلطة المجتمع الديني أو الطائفي، وبدأت حتى الأنظمة ذاتها تصفق لتلك السلطات المحلية الدينية التي استحوذت على الشباب وجعلت منهم قنابل موقوتة ضد الحياة نفسها. إنني لا أؤمن أبداً بوجود فكر إيديولوجي اليوم، فالإيديولوجية

معناها باختصار: «المذهب السياسي» وأنا لا أجد اليوم أية مذاهب سياسية، بل أجد أحزاباً أو شراذم قوى طائفية تمسك بخناق المجتمعات، وتريد أن تستحوذ على السلطة والدولة بقوة تأييد الناس وعبر الصندوق الانتخابي؛ أي باسم الديمقراطية، وهي أبعد ما تكون عن الديمقراطية!

٦- إن ما تعيشه النخب العربية المثقفة اليوم من حالة قلقة وهموم حقيقية، وهي ترى ما حلّ بالواقع العربي من انقسامات مريعة، ومن سلطويّات شرسة، ومن قوى طفيلية، ومن جماعات متطرفة، ومن جهالة واسعة، ومن اغترابات داخلية، ومن مآسٍ اجتماعية، ومن ضحالة فكرية، ومن افتقارات تربوية، ومن علاقات لا أخلاقية، ومن هجرات عقول كبيرة، ومن تصدّعات جسيمة، ومن تشرذمات طائفية، ومن فوضى إعلاميّة، ومن إخفاقات معرفية، ومن تجزئة الأوطان وتمزيق نسيجها التاريخي الذي عرفته منذ مئات السنين يجعلها في حالة قلقة جداً على ما سيؤول إليه حال المنظومة العربية بعد ثلاثين سنة من اليوم!

خامساً: ما العمل؟

لا بدّ من استراتيجية ثقافية عربية، أو مشروع بناء لاستراتيجية تفكير عربي يهتم بالمستقبل قبل الماضي شريطة فهم الماضي والماضي القريب؛ مشروع تستفيد النخب العربيّة المثقفة منه كثيراً وهو يتضمن أعمق التجارب وأخصبها، كتلك التي صنعها الآباء والأجداد من خلال تجاربهم الحرّة، وشفافيتهم الفكرية، وتعايشاتهم الاجتماعية، وعلاقاتهم الأدبية، وروابطهم الجغرافية، ومعرفتهم التاريخية من تجارب الآخرين في العالم من أجل مستقبل الأجيال القادمة، وحسب الأنماط التالية:

١- أن تتربّى الجماهير على حقائق من نوع آخر! لأنّ كتلة مجتمعات العالم العربي هي من أقرب الكتل الجغرافيّة في العالم الإسلامي إلى الغرب. وعليه، فإنّ فهماً جديداً وتربية عليا ورؤية مستقبليّة لا بدّ أن تترسَّخ لدى الأجيال العربية

القادمة في بلورة طبيعة منفتحة وأخلاقيات جديدة في التعامل مع الذات أولاً، ومع أبناء مجتمعاتنا في الداخل ثانياً، ومن ثم صناعة ذهنية من نوع جديد في تعاملها مع العالم وخصوصاً من أجل بناء مصالح مشتركة عليا لها في الثقافة والاقتصاد والسياسات الجديدة. ويستوجب أن يمرّ هذا من خلال تغيير حقيقي في المناهج البيداغوجية، وإيجاد بدائل جديدة لتقاليد مهترئة لم تعد استعمالاتها لائقة أبداً، وأن يبدأ العمل والاهتمام بالمبدعين منذ صغرهم وتربيتهم تربية مدنية تقوم على ركيزتين أساسيتين؛ الأولى هي الأخلاقيات والمُثل مبرمجة في منهاج دراسي في المدارس والجامعات. والثانية هي الحداثة في تجديد المعرفة استناداً إلى تجارب متقدمة في العالم. والاستفادة من تجربة اليابان بشكل خاص باعتمادها على النخب التي تشكل العمود الفقري للقوى الفاعلة في المجتمع.

٢- إن كانت هناك بداية لممارسات وظيفية ومنهاجية لتطوير النخب المثقفة العربية منذ اليوم، فإنني أتأمل ولادة نخب عربيّة جديدة ليس مع الجيل الحالي ٢٠٠٩-٢٠٣٩، بل عند الجيلين اللذين سيعقباه على امتداد القرن الحادي والعشرين، وهما الجيل القادم الأوسط ٢٠٣٩-٢٠٦٩، والجيل القادم الأخير ٢٠٦٩- ٢٠٩٩. وأعتقد اعتقاداً راسخاً –وربما كنت مخطئاً– أن تكوينات هذه الأجيال ومنطلقاتها وركائزها وكلّ منتجاتها ستختلف اختلافاً جذرياً عن الأجيال التي تعرفنا عليها في القرن العشرين، إذا كانت صدمات التغيير قد أثرت تأثيراً قوياً اليوم، وإن كانت مجتمعاتنا العربية اليوم تشعر بالمعاناة والبشاعات والقسوة التي أنتجتها تناقضات الحياة التي زخرت بها مجتمعاتنا في القرن العشرين للأسف الشديد؛ إذ ستكون النخب المثقفة صاحبة مخاض تاريخي جديد، وستدخل أزمنة جديدة لها أوضاعها، ويتبلور لها تفكيرها المتبادل، ووعيها بالمصير، ولها حرياتها الشخصية والفكرية والسياسية ضمن مناخ متمدن يحمي القوى المنتجة والفاعلة، وستراعي النخب في ذلك مصالحها العامة وتطور فيه علاقاتها ووظائفها، وتحترم

فيه زمنها، وتثمّن قيمة مواردها، وتعمل على تشكيل أخلاقيات جديدة مدنية مختلفة مع العمل بتقاليد ثقافية عربية من نوع آخر، أو إبداعات على نحو مختلف جداً، كما أحلم!

٣- هنا نتساءل: هل ستختفي نخب وجماعات قديمة ومتأخّرة من المشهد على حساب ولادة جماعات وأطياف متنوِّعة من النشطاء في الفكر والرأي والسياسة فضلاً عن ولادة كتّاب ومفكّرين ومختصّين متمدّنين من نوع جديد، يحاولون أن يحسموا أموراً عدّة عجزت عن تحقيقها نخب وجماعات في القرن العشرين، وعلى حساب ما ولَّد من جماعات ساخطة، وعصابات متطرفة، وأحزاب ماضوية، وسلطويات بائسة أودت بحياتنا العربية المتمدنة والجميلة. فمتى سيختفي هؤلاء على حساب تلك النخب المستنيرة؟

٤- ونتساءل أيضاً: هل ستختفي ظواهر بدائية طغت على الثقافة العربية وجعلتها منحرفة وساذجة ومنغلقة إلى حد كبير؛ تلك «الظواهر» التي عبثت بالثقافة العربية الرائعة، وهجنتها، وشوهتها من خلال أكاذيب الإعلام وشراء الذمم وتفاهة المهرجانات. لقد أُغرق العرب بالمجلات التافهة والمنشورات الهزيلة على امتداد خمسين سنة وكلها كانت تموَّل من دول ومن أنظمة سياسية، وقد تفاقم خطر هذه الظواهر بانتشار الفضائيات وشاشات التلفزيون ومحطات ممولة مهمتها غسل الأدمغة ونشر الضحالة، وأصبحت تجارة المسلسلات الرمضانية تجارة رابحة، بل تبث برامج باسم الثقافة ولكنها خالية من أية ثقافة. إن أية استراتيجية ثقافية عربية لا بد أن تلتفت إلى هذا المنحى، للتقليل من عبء هذه الظواهر الخطيرة.

٥- لا يمكن أبداً أن تكون استراتيجية الثقافة العربية بأيدي أي نظام سياسي، بل تنطلق من مؤسسية مستقلة، ولا ترتبط أبداً بأية جهة أو طرف أو منظمة بما فيها جامعة الدول العربية، إن استراتيجية ثقافية عربية ينبغي أن تحظى بالدعم من الجميع، ولا يمكن أن تبقى تصفِّق وحدها.

الفكر العربي
أمام أسئلة النهوض وإجابات الواقع

أ.د.فيصل غرايبة*

يتداخل الطرح الفكري العربي الراهن بين عدد من العناصر المؤثرة في مسيرة التقدم في المجتمع العربي، وفي حلّ معضلة الإصلاح والتنمية، سواء على صعيد عوامل وأسباب الصيرورة الواهنة الضعيفة للإمكانيات العربية، التي تتجلى في عجزها عن تحقيق التقدم وإنجاز التنمية، بالمستوى الذي تنشده النخبة السياسية والمثقفة، أو على صعيد نتائج وتداعيات تلك الصيرورة والنماذج التي تشكلت بها التنمية والتقدم المنجزين على أرض الواقع، مقارنة مع الآمال والطموحات والتصورات الموضوعة.

أحداث مفصلية تتدخل في الحياة العربية

عند محاولة تبيُّن الآفاق الإيجابية لتصويب الوضعية المقلقة، لا يغيب عن تفكيرنا في هذه الإشكالية أن أحداثاً وحوادث مفصلية، تدخلت في مسار الحياة العربية ومجرياتها، تمثَّلت بالاستعمار الغربي متنوع المصادر ومختلف الأشكال، والتبعية الاقتصادية الثقافية بعد الاستقلال، والعولمة الاقتصادية الثقافية التكنولوجية التي بدأت تبسط هيمنتها على العالم بكامله. كانت تلك

---

* استشاري اجتماعي وباحث في قضايا المواطنة؛ عضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

عوامل وأسباباً لنشوء حالة من التخلف، بشقيه المادي والمعنوي، خيم على الحياة العربية، وما يزال يلقي بظلاله القاتمة عليها. هذا التخلف الذي تجلى في الجهل والفقر والمرض، إضافة إلى مختلف ألوان المأزق التنموي، كالاحتكار والاستغلال والفساد، وكذلك غياب العدالة وسوء الأداء والفساد وتزعزع الثقة المتبادلة بين الأطراف، بشكل رسخ القناعة بأن عناصر خارجية ثقيلة التأثير، يصعب التخلص منها، أحدثت أوضاعاً داخلية مستديمة، ليس من السهل تنقيتها من السلبيات أو إدخال تعديلات عليها نحو الأفضل، وخاصة أنها قد أوحت بها عناصر داخلية أخرى، ساهمت في خلق الأوضاع السالبة، التي تعاني منها الحياة العربية، كالتعصب والتقليدية والتشدد والانغلاق، إلى جانب عدم التحلي بالموضوعية والمثابرة والإبداع والشعور بالمسؤولية.

تحديات أمام الحياة العربية عامة

وضعت تلك التفاعلات وإرهاصات الوطن العربي أمام الحياة العربية أمام تحديين اثنين كبيرين هما «الأمن» و«التنمية»، في الوقت الذي توحي به بعدم التفاؤل من الوصول إلى المستقبل المنشود، في ظل ظروف تقوم على اختلالات عقدية وظيفية أحدثتها خصائص النظام العربي برمته، هذا النظام الذي يكرس القُطرية، ويتفاوت بين دوله اقتصادياً وسياسياً وحضارياً، ويكرس التبعية أيضاً بسبب المبالغة في الاستيراد وضعف الاستثمار.

ويوجه الفكر العربي المعاصر في هذه الحالة اللوم إلى طبيعة عنصرين اثنين في المجتمع العربي، هما طبيعة «الثقافة العربية» وطبيعة «التربية العربية»؛ إذ تكادان تكبلان الأجيال لتعجز عن المضيِّ نحو المستقبل، إذ تقوما على الانشداد إلى الماضي، وهذا ما وضع النخبة العربية في حالة قلق، وهي تبحث عن تساؤلها الملحّ والمتكرر، ومؤدّاه: ما هو الموقف المطلوب من العرب... وطناً وأمة؟ وهو التساؤل الكبير الذي تُفرّع منه هذه النخبة تساؤلات فرعية فحواها: هل نسير مع خط «نتشه» الداعي إلى تحرير التاريخ (أي الماضي) من العقل والرجوع إلى الأسطورة أو الرمز... وتحرير العقل من التاريخ (أي من الأصول والقبليات والبناءات الفكرية الشمولية)؟ أم على عكس ما سبق من تساؤل: هل ما زلنا في حاجة إلى اتباع «الفكر الهيجيلي» الذي أعطى للتاريخ عقلاً يحكمه ويقوده إلى التقدم؟

ماهية الأطروحات التي تتناول هذه الإشكاليات

إذا كانت هويات الأطروحات التي تتناول هذه الإشكاليات، تختلف بين أصولية ويسارية وقومية، إلا أنها تجمعها خصائص مشتركة، تتمثل بتلك الثقة التامة بآليات تاريخية، يقتنع أصحابها بانتصارها في النهاية، مقابل رفضهم التام للواقع القائم، وهم ينظرون إليه نظرة جزئية نابعة من التبعية، كتبعية القيم عند الأصوليين، وتبعية الاقتصاد عند الماركسيين، وتبعية التجزئة عند القوميين، بينما تتوفر فيها صفة مشتركة فيما بينها، ألا وهي صفة الغياب الملحوظ لتصورات واقعية تنقل الحالة العربية من وضعها الراهن غير المرضيٍّ عنه، إلى المستقبل المنشود الذي يطمح كل منها إليه في حياة المجتمع، والتي تعتبر أملاً ومستقبلاً أرغد.

ليس ثمة أفكار لأي من ذوي الأفكار ما يحمل الخير النهائي للمجتمع؛ إذ إن أية فكرة لأي إنسان بذاتها، مهما بلغت من الإبداع والروعة، لا تحمل رسالة العقل النهائية، بطبيعة الحال؛ إذ إنها تبقى ضمن حدود الاجتهاد الذي ينمُّ عن التفوق، ولكنها لا تختتم الفكر، ولا تحمل رسالة العقل الأخيرة، ولا تحسم الجدال والمحاورة المستمرة بين الفكر والواقع، مع أن جملة من الأفكار قد ساعدت على تخفيف الكثير من الآلام وتصحيح الكثير من الأوهام، وأرشدت إلى طريق التقدم المجتمعي والرقي الإنساني.

ويُلاحظ أن أية فكرة تحاول أن تحقق للمجتمع بعضاً من آماله، وأن تخفف بعضاً من آلامه، إلا أنه من العبث أن نجد الصيغة المثلى التي تفعل بهمومنا فعلاً عريضاً عميقاً مبهراً، وسنكون واهمين إذا ما انتظرنا أن الصورة التي نتخيلها سوف تحسم الحل المفترض لتحقيق الأمل والخلاص من الألم الإنسانيين، ونجد أنه ليس من الحكمة والنضوج الفكري أن نرفض فكرة جديدة لأنها مغالية، أو نقبلها تعصباً لها، دون الدخول في تفصيلاتها، فالفكرة الجديدة تحاط عادة بأغشية من اللبس والإبهام تنزاح عنها بالتدريج حتى تتضح معالمها وتكتسب القناعة فيها.

لقد رفض «ابن خلدون» عالم الاجتماع العربي الأول مثلاً الركون إلى ما يفيد به الرواة، وهو الذي قد يكون صحيحاً في الأمور الشرعية لا في الأحداث التاريخية، كما رفض الركون إلى التمحيص العقلي وحده، فلقد اعتبر أن المقياس الصحيح هو فهم طبائع المجتمع، واعتبارها المحك في الحكم على المعلومات والأفكار، قبولاً أم رفضاً. غير أن «طه حسين» قد استدرك أن ابن خلدون لم يراعِ تطبيق طريقته بدقة، فهو قد عمد إلى إدخال عوامل أخرى كانت مؤثرة مسبقاً في تكوين شخصيته وفكره، كالدين والمصلحة الشخصية، وجعلته يحيد عن طريقته، مثل محاولته إثبات النسب النبوي لمؤسس دولة الموحدين، التي عاش في كنفها وملازماً لأمرائها، كما ظهرت عليه النزعة الصوفية، عند انتقاله إلى مصر، فأدخل في ضوئها تعديلات وتوسعات على مقدمته، حتى قال فيه «علي واليف» في تحليله: إن ابن خلدون عاد لمغامراته السياسية، لكن ذلك لم يحل دون أن يتمكن ابن خلدون، وحسب تعبير «علي الوردي»، من أن يؤسس علماً جديداً، بدل أن يؤسس إمارة جديدة...وذلك بلا شك خير وأبقى.

هذا الجانب امتدحه المفكرون فيما بعد، فقد نظر «توينبي» إلى فترة اعتزال ابن خلدون، كفرصة ذهنية، حولت السياسي إلى مفكر اجتماعي؛ إذ انصهرت في ذهنه الثقافتان، فوفق إلى أن يكون شخصية خلاقة، لا شخصية تتنازعها ألوان من الصراع النفسي، وتمكن من أن يقدم أطروحته لإصلاح المجتمع البشري.

نموذج ثالث ينبع من التناقض بين «السياسي» و«المثقف»

وإذا كانت السياسة فن الممكن فإن الثقافة فن المستحيل، لذا فإن السياسي يسعى إلى ما يمكن التحقُّق، وأن يثبت أن ما أنجزه هو ما يمكن أن يُنجز، يحاول أن يقنع الرأي العام بأنه على حق في ذلك، وأن هذا هو الحل الواقعي المنشود، في حين أن المثقف لا يتوقف عند الممكن، بل يرفضه مطالباً بتجاوز الواقع إلى أبعد من الحدود الممكنة، مما لا يتوقع للمجتمع أن يصل إليه إلا في آفاق الآمال المرجوة، لهذا يقف المثقف على طرفي نقيض مع السياسي، ويظل منتقداً ومعترضاً، داعياً إلى الانتقال إلى صورة مثالية في شكلها وخيالية في إمكانية تحقيقها، بما لا يتوافق مع الواقع والإمكانيات المتاحة والظروف المحيطة.

ونتيجة للتناقض الحاصل بين نموذج السياسي الذي يتقن فن الممكن، وبين نموذج المثقف الذي يتقن فن المستحيل، يخرج نموذج ثالث مستفيداً من تجربة الأول بالفعل، ومستفيداً من فكر الثاني بالطرح، ينضوي تحته المثقفون الذين ينادون بالواقعية، ويطالبون أصحاب الرأي والكلمة والاتجاه والموقف، بأن يعدِّلوا من آرائهم ويجددوا في خطابهم، بحيث يكون الرأي أكثر واقعية والكلمة أكثر موضوعية والموقف أكثر مراعاة للظروف، وليفرز بالتالي طبقة من المثقفين تنادي بالإدراك الواعي للمستجدات وبالمواءمة مع المتغيرات وبمداراة الواقع، على اعتبار أن العالم يتطور والدنيا تتغير، وما على الإنسان إلا أن يتكيف وما على المجتمعات إلا أن تتدارك نفسها، وتلحق بقطار التقدم قبل أن يغادر المحطة ويترك الرافضين في المحطة، قاعدين حائرين.

لذا يبالغ هؤلاء الذين يشكلون – النموذج الثالث – بالقول بأن العالم سيتحول من حالة القرية الكونية الواحدة، التي أفرزتها شبكة الاتصال الحديثة، إلى حالة الخيمة الكونية الواحدة، حيث لا حدود بين البشر. وهكذا يبرر المثقفون الذين من هذا النوع السياسات الواقعية، والتي لا تتجاوز حدود الإمكانات الحالية الملموسة، ويتحولون إلى تأييد ما ينجزه السياسيون على أرض الواقع، وبالقدر المسموح فيه من الأمر المستطاع، باعتباره نهاية أهداف الوطن وغاية ما ترجوه الأمة.

الشريك المتفاعل في الحضارة العالمية الراهنة

لم تصل أمتنا بعد إلى دور الشريك الفاعل المتفاعل في الحضارة العالمية الراهنة، وما دام وطننا ما يزال يقوم بدور المستقبِل المتلقّي، فإن حال العرب كما حال الكثير من شعوب الدول النامية ينكمش إلى حالة تقمص لحضارة مجتمع واحد صار له قصب السبق ليحتل الصدارة، حتى تتمكن تلك الأمم ذات الحضارات المختلفة من اللحاق بقطار العالم المتحضر، أو التناغم مع إيقاع العصر، وبالتالي الجلوس في صدر الخيمة.

ولكن التجربة الإنسانية عبر العصور قد أثبتت، أن الأمة المتخلية عن الإسهام في الحضارة العالمية والمحجمة عن الخطو نحو التقدم والتطور بالاعتماد على الذات، لن تصل إلى صدر الخيمة العالمية، بل سيبقيها وضعها على أطرافها الخارجية؛ إذ إن اعتزازها بحضارتها، وسعيها لتحديثها وتطويرها وتقدمها، إضافة جديدة خلاقة للحضارة العالمية، هو الذي يزيد من احترام الآخرين لها، وإدخالها في حساباتهم السياسية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي لا يحمل الأمة الواعية على التخلي عن ثوابتها الوطنية، ولا يجيز لها أن تضع قيمها وثقافتها وعراقتها وراء ظهرها، فإن ما يجعلها أكثر حضوراً وأوضح بروزاً وأفعل تأثيراً في النشاط العالمي، هو قوتها وهيبتها المستمدة من ثقافتها وعراقتها مع الجهد الحثيث نحو الازدهار.

لسنا بحاجة إلى تأكيد أن حرية الناقد أو الكاتب أمر هام وضروري من الناحية الموضوعية، كما أننا لسنا بمترددين في القول عنها – هذه الحرية – أنها صعبة من حيث الاحتفاظ بها وعسيرة في الدوام عليها. وهي وإن شاءت الظروف السياسية أن تكون متاحة لأي من يمارس النقد، فإن الظروف العملية قد تجعلها قابضة على جمر، يصعب القبض عليه طوال الوقت، ولا يحتمل الجميع الاستمرار في فعله في مختلف الظروف والأحوال، ليس من حيث ملاقاته للمناكفة والصعوبات والاضطهاد؛ إذ ربما يحصل ذلك من باب الاستهزاء، باعتبار أن ذاك الناقد أو هذا الكاتب لا يسير في دروب المكاسب المريحة، حتى ولو كان قد رهن قلمه وفكره بالمقابل، لكي يصل إلى تلك المكاسب التي يسعى إليها المعتاشون، من غير التدقيق في كيفية الحصول عليها.

اقتصاديّات عربيّة

(١) وظائف المستقبل والتحديات الاقتصادية في المنطقة العربيّة
(د. محمد أبوحمّور)

(٢) الشمول المالي في الأردن والعالم العربي
(د. عبد المهدي العلاوي)

(٣) خرائط الشرق الأوسط الجديد والمسارات المتوقعة: البُعد الاقتصادي
(د. أنور عادل الخفش)

وظائف المستقبل والتحديات الاقتصادية في المنطقة العربيّة*

د. محمد أبوحمّور**

تمهيد

تشكّل قضية مستقبل العمل والوظائف في ظل التوسع السريع والمتنامي للآلات والتحديث المضطرد للتكنولوجيا في العالم الصناعي وتأثيرها، أحد أبرز التحديات العالمية المعاصرة. وهناك توقعات بأنه لن تكون هناك وظائف كافية لأعداد هائلة من الداخلين الجُدد إلى سوق العمل، وستنشأ مشكلة اكتظاظ في الأسواق بكل ما تنتجه الآلات والعمالة الآلية الرخيصة، التي تعد بالملايين من الصين والهند. وتشير بعض الدراسات إلى أنه خلال السنوات القليلة الماضية ظل معدل البطالة «طويلة الأجل» -التي تدوم عاماً وأكثر- مرتفعاً في أوروبا -وخاصة اليونان وإسبانيا وإيطاليا- وأيضاً ظلت معدلات هذا النوع من البطالة مرتفعة في كلٍّ من بريطانيا والولايات المتحدة.(١)

---

* ورقة بحثية قدّمت في ندوة تحالف عاصفة الفكر - النسخة السابعة «المستقبل العربي في عصر التكنولوجيا» التي نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أبوظبي–الإمارات العربية المتحدة، ٨ و٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

** الأمين العام لمنتدى الفكر العربي.

(١) ينظر راكاش لونغاني: «وظائف، وظائف، وظائف – التعليم والهجرة وإعادة التوزيع تمثل عناصر رئيسية لحل طويل الأجل للبطالة»، وأيضاً «سبع سنوات عجاف» للكاتب نفسه، مجلة «التمويل والتنمية» الفصلية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠١٥، العدد ٥٢، الرقم ١، ص ٦-٧، وص ٨-١٠.

يرصد براكاش لونغاني، المستشار في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي ورئيس مشروع الوظائف والنموّ في الصندوق، الآثار الاجتماعية والنفسية والصحية للبطالة على الأفراد وأسرهم والمجتمع؛ موضحاً أن خسارة الوظائف والخسارة المستمرة في الدخل –حتى بعد العثور على عمل لاحقاً– تُعرِّض العاطلين لمشكلات صحيّة، وتسبب المعاناة لأسرهم، والأخطر أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انفصام عرى النسيج الاجتماعي.[٢]

إن معظم تلك الدراسات تناولت تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية في الغرب منذ عام ٢٠٠٧، وإنْ كان بعضها نُشر في عام ٢٠١٥، في الوقت الذي كان الوطن العربي يشهد تداعيات الأزمة ذاتها وتأثيراتها عليه، بشكلٍ أو بآخر، وفي الحين نفسه كان يعيش اضطرابات الأحداث فيما سمّي بـ «الربيع العربي»، التي اتخذت مظاهر سياسية وعنفية، وطفت فيها ظاهرة التطرف والإرهاب، والانقسامات الاجتماعية العرقية والطائفية والمذهبية، على نحوٍ غير مسبوق، فيما كان من أهم الأسباب وراء نشوء هذه الاضطرابات اختلالاتٍ اقتصادية هيكلية، وغياب العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الثروة.

لقد جاءت نتائج «**الربيع العربي**» على المستوى الاقتصادي والتنموي لتكشف أن خسائر الناتج المحلي الإجمالي عربياً وصلت إلى ١,٥ تريليون ونصف تريليون دولار، وأن بعض الدول العربية فقدت حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتصاعدت البطالة إلى ما نسبته ١٧,٩٪، وهي النسبة الأعلى عالمياً كونها تمثّل ٣ ثلاثة أضعاف متوسط البطالة العالمي (٥,٩٪)، وتعتبر الدول العربية ضمن عشر مناطق جغرافية في العالم سجلت أعلى معدلات البطالة بين الشباب للعام ٢٠١٦ بما مقداره ٢,٧ مليون متعطل، مقابل ٧١ مليون متعطل في باقي مناطق العالم – وفق بيانات البنك الدولي.

(٢) لونغاني : «سبع سنوات عجاف» – مصدر سابق، ص١٠.

البطالة وتحدّياتها الحالية والمستقبلية

إن لارتفاع معدلات البطالة في الوطن العربي أسباباً تتعلق بارتفاع معدلات النمو السكاني والزيادة المتراكمة في أعداد الخريجين، وضعف مخرجات التعليم، وسوء توزيع الفرص والدخل، فضلاً عن الأزمات والنزاعات المسلحة، بحيث أصبحت الحاجة تتطلب توفير ٥٠ خمسين مليون فرصة عمل في المنطقة العربية حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية وجامعة الدول العربية، و٣٥ مليون وظيفة لتخفيض معدلات البطالة إلى النصف مع حلول عام ٢٠٢٠، أو ما يعادل حوالي الثلث من عدد العاملين حالياً في جميع الدول العربية، إضافة إلى توفير ٨٢ مليون فرصة عمل جديدة لاستيعاب كل الداخلين الجدد إلى أسواق العمل العربية مع حلول عام ٢٠٢٠.[٣]

وتؤكد الأرقام المستقاة من دراسات وإحصاءات راصدة لسوق العمل وحجم البطالة في الدول العربية أن هناك ١ واحداً من كل ٤ أربع شباب متعطل عن العمل، كما أن ١ واحدة من كل ٥ خمس نساء متعطلة أيضاً عن العمل، على الرغم من أن أكثر من ٥٠٪ من سكان المنطقة العربية هم دون سن الـ ٢٥ الخامسة والعشرين، والغالبية منهم يمتلكون مستويات تعليمية عالية، ودينامية.[٤]

ويلاحظ أن ارتفاع معدل البطالة عربياً ليس مقتصراً على الدول الفقيرة أو متوسطة الدخل المصدِّرة للعمالة، وإنما أيضاً يشمل الدول الغنية المنتجة للنفط، وبنسب متفاوتة، ولا سيما بعد الانخفاضات والتذبذبات في أسعار النفط خلال العقدين الماضيين. يضاف إلى ذلك ضعف الإنتاجية، وارتفاع العجز ومعدلات المديونية، واختلال سلم الأجور، وارتفاع الأسعار للسلع إجمالاً، وتراجع مستويات المعيشة في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل.

---

(٣) النشرة الاقتصادية العربية، الصادرة عن اتحاد الغرف العربية، العدد ٣٧، يناير – مارس ٢٠١٨، ص٢١، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤. وتقرير المدير العام لمكتب العمل العربي – البند الأول؛ القسم الأول «ديناميكية أسواق العمل العربية .. التحولات ومسارات التقدم»، مؤتمر العمل العربي، القاهرة ٨-١٥ إبريل/ نيسان ٢٠١٨، ص١٦.

(٤) المصدر السابق.

أثر النزاعات المسلحة على مستقبل العمل

مما سبق يتضح لنا أن البطالة في المنطقة العربية مرشحة لأن تصل إلى مستويات أكثر تفاقماً قد تؤدي إلى عواقب غير محمودة . هذا مع افتقاد البلدان التي عانت من الأزمات الاقتصادية الخانقة والحروب والنزاعات المسلحة إلى أصحاب الكفاءات المهنية والعلمية، وهجرة كثير من العقول إلى خارج الوطن العربي، ودمار البنى التحتية، والحرمان من الخدمات الأساسية كالصحة والغذاء ومياه الشرب والتعليم، ما يعني أن هذه الكلفة الباهظة ستنتج المزيد من البطالة مستقبلاً، والمزيد من حالات الاستقطاب باتجاه أفكار وجماعات التطرف والإرهاب والتفسخ الاجتماعي، وخسائر حالية ومستقبلية من رأسمال التنمية البشرية والتنمية المستدامة.

لقد أثرت هذه النزاعات بشكل مباشر على فرص النمو في المنطقة، ووفقاً لتقديرات الإسكوا فإن كلفة النزاعات خلال الفترة (٢٠١١–٢٠١٥) **تبلغ حوالي ٦١٤ مليار دولار ما يعادل ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، وهناك ١,٤ مليون بين قتيل وجريح يشكلون قاعدة إنتاجية أصبحت محطمة، فيما قيمة البنية الأساس**ية المدمرة تبلغ ٤٦٠ مليار دولار. كما أن هناك ١٣,٥ مليون طفل فقدوا مدارسهم بضياع فرص التعليم لجيل بأكمله، وأصبح ٧٥٪ من اللاجئين في العالم هم من الدول العربية، بعد أن تسببت النزاعات بوجود ١٤ مليون لاجىء ومشرَّد، مما حمَّل دول الجوار أعباءً ثقيلة وتكاليف باهظة، وغدت المشكلة عالمية أيضاً في التعامل مع تدفق تيارات اللاجئين والمهاجرين.[٥]

ولا بد من خطط عاجلة محلية وعربية ودولية بالتوازي مع خطط إعادة الإعمار وإنعاش التنمية في الدول المتضررة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من العنف المسلَّح، لإعادة تكوين وتأهيل طاقات بشرية جديدة للمشاركة في التنمية المستدامة، وتعديل الخطط المتعلقة بتأهيل وتدريب القوى العاملة القادرة على دخول مرحلة التصنيع وعصر المعرفة، وبخاصة إذا علمنا أن ٥٠٪ من الوظائف الموجودة حالياً لن تكون موجودة في المستقبل القريب.

(٥) «ديناميكية أسواق العمل العربية .. التحولات ومسارات التقدم»، مصدر سابق، ص٢٧.

سوق العمل وإشكاليات النمو الاقتصادي

في هذا السياق تفرض أوضاع العمل في المنطقة العربية مواجهة تحدي تطوير اقتصادات منتجة توفر فرص العمل لملايين الشباب، وبالتالي الحدّ من ارتفاع معدلات البطالة، وانتشال هؤلاء الشباب من هوة الإحباط واليأس والضياع وما ينتج عن ذلك توترات تهدد استقرار المجتمعات. وهذه المواجهة تفرض أيضاً الاهتمام بالفئات المهمشة وبخاصة في القرى والأرياف والبوادي وتنمية هذه الأطراف، للحد من الهجرات الداخلية نحو المدن بما تؤدي إليه من تضخم هذه المدن ونموّها المتسرع، وارتفاع كلف البنى التحتية والخدمات العامة، والبناء العشوائي وتكاثر الأحياء غير المخدومة وزيادة حدّة المشكلات البيئية. **ولا بد من تشجيع المشاريع الإنتاجية، بمعالجة الفجوة التكنولوجية وضبط مخرجات التعليم، وتطوير التعليم المهني.**(٦)

تعتبر قدرة النمو الاقتصادي إزاء تحديات سوق العمل أهم قضايا التنمية وإشكالياتها في الدول العربية. وتشير القرائن إلى أن الموارد في الوطن العربي، باستثناء معظم الدول المنتجة للنفط، تعاني من التراجع في إنتاجيتها، وضعف تنافسيتها، والعديد منها يعاني عجزاً مالياً خارجياً وداخلياً مصحوباً بارتفاع معدلات المديونية، بل إنّ بعض الدول إنتاجيتها سالبة وبشكل متكرر أيضاً. وتوضح مؤشرات التنمية الإنسانية وجود عجز كبير في المعرفة التكنولوجية ينعكس تلقائياً على تدني إنتاجية الاقتصاد. **ولا تزال الصبغة الاستهلاكية تحكم استخدام تكنولوجيات الاتصال والإعلام، فيما ما يزال الوطن العربي على درجة أدنى بكثير مما وصل إليه العالم في مجالات متطورة، مثل تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا النانو، والطيران، وإنتاج المواد الغذائية والصناعية والذرّة، وغيرها.**(٧)

(٦) ينظر «الميثاق الاقتصادي العربي»، عمّان، منتدى الفكر العربي، ٢٠١٥، ص٢٤-٢٦.
(٧) المصدر السابق، ص٢٦.

ومن غير الممكن إيجاد فرص عمل في المستقبل دون إحداث تحوّل هيكلي نوعي في الاقتصاد نحو القطاعات الأكثر ارتباطاً بالتشغيل خلال العقود القادمة وتحديداً ابتداءً من نهاية العقد القادم بحلول عام ٢٠٣٠، مع ارتفاع نسبة الشباب إلى ٧٠٪ من عدد السكان في الوطن العربي، ما يعني أن شروط الاقتصادات المعرفية الحديثة Knowledge Economies تدعونا إلى الاعتماد على ثلاثية العلم والتكنولوجيا والإبداع للتحول الصناعي؛ بمعنى معالجة مشكلة سوء الربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وبناء ثقافة الإنتاج، ومأسسة المنظومات التعليمية وعمليات التدريب والتأهيل في نطاق التطوير واستثمار التكنولوجيا، وإيجاد بيئة استثمارية محفزة للريادة والإبداع.

الأتمتة ووظائف المستقبل في المنطقة العربية

يوضح تقرير القمّة العالمية للحكومات WORLD GOVERNMENT SUMMT «مستقبل الوظائف في الشرق الأوسط»[٨]، الصادر في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨، أن عصر الذكاء الاصطناعي والروبوتات الشبيهة بالبشر والحوسبة الكمية، وما شابهها من تقدم يشهد تطور التكنولوجيا بسرعة لتأدية المهام المتكررة البسيطة، وكذلك الأنشطة الأكثر تعقيداً. لكن هذا التقرير لا يغفل أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات التكيف الناتجة عن انتشار الأتمتة في الأعمال والوظائف، أدّت إلى ظهور مفهوم «القلق الناتج عن الأتمتة» Automation Anxiety، مع أن العديد من الباحثين والمراقبين يعتبرون أن الاستغناء عن العنصر البشري في العمل لصالح مستحدثات التكنولوجيا وما يعنيه ذلك في الجانب الأخلاقي، مسألة مُبالَغ في تقدير أثرها، ولن تحدث على المدى القصير، فالأتمتة رافقت مراحل سابقة من التغيّر التكنولوجي السريع خلال الـ ٢٠٠ مئتي عام الأخيرة منذ الثورة الصناعية.

وحسب ديفيد أوتور الخبير الاقتصادي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا،

(٨) التقرير صادر بالتعاون مع Mckinsey & Company، والمؤلفون هم: جان بيتر أوس ديم مور، فيناي شاندران، ويورج شوبيرت.

فإنه حتى لو أخذت التكنولوجيا تحلّ محلّ نسبة متزايدة من المهام البشرية، فسيحتفظ العمال بميزة نسبية في المهام التكميلية المطلوبة؛ أي تلك التي تتطلب مهارات متوسطة تجمع ما بين مهارات مهنية محددة، والإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، والقدرة على التكيّف وحلّ المشكلات، والحسّ السليم. وتوقع معهد ماكينزي العالمي في تقريرين له عام ٢٠١٧ أن يجري أتمتة ٥٠٪ من الأنشطة في الاقتصاد العالمي التي يتقاضى الناس أجراً عن أدائها، وأتمتة أقل من ٥٪ حالياً من جميع الوظائف بالكامل، في حين أن ٦٠٪ تقريباً من جميع الوظائف تتضمن ٣٠٪ من الأنشطة القابلة للأتمتة. بيد أن عدد الوظائف المعرّضة للتغيير سيكون أكبر من تلك المؤتمتة.

فيما يتعلق بقياس إمكانات أتمتة القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط، اعتمد تقرير القمة العالمية للحكومات على عينة تتألف من ٦ ست دول في المنطقة، هي بحسب ما ورد في هذا التقرير: مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية ودولة الكويت وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية التي تتصدر العيّنة بـ ٥٠ نقطة مئوية عن الأقل تقدماً في التحول الرقمي – مصر. **وهذه الدول الست مجتمعةً تضم أكثر من ١٤٧ مليون نسمة، بناتج** محلي إجمالي مشترك يبلغ أكثر من ١,٥ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠١٦.

وتقول التقديرات بحسب التقرير إن حوالي ٤٥٪ من أنشطة العمل في أسواق الدول العربية الست قابلة للأتمتة حالياً، وإن إمكانات الأتمتة هي أقل بقليل من المتوسط العالمي ومعايير الصناعات المتقدمة (وفي مجال المقارنة تقدر إمكانات الأتمتة في هذه الدول قياساً للدول المراجع كالآتي: البحرين ٤٥٪، مصر ٤٨٪، الكويت ٤٣٪، سلطنة عُمان ٤١٪، المملكة العربية السعودية ٤١٪، الإمارات العربية المتحدة ٤٥٪ – المعدل للدول الست ٤٥٪ . أما في الدول المراجع : اليابان ٥٦٪، الهند ٥٣٪، الصين ٥١٪، الدول الأوروبية الخمس الكبرى – فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة – ٤٧٪، **الولايات المتحدة ٤٦٪ - المعدل العالمي – ٤٦ دولة – ٥٠٪**)، وتشمل الوظائف القابلة للأتمتة مهاماً روتينية، مثل تشغيل الآلات أو تصنيف المنتجات الزراعية ومسؤولي المخازن،

في حين أن وظائف تتطلب قدراً أعلى من أنشطة التفاعل البشري المتصف بالإبداعية والتعقيد مثل الرؤساء التنفيذيين وخبراء الإحصاء ووكلاء السفر ومصلحي الساعات والفنيين الكيمائيين ومساعدي التمريض ومصممي المواقع الإلكترونية تصميم الأزياء أو الطب النفسي والمشرعين، أقل عرضة للأتمتة الجزئية حالياً.

ومن حيث أثر الأتمتة على الاقتصاد والأجور فإن مجموع الأجور لـ ٢٠,٨ مليون موظف بدوام كامل وبأنشطة قابلة للأتمتة حالياً في الدول العربية الست، ترتبط بمبلغ يصل إلى ٣٦٦,٦ مليار دولار أمريكي. وتتصدر مصر القائمة من حيث حجم العمل بنسبة ١١,٩ مليون وظيفة (بمتوسط حجم للأجور قيمته ٨٨,٨ مليار دولار أمريكي)، لكن القيمة الاقتصادية أعلى في المملكة العربية السعودية لكون المتوسط لحجم الأجور فيها أعلى (١٤٦,١ مليار دولار أمريكي) لـ ٤,٥ مليون وظيفة. وتتدرج الدول الباقية في عدد الوظائف والأجور كالاتي: البحرين **٠,٣ مليون وظيفة – ٤,٣ مليار دولار متوسط لحجم الأجور، الكويت ٠,٧ للوظائف – ٣٦,١ للأجور، سلطنة عُمان ٠,٨ للوظائف - ١١,٣ للأجور، الإمارات ٢,٧ للوظائف - ٨٠,١ للأجور.**

إن من أهم ما يشير إليه التقرير هو الشكوك بشأن الاستدامة المستقبلية لمخططات بعض القطاعات في إيجاد فرص العمل في ضوء الدرجات المتفاوتة للأتمتة. فالقطاعات التي تعتمد على ما يعد مهاماً روتينية (مثل التصنيع والنقل والتخزين وقطاع المعلومات)، فإن أتمتتها في المنطقة يمكن أن تصل إلى ٥٠٪، بينما إمكانات أتمتة قطاعات تعتمد على التفاعل البشري والأنشطة والخدمات الإبداعية غير الروتينية تبدو بمعدل أدنى من المتوسط، أي بين ٢٩–٣٧٪، ومنها الفنون والتسلية والترفيه والرعاية الصحية والتعليم.

ونظراً لضخامة حجم القوى العاملة المُطلَقة والنسبية في مصر ضمن قطاعي التصنيع أو الزراعة، فإن إمكانات الأتمتة فيها تستحوذ على الحصة الأكبر قياساً إلى دول الخليج.

تحديات مستجدّة

تشكل «الاستدامة المستقبلية» للوظائف وإيجاد وظائف جديدة تحدياً آخر في إطار التحول الصناعي، وينبّه الخبراء إلى أن أنشطة العمل التي يؤديها موظفون يتمتعون بمستويات منخفضة ومتوسطة من التعليم والخبرة ستتأثر بتكنولوجيا الأتمتة، ويبلغ متوسط احتمال أتمتة الوظائف للقوى العاملة الحاصلة على تعليم ثانوي أو تتمتع ببعض الخبرة المهنية ٥٥٪، ومتوسط احتمال أتمتة وظائف الحاصلين على مؤهل أدنى من التعليم الثانوي ٥٠٪، فيما فرص الحاصلين على التعليم العالي أو الخبرات المهنية المعادلة لهذا المستوى من التعليم، أفضل في الحصول على الوظائف، وينخفض متوسط احتمال أتمتة الوظائف بالنسبة للحاصلين على البكالوريس أو الدراسات العليا إلى ٢٢٪ تقريباً؛ ذلك أن التوجهات تصب في مصلحة الموظفين ذوي المهارات العالية والاقتصاد الفائق Superstar Economy غير المتكافىء.[٩]

في هذا المجال، من المهم الإشارة إلى أهمية وضع سياسات تركز على تمهيد الطريق لانتقال الشباب الخريجين إلى سوق العمل من خلال الإرشاد المهني والخدمات المطابقة، والتعويض عن ضعف شبكات الأمان الاجتماعي للمتعطلين، والمساعدة في دعم ريادة الأعمال بين الشباب. كما من المهم التركيز على برامج التدريب المهني للتشغيل، والاستثمار في البنية التحتية نظراً لقدرة هذا الاستثمار في توفير فرص عمل في شركات العمالة الكثيفة. وتؤدي تحسينات شبكات النقل إلى توسيع الفرص الاقتصادية للرجال والنساء في المناطق الريفية بزيادة وصولهم إلى الأسواق.

وقد بينت بعض الدراسات أن الشركات الصغيرة أو المتوسطة المملوكة من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشكل ١٤٪ من إجمالي الشركات في المنطقة مقارنةً مع متوسط عالمي يبلغ ٣٤٪. ويمكن القول إنّ التمكين الاقتصادي للمرأة يعد من المقومات الرئيسية لتعزيز التنمية

(٩) ينظر تقرير «التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦ – الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغيّر»، بيروت، المكتب الإقليمي للدول العربية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، ص٧٠-٧٢. وأيضاً «مستقبل الوظائف في الشرق الأوسط»، مصدر سابق، ص١٤ – ١٥.

الاقتصادية الشاملة والمستدامة عربياً وعالمياً، مما يدعو إلى الاهتمام بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمرأة وزيادة نسب المشاركة الاقتصادية لها، وتمكين النساء اقتصادياً بما في ذلك تقديم برامج تدريبية وخدمات دعم وتمويل وأنشطة تثقيفية وتوعوية.[١٠]

ولعل تقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي» نيسان/إبريل ٢٠١٧ **في إشارته الواضحة إلى تراجع نصيب العمل في الناتج القومي بالمقارنة مع نصيب رأس المال في الدول المتقدمة والاقتصادات الناشئة على السواء، يضع أمامنا تحدياً آخر يتمثل في ما أدى إليه التقدم التكنولوجي الهائل من إحلال لرأس المال محل العمل في كثير من الأنشطة الإنتاجية. وهذا يعني بحسب الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي أن معدل العائد على رأس المال أكبر من معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، مما يؤدي إلى تركّز الثروة واللامساواة في توزيع الثروات، وتزايد معدلات الحرمان، وبالتالي غياب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.**[١١]

الخاتمة

إن الربط بين تطوير منظومة التعليم وتحسين مخرجاته لسوق العمل، والاهتمام بالتعليم المهني، والتدريب والتأهيل لاستخدام التكنولوجيا بكفاءة مقرونة بدعم البحث العلمي، وبين الريادية ورعاية الإبداع، وتحفيز الاستثمارات الوطنية والبينية العربية، كل ذلك من الأسس والأولويات في المنطقة نحو تحقيق الاقتصاد المعرفي، ومكافحة البطالة، وتهيئة الأسباب لرفع معدلات النمووتجاوز التحديات القائمة. وإن المنطقة العربية يمكن أن تصل بعد وضع استراتيجية وطنية اقتصادية اجتماعية لكل دولة فيها، إلى التعاون المتكافىء بين شركاء التنمية (القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأكاديميا)، وإلى التوافق على «نهضة تنموية اقتصادية واجتماعية وثقافية عربية شاملة.»[١٢]

---

(١٠) د. عدلي قندح: «دور البنوك ومؤسسات التمويل في التمكين الاقتصادي للمرأة بالتركيز على حالة الأردن»، عمّان، جمعية البنوك في الأردن، حزيران ٢٠١٦، ص ٣٤-٣٥.

(١١) ينظر «ديناميكية أسواق العمل العربية .. التحولات ومسارات التقدم»، مصدر سابق، ص١٥.

(١٢) ينظر «الميثاق الاقتصادي العربي»، مصدر سابق، ص٣٦.

الشمـول المالـي في الأردن والعالـم العـربي

د. عبد المهـدي العـلاوي*

أولاً : تعريف الشمول المالي

الشمول المالي هو تمكُّن الأفراد والشركات من إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم مثل (المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين) ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

وتعرِّف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي Financial Inclusion بأنه «العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي Financial and Social Stability. وبينت التجربة الدولية أن آلية السوق فشلت بصورة تلقائية في إيصال المنتجات والخدمات المالية للفقراء والمناطق النائية في الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، مما حدا بالمؤسسات الرقابية على القطاع المالي إلى تبني سياسات إلزام وتحفيز لمزودي الخدمات

* رئيس جمعية الأمان للتوعية بالخدمات المالية والمصرفية، خبير مالي ومصرفي، وعضو منتدى الفكر العربي/ الأردن.

المالية لإيصال منتجاتهم وخدماتهم لجميع الشرائح والأماكن دون تمييز، وإلى قيامها بتنفيذ حملات تثقيف عامة لجذب وتشجيع الفقراء والنساء والشباب لاستخدام المنتجات والخدمات المالية.

بالرغم من الجهود العالمية لتحسين وزيادة المؤسسات والأفراد البالغين للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية إلاّ أنها أقل من الطموحات، فحوالي ٢,٥ مليار من المستهلكين الماليين لا يتعاملون مع البنوك والمؤسسات المالية، ففي الدول المتقدمة تزيد نسبة المتعاملين مع البنوك على ٩٠٪ بينما تبلغ في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حوالي ٢٠٪ حتى العام ٢٠١٤.

ثانياً: المبادئ العامة لحماية عملاء المؤسسات المالية

شهدت العقود الأربعة الأخيرة تطورات ناشطة في جميع فروع القطاع المالي، تجسدت بطرح الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، التي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، وقدرة على إدارة مخاطر استخدامها. وهنا ظهرت الحاجة للتثقيف المالي بالأخص للسكان من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار، لتعريفهم بمكاسب المنتجات والخدمات المالية الجديدة ومخاطرها، وكيفية اختيار واستخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه الأسر محدودة الدخل والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بفعالية لتحقيق النمو وزيادة الشمول المالي.

في العام ٢٠١١، قامت مجموعة العشرين – من خلال فريق مختص– بوضع المبادئ العامة لحماية عملاء المؤسسات المالية بحيث تستعين تلك المؤسسات بهذه المبادئ في جميع أنحاء العالم، لتطوير أنظمتها المالية الخاصة بالعملاء، أو ينبغي على البنوك توفير نسخة ورقية مجانية لمبادئ حماية العملاء في فروعها وتسليمها لعملائها في بداية التعامل معهم، أو عند حصولهم على منتج أو خدمة جديدة، كما ينبغي إدراجها في موقع البنك الإلكتروني، وهي في إيجاز:

١- مسؤوليات المؤسسات المالية

(١) المعاملة بعدل وإنصاف: ينبغي على البنوك التعامل بعدل وأمانة وإنصاف مع العملاء في جميع مراحل العلاقة بينهما.

(٢) الإفصاح والشفافية: ينبغي على البنوك تحديث معلومات الخدمات والمنتجات المُقدمة للعملاء، بحيث تكون واضحة ومُختصرة سهلة الفهم ودقيقة وغير مُضلّلة، ويمكن الوصول لها دون عناء.

(٣) التثقيف والتوعية المالية: ينبغي على البنوك وضع برامج وآليات مُناسبة لتطوير معارف ومهارات العملاء الحاليين والمستقبليين، ورفع مستوى الوعي لديهم وتمكينهم من فهم المخاطر الأساسية.

(٤) سلوكيات وأخلاقيات الأعمال: يُعتبر البنك المسؤول الأول عن حماية مصالح العميل المالية.

(٥) الحماية ضد عمليات الاحتيال: ينبغي على البنوك حماية ومراقبة ودائع العملاء والمدخرات وغيرها من الأصول المالية، ووضع أنظمة رقابية ذات مستوى عالٍ من الكفاءة والفعالية، للحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة الاستخدام.

(٦) حماية خصوصية المعلومات: ينبغي حماية معلومات العملاء المالية والشخصية.

(٧) معالجة الشكاوى: ينبغي على البنوك توفير آلية مناسبة للعملاء لتقديم شكواهم بحيث تكون واضحة وفعالة ودون تأخير.

(٨) المُنافسة: ينبغي أن يتاح للعملاء القدرة على البحث والمقارنة بين أفضل الخدمات والمنتجات ومقدميها وإمكانية التحويل بينها بسهولة ووضوح وبتكلفة معقولة.

(٩) الأطراف الثالثة: على البنوك التأكد من التزام الجهات الخارجية التي يتم إسناد مهام لها بمتطلبات السرية، وأنها تتحمل مسؤولية حمايتهم. فمقدمو الخدمات المالية هم المسؤولون عن الإجراءات التي يتم اتخاذها نيابة عن البنوك أو العملاء.

(١٠) تضارب المصالح: ينبغي أن يكون لدى البنك سياسة مكتوبة بشأن تضارب المصالح، وعندما يحدث تضارب في المصالح بين البنك والطرف الثالث فينبغي الإفصاح عن هذه الحالات.

(١١) التأكد من معلومات العملاء: ينبغي على البنوك الحصول على المعلومات الخاصة بعملائها من خلال الوثائق الشخصية الرسمية والمعتمدة مثل (الهوية الشخصية، جواز السفر...إلخ).

٢ - حقوق المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية

على البنوك والمؤسسات المالية إعداد لائحة بحقوق العملاء وواجباتهم يتم فيها لفت نظرهم إليها، ومن أهمها ما يلي:

(١) الاطلاع على أحكام وشروط وتفاصيل المنتج أو الخدمة.

(٢) الحصول على شرح واضح ووافٍ ومبسط من الموظف المعني عن الخدمات والمنتجات الماليّة التي تحتوي على مستويات مختلفة من المخاطر.

(٣) الحصول على إجابة عن أية أسئلة بشأن أي بند أو شرط غير واضح بطريقة مهنيّة وواضحة.

(٤) الطلب بأن تكون اللغة العربية معتمدة في أي مستند أو مراسلة أو معاملة مع المؤسسة المالية.

(٥) طلب الاطلاع والاستحصال مسبقاً على نسخة من كل مستند ووثيقة ونص مشار إليها في أي عقد يُراد توقيعه.

(٦) الحصول على نسخة من العقود والمستندات الموقعة منه والاحتفاظ بها من دون تحميله أي كلفة إضافية.

(٧) الطلب من المؤسّسة المالية تحديد الكلفة الفعلية للمنتج أو للخدمة.

(٨) حرية اختيار شركة التأمين من بين ٥ شركات على الأقل، مقبولة من المؤسسة المالية إذا كان الحصول على المنتج أو الخدمة مشروطاً بتقديم بوليصة تأمين.

(٩) الحصول على أي منتج أو أي خدمة إذا كان ذلك يتلاءم مع طلبه.

(١٠) الحصول دورياً على كشف مفصل لكل حساب مرتبط بمنتج أو بخدمة.

(١١) عدم التوقيع على نماذج فارغة أو غير مكتملة والتأكد من أن جميع الحقول المطلوبة والأرقام في النماذج التي قدمت له للتوقيع صحيحة ومكتملة.

٣ - مسؤوليات العملاء

ينبغي على البنوك تعزيز مسؤولية العملاء من خلال نشر برامج التوعية والتثقيف المستمرة المقدمة من البنوك مجتمعة عن المبادرات التي تقدّم. وتشمل مسؤوليات العملاء الآتي:

(١) الصدق عند تقديم المعلومات: قدم المعلومات الكاملة والدقيقة عند تعبئة أي نماذج خاصة بالبنك.

(٢) اقرأ بدقة كافة المعلومات التي قدمها لك البنك: سوف يتم تسليمك التفاصيل الكاملة بشأن الالتزامات المترتبة.

(٣) الاطلاع على هذه الالتزامات وتأكد من فهمك لها وقدرتك على الالتزام بها.

(٤) طرح الأسئلة: من المهم طرح الأسئلة على موظفي البنك لأي بند غير واضح أو شرط لم تتأكد منه.

(٥) معرفة كيفية تقديم الشكوى: على البنك أن يوفر لك التفاصيل بشأن تقديم الشكوى والإطار الزمني لموافاتك بالنتيجة.

(٦) استخدم الخدمة أو المنتج بموجب الأحكام والشروط: لا تستخدم الخدمة إلا وفقاً للأحكام والشروط المرتبطة بها.

(٧) عدم التعرض للمخاطر: تحتوي بعض الخدمات أو المنتجات المالية على مستويات متفاوتة من المخاطر، وينبغي على البنك شرحها لك بوضوح. لا تقم بشراء خدمة أو منتج عند الشعور أن المخاطر لا تلائم وضعك المالي.

(٨) تقديم طلب للحصول على المنتجات و/أو الخدمات المتلائمة مع احتياجاتك: ينبغي عليك التأكد من ملائمة المنتج لاحتياجاتك وعليك الإفصاح عن كافة التزاماتك المالية مع كافة الجهات مع قدرتك في الوفاء.

(٩) إبلاغ البنك فوراً بشأن العمليات غير النظامية في حال اكتشفت عمليات مجهولة على حسابك.

(١٠) عدم الإفصاح عن معلوماتك المصرفية: لا ينبغي أن تقدم، تحت أي ظرف، أي تفاصيل بشأن الحساب المصرفي أو أي معلومات أخرى بنكية أو شخصية دقيقة إلى أي طرف آخر.

(١١) استشارة البنك في حال مواجهة صعوبات مالية: في حال واجهت صعوبات مالية وغير قادر على تحمل أقساط الحد الأدنى المطلوب)مثل التمويل الشخصي وبطاقات الائتمان)، تستطيع مناقشة الخيارات المتاحة لإعادة جدولة المبالغ القائمة عليك والتي من خلالها تستطيع سداد هذه المبالغ.

(١٢) تحديث المعلومات: ينبغي تحديث المعلومات الشخصية الخاصة بك، ومنها معلومات الاتصال بحيث يكون التحديث مستمراً، وستكون مسؤولاً عن المعلومات التي لم تقم بتزويد البنك بها.

(١٣) عنوان البريد: استخدم عنوان البريد (البريد العادي والبريد الإلكتروني) وأرقام الاتصال الخاصة بك عند طلبها من البنك الذي تتعامل معه. لا تستخدم عناوين أخرى لا تخصك كالأصدقاء أو الأقارب فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى إفشاء معلوماتك المالية لهم.

(١٤) الوكالة الرسمية: كن حذراً عند منح وكالة رسمية لإنجاز تعاملاتك المالية. اعرف لمن تعطي صلاحية التصرف في أمورك المالية ومن يطلع عليها.

(١٥) عدم التوقيع على النماذج غير المكتملة: تأكد من اكتمال كافة الحقول المطلوبة والأرقام في النموذج الذي قدم لك للتوقيع. لا توقع على نماذج فارغة أو غير مكتملة.

(١٦) استعراض كافة معلوماتك: ينبغي عليك مراجعة جميع المعلومات التي سجلتها في نماذج العمليات لضمان عدم وجود أخطاء في رقم الحساب أو المبلغ أو بيانات المُستفيد. فالتوقيع الخاص بك هو الموافقة على محتوى النموذج.

(١٧) حقك في الحصول على نسختك: ينبغي على البنك تزويدك بنسخة من العقود والمستندات الموقعة منك والاحتفاظ بها في مكان آمن.

٤ - الخدمات الإلكترونية والصرافات الآلية

ساهم التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالي، فتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وانتشار حلول التكنولوجيا الرقمية له دور متزايد في تسريع عجلة الشمول المالي.

- أدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولا سيما انتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، إلى توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة، بتكلفة ومخاطر منخفضة:
  - الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى.
  - رقمنة المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حسابات المعاملات.
  - الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولاً مناسباً حتى للمناطق النائية.
  - زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلائم على نحو أفضل احتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.

وعلى البنوك/ المؤسسات المالية بهذا الخصوص مراعاة ما يلي:

(١) اتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من أن كافة القنوات المصرفية الآلية ووسائل الدفع الإلكترونية آمنة، وفي حال تكبد العملاء خسارة مباشرة نتيجة ضعف الضوابط الأمنية لهذه القنوات يتم تعويض العملاء عن أي خسائر.

(٢) توفير خط هاتف مجاني لمساعدة العملاء على سهولة الإبلاغ عن العمليات المشبوهة غير النظامية أو عمليات الدخول على بياناتهم أو حساباتهم.

(٣) إحاطة العملاء بكافة العمليات على حساباتهم (عمليات مدينة أو دائنة) فور حدوثها، عن طريق إرسال رسائل قصيرة مجانية إلى الهاتف النقال، وتطبيق أكثر من معيار من معايير التحقق من الهوية للخدمات الإلكترونية،

واتخاذ الحيطة والحذر بشأن عمليات الاحتيال الإلكتروني وفق تعليمات المؤسسة ذات العلاقة.

(٤) التحقق من أن كافة أجهزة الصرف الآلي والخدمات الإلكترونية لأخرى تلبي احتياجات العملاء وتؤدي إلى تسهيل إنجاز التعاملات المصرفية وفق أحدث السبل.

(٥) معالجة المطالبات المرتبطة بعمليات معترض عليها منفذة عن طريق أجهزة الصرف الآلي وفق التعليمات الصادرة من المؤسسة في هذا الشأن.

(٦) إجراء صيانة دورية لكافة أجهزة الصرف الآلي والتحقق من جاهزيتها واستمراريتها في جميع الأوقات.

(٧) استخدام تقنيات حديثة ومتطورة في مراقبة أداء أجهزة الصرف الآلي عن بعد والدفع الإلكتروني.

ثالثاً: معوقات الشمول المالي

أثبتت الدراسات وجود علاقة إيجابية بين مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد البالغين وبين امتلاك حساب جاري، فقد بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص، والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة والتي بدورها تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية.

على الرغم من أن عدة دول قد سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، لا سيما وأن إحصائيات البنك الدولي تشير إلى دخول أكثر من ٧٠٠ مليون بالغ للتعامل مع البنوك في العشرة سنوات الأخيرة، إلا أنه ما زال الكم الأكبر من تلك الحسابات خاملاً.

في ظل غياب المنافسة السليمة واللوائح التنظيمية الفعالة، يتم أحياناً تقديم الائتمان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه، ومن المؤكد أن تعزيز الائتمان دونما مراعاة للتكلفة يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

لا تزال الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من الناس، لأن مواطن النقص والقصور في الأسواق والحكومات رفعت تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها. وفي حالات كثيرة جعلت الخدمات غير متاحة بسبب العقبات التنظيمية والقانونية، وفيما يلي ملخص لأهم التحديات والمعوقات:

١- الدخل ومستوى التعليم

• نسبة كبيرة من السكان البالغين ما يزالون غير قادرين أو غير راغبين في استخدام الخدمات والمنتجات المالية، ويترافق هذا الواقع مع وجود فجوة معرفية في أوساط السكان البالغين، بما في ذلك حملة الثانوية العامة وخريجي الجامعات. لذا يمكن الافتراض أن فرص التوسع الأفقي ما تزال كبيرة جداً أمام مقدمي الخدمات في حال تمت معالجة تلك العقبات.

• يئنّ عدد ليس بالقليل من سكان الوطن العربي من لدغات الفقر، حيث وصل عدد الفقراء إلى ٣٩ مليون عربي منهم ٦,٨ مليون عربي يعيشون بدخل أقل من ١,٢٥ دولار يومياً حسب ما جاء به تقرير التنمية البشرية العالمي للأمم المتحدة، الذي كان تحت عنوان «الثروة الحقيقية للأمم». وأكدت الدراسة أن ظاهرة عدم التعامل مع البنوك ترتبط بانعدام المساواة في الدخل.

٢- الثقافة الدينية

وفقاً لمسح أجراه معهد غالوب، فإن ٩٥٪ من البالغين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتبرون أنفسهم ملتزمين دينياً. وقد أدى هذا المزج بين هاتين الحقيقتين (ارتفاع مستوى الفقر والتدين) إلى زيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي، باعتباره أداة للحد من الفقر وزيادة الشمول المالي من خلال زيادة أعداد المتعاملين مع البنوك بين مسلمي المنطقة من الملتزمين دينياً، ولا تتجاوز نسبة من يعزون عدم امتلاك حسابات بنكية رسمية في بلدان أخرى خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أسباب دينية ٤ ٪، فإن هذه النسبة تصل إلى حوالي ١٢٪ في المنطقة.

وفيما يلي ملخص لإحجام الناس عن التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية في العالم العربي

	الكل (٪)	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	بقية العالم (٪)
لديه حساب في إحدى المؤسسات المالية الرسمية*	٥٠	١٨	٥١
ليس لديه حساب بسبب..			
أسباب دينية	٥	١٢	٤
المسافة	٢٠	٨	٢١
ارتفاع تكلفة الحساب	٢٥	٢١	٢٦
نقص الوثائق والمستندات	١٨	١٠	١٩
انعدام الثقة	١٣	١٠	١٤
قلة المال	٦٥	٧٧	٦٤
أحد أفراد الأسرة لديه حساب بالفعل*	٢٣	٩	٢٤

(المصدر: قاعدة البيانات العالمية للاشتمال المالي)

٣- عدم تمكين المرأة، الشباب، المؤسسات الصغيرة والمهجّرين

من الجدير بالذكر أن المكاسب التي يوفرها الشمول المالي للنساء والشباب والمؤسسات الصغيرة والنازحين ومشاركتهم الاقتصادية بوجه أعم، تأكّدت من خلال الأبحاث ودراسة الوثائق. واثنتان من هذه المصادر الكثيرة هما:

- دراسة صندوق النقد الدولي عن المساواة بين الجنسين والمشاركة في قوة العمل والتي تشير تقديراتها إلى أنه في بلد مثل مصر سيؤدي رفع مشاركة الإناث في قوة العمل مثل الذكور إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي إلى ٣٤ ٪. ومن الواضح أن الحصول على الخدمات المالية أحد السبل لتمكين النساء من بدء أنشطة أعمال خاصة بهن وتنميتها.
- الأموال التي تتحكَّم فيها النساء تُنفَق على الأرجح على متطلبات الأسرة (حسب دراسة عن تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية) مثل الطعام والمياه، وكذلك تحسين المستوى المعيشي للأطفال، بما في ذلك المصاريف المدرسية والرعاية الصحية. والإنفاق على التعليم ومستوى معيشة الأطفال مُؤشِّر مهم للنمو والتنمية في المستقبل، وهو درس استخلصه العالم من كثير من البلدان الآسيوية سريعة النمو.

• كما أن تمكين وصول الشباب وصغار رجال الأعمال إلى الخدمات المالية يسرِّع في زيادة نسبة الشمول المالي في البلدان العربية، خاصة وأن النسبة الأعلى من عدد السكان هي في سن الشباب، وهم الأكثر والأقرب لاستعمال التكنولوجيا الحديثة، لذا يتطلب وضع سياسات وخطط خاصة بتثقيف الشباب في المراحل الدراسية، وتعديل القوانين لتمكين من هم في سن ١٥ فأكثر من فتح حسابات لدى البنوك والمؤسسات المالية.

• من جانب آخر فإن اتاحة الخدمات المالية بسهولة وبتكلفة متدنية جداً لمن ترك بلاده عنوة سواء في المخيمات أو خارجها، فإن ذلك يساعد على تسهيل تمكينهم اقتصادياً ضمن الرقابة المالية المطلوبة، مما يقلل من نسبة غير المتعاملين مع البنوك ويحسن من نسبة الشمول المالي بشكل ملموس.

٤ – تكلفة وجودة الخدمة

لا شك في أن العدالة وعدم المبالغة في تكلفة الخدمات المالية وسرعتها وتوفرها في جميع مواقع وجود شرائح المجتمع، بالإضافة إلى سهولتها والبعد عن الروتين واستمراريتها تساعد على الإقبال عليها وتقبّلها من الجمهور، مما يساعد على النمو المتسارع في زيادة الشمول المالي، وهنا يظهر دور بارز وفعّال للشركات المقدمة لخدمات الدفع الإلكتروني والهاتف النقال، لما تتميز به من سرعة وسهولة وتكلفة متدنية لقاء تقديم الخدمات للجمهور.

رابعـاً: الشمول المالي في العالم العربي

صدرت مؤخراً دراسة عن اتحاد المصارف العربية (العدد٤٣٧) تقول (لا تزال المنطقة العربية في أدنى المستويات عالمياً، لجهة الشمول المالي الذي يُعتبر عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين المعيشة وتمكين المرأة، ولتمويل المشروعات الصغيرة والحد من الفقر وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو، ولذلك ولغيره من الأسباب نجد أن المنطقة العربية هي الوحيدة في العالم التي ازداد فيها الفقر منذ العام ٢٠١٠). والسؤال الذي يفرض نفسة هو: إلى أي مدى ستنجح الدول العربية في تحسين نسبة الاشتمال المالي في ظل الظروف

الصعبة التي تمر بها المنطقة؟ لا شك أن النمو السكاني غير الطبيعي نتيجة النزوح لبعض الدول العربية مثل الأردن ولبنان تتأثر سلباً، وتزيد التحديات أمامها لتحسين نسبة الشمول المالي.

يشير تحليل البيانات المتاحة من المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية – على النحو المبين في تقرير مشترك (بالإنجليزية) للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب) وصندوق النقد العربي بشأن قياس تعميم الخدمات المالية في العالم العربي – إلى طلب كبير غير ملبَّى على الخدمات المالية. ويظهر التحليل أن ٧٠٪ من البالغين في المنطقة يفتقرون إلى إمكانية فتح حساب أساسي، ويقارب هذا الرقم ٨٠٪ في البلدان النامية في المنطقة. ويوضّح التحليل أيضاً أن كثيراً ممن لا يملكون حسابات مصرفية مواطنون ناشطون اقتصادياً، وذلك حسب إفادة ٩٢ مليون شخص عن اقتراضهم الأموال بشكل غير رسمي. وتشير هذه الأرقام مجتمعة إلى أن مقدمي الخدمات المالية أمامهم فرصة لتلبية طلب هائل في أنحاء العالم العربي، بما في ذلك في البلدان ذات الأسواق المالية الأكثر نشاطاً نسبياً.

من بين الظواهر البارزة في بيانات الشمول المالي في الدول العربية وجود فجوة واسعة بين الذكور والإناث في استخدام المنتجات والخدمات المالية الرسمية. فباستثناء الجزائر التي زادت فيها نسبة اقتراض النساء من المصارف التجارية عن نسبة اقتراض الرجال، بلغت الفجوة أكثر من الضعف في العراق، السعودية، الصومال، الإمارات العربية وفلسطين، وكانت الفجوة أقل نسبياً في بقية الدول العربية.

في العقد الأخير طرأ تحسن لدى معظم الدول في مجال الاشتمال المالي كما تظهر البيانات الصادرة عن البنك الدولي والتي لخصها منتدى الاستراتيجيات الأردني بالجدول اللحق وبلغت ٦٩٪ عام ٢٠١٧ وكانت ٥١٪ عام ٢٠١١ أي أن ٣,٨ مليار شخص في العالم أصبحوا يمتلكون حسابات لدى المؤسسات المالية، ولا يزال عدد الأشخاص الذين ليس لهم أي تعاملات مع البنوك ينخفض، حتى عند حساب النمو السكاني.

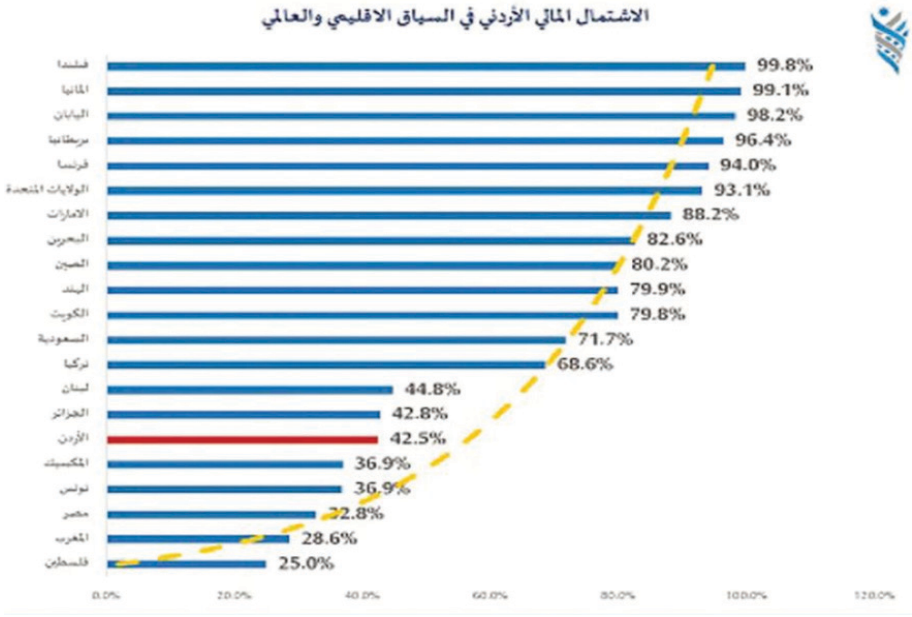

خامساً: الشمول المالي في المملكة الأردنية الهاشمية

- تشير التقارير الصادرة عن (جلوبال فندكس) البنك الدولي لعام ٢٠١٧ إلى تحسن المملكة الأردنية الهاشمية إلى الضعف تقريباً (للبالغين فوق سن ١٥ عاماً) وبلغت ٤٢,٥ ٪عما كانت علية وهي ٢٤,٦ ٪ عام ٢٠١٤، وهنا يجب أن نحيي ونثمّن الجهود التي يبذلها البنك المركزي الأردني منذ سنوات، وآخرها إطلاق استراتيجية المملكة للاشتمال المالي في أيلول ٢٠١٦ حتى حصلت الأردن على هذا التقدم وستتحسن بأذن الله أكثر خاصة وأن المركزي والبنوك الأردنية وبعض المؤسسات المالية يقومون بالتوعية المالية لدى الشباب وخاصة الجامعات لتشمل مليونين من المستهدفين.

- ما زال الأردن يعاني من الفجوة الجندرية بين الجنسين في الاشتمال المالي والتي تبلغ ٣٠ ٪، وهي من أعلى النسب في المنطقة المجاورة، في حين حقق الأردن ٤٦,١ ٪ في الشمول المالي للمناطق الريفية، وهي أعلى بكثير من النسبة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبالغة ٣٦,٩٪، أما بخصوص الخدمات الإلكترونية فوصلت المملكة لنسبة ٣٢,٥٪ وبنمو ١٥٠٪ عن عام ٢٠١٤ والمعدل العالمي ٢٩,٢٪. وتكاد تكون هذه النتائج فريدة عالمياً.

- انضم البنك المركزي الأردني لتحالف الشمول المالي في ٢٢ نيسان من عام ٢٠١٦ (اتفاق مايا). كما أدى دوراً محورياً في استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي. ومن الأمثلة الهامة التي ركز عليها في مجال الابتكارات: التوافقية العالية في أنظمة الدفع صغيرة الحجم، وأتمته المدفوعات مثل تحويل الأموال ودفعات الفواتير، وتوفير أنظمة وحلول مبتكرة للتعريف بالشخصية بحيث تساعد على شمول نسبة أكبر من الفئات الأقل حظاً، من المستبعدين، والفقراء في المناطق النائية، والنساء والأشخاص المهجرين قسرياً.

- أعلن البنك المركزي الأردني ضمن التزام مايا للشمول المالي أحد عشر التزاماً، بحيث شمل هذا الالتزام مجموعة من المواضيع الهامة مثل: حماية المستهلك المالي، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، الثقافة المالية والتعليم المالي، الخدمات المالية الرقمية، التمويل والتأمين الأصغر، البيانات المتعلقة بالشمول المالي.

الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (٢٠١٨-٢٠٢٠)

بدأ البنك المركزي الأردني منذ عام ٢٠١٢ بمتابعة المستجدات والتطورات الإقليمية والعالمية في مجال تعزيز الشمول المالي، وبدأ في عام ٢٠١٥ التحضير لصياغة وإعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي٢٠١٨-٢٠٢٠ بالتعاون مع عدد كبير من الشركاء الرئيسيين من القطاعين العام والخاص، بحيث استهدف بشكل خاص رفع نسب الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، والشباب، والنساء واللاجئين والشركات الصغيرة والمتوسطة، بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتوازي مع أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة.

الغاية من إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:

ظهرت الحاجة وراء تطوير وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للملكة الأردنية الهاشمية، بسبب العديد عدد من العوامل الرئيسية المترابطة، منها:

- النسبة المرتفعة للأشخاص المستبعدين مالياً: طبقاً للدراسة التشخيصية التي أجريت عام ٢٠١٧، فإن ٦٧ ٪ من الأردنيين فوق سن الـ ١٥ عاماً لا يستطيعون الوصول للخدمات المالية الرسمية حسب نسبة امتلاك الحسابات، كما أن ٣٨٪ من البالغين مستبعدين من أي خدمات مالية رسمية، و٢٤,٨ ٪ من البالغين مستبعدين بشكل تام من أي خدمات مالية رسمية وغير رسمية، بالإضافة إلى أن غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقيدة مالياً.

- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: ستساهم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة بما يتماشى مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي واستراتيجية ورؤية المملكة ٢٠٢٥، بحيث ستنعكس الآثار الإيجابية للمساواة والمستوى المعيشي الأفضل ضمن العديد من المحاور منها:

(أ) حشد وتوفير مصادر جديدة وكافية للتمويل، وتوفير مجموعة من الخدمات المالية، للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعاني تقييداً مالياً، بشكل يساهم في خلق المزيد من فرص العمل، خاصة لذوي الدخل المحدود ونسبة كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل.

(ب) تعزيز المساواة بين الجنسين؛ وذلك بتقليص الهوة الجندرية بجانب التمويل بما يساهم إيجاباً بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع.

(ج) زيادة فرص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية للاجئين، مما يقلل من أوجه التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك بتعزيز اعتمادهم على ذاتهم وتمكينهم من المساهمة في النشاط الاقتصادي.

(د) وصول مختلف الخدمات المالية لكافة المناطق في المملكة، بما فيها المناطق النائية بشكل يساهم إيجاباً في تقليل أوجه التفاوت وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء المملكة.

الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن لتحقيق هدفين رئيسيين، هما:

(١) رفع مستوى الاشتمال المالي من ٦ , ٢٤ ٪ مقاساً بعدد البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية (وفقاً لمؤشر Findex العالمي ٢٠١٤) إلى ٦ , ٣٦ ٪ بحلول عام ٢٠٢٠ (تحقق هذا الهدف وتم تجاوزه كما أشرنا آنفاً).

(٢) تقليص الهوة الجندرية من ٥٣ ٪ إلى ٣٥٪.

محاور الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي

التثقيف المالي، حماية المستهلك المالي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خدمات التمويل الأصغر، المدفوعات الرقمية.

سادساً: التوصيات

مما سبق نستطيع أن نلخص إلى أهم التوصيات:

(١) تركيز الجهود لتقليص الفجوة بين الرجال والنساء في استخدام الخدمات والمنتجات المالية، وتحفيز ابتكار خدمات ومنتجات مالية تستهدف المرأة والشباب وزيادة ثقافتهم ووعيهم المالي، ومعرفتهم عن الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية وأهمية الادخار.

(٢) تطوير الخدمات والمنتجات المالية لقطاع صغار التجار ومتوسطي الدخل والتمويل الأصغر، مما يتطلب رسم سياسات تستهدف هذه الفئات لزيادة الشمول المالي.

(٣) زيادة انتشار فروع مزودي الخدمات والمنتجات المالية بين الأفراد البالغين وخاصة المناطق النائية ومخيمات اللاجئين وزيادة نقاط البيع، واستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني.

(٤) تعريف الأفراد البالغين بالحقوق والواجبات المرتبطة باستخدام الخدمات والمنتجات المالية، والجهات الرقابية المسؤولة عن مزودي الخدمات وطرق ووسائل التقدم بالشكاوي وتدعيم دور مؤسسات حماية المستهلك المالي.

(٥) من أجل تعزيز الاشتمال المالي على نحو رشيد، يتوجب على واضعي السياسات تحسين معايير الإفصاح عن المعلومات وتشجيع الخدمات المالية المبتكرة والجيدة التصميم التي تعالج أوجه النقص والقصور في الأسواق، وتلبي احتياجات المستهلكين وتساعد على تذليل بعض العقبات السلوكية.

(٦) على واضعي السياسات العمل على تحسين إمكانية الحصول على الخدمات المالية بتبني تقنيات جديدة لا تقتصر على الأنشطة المصرفية عبر الهاتف المحمول، ولكن تمتد إلى مبتكرات أخرى مثل التعرف على هوية المقترض على أساس بصمات الأصابع ومسح حدقات العيون أو الوجه، مع الموازنة بين توفير حوافز لابتكار ووسائط دفع جديدة وتفعيل المنافسة وضمان الأمان والسرية.

(٧) التعليم المالي المعتاد والمستند إلى الفصول الدراسية والموجه إلى فئة معينة من السكان يكون أثره ضئيلاً، وحيث إن الاشتمال المالي الرشيد يتطلب من المستهلكين أن يتفهموا التمويل بشكل أفضل، يتوجب تفعيل التعليم المالي من خلال اللحظات الحاسمة في حياة الإنسان مثل: بدء شغل وظيفة جديدة أو طلب قرض، أو من خلال الرسائل المالية المنشورة على شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها.

(٨) لا بد من التنسيق بين الجهات الرسمية في الدولة مع مؤسسات القطاع الخاص من بنوك وجمعيات وهيئات، لتوزيع الأدوار في مجال التطبيق للتوعية بالثقافة المصرفية والمالية ومحاربة بؤر الفقر والبطالة.

- المراجـع

١- البنك المركزي الأردني ـــ عمّان، (نشرات، تعليمات ودوريات).

٢- اتحاد المصارف العربية ـــ بيروت، (دراسات وأبحاث).

٣- البنك الدولي – واشنطن، (دراسات ودوريات).

٤- سلطة النقد الفلسطيني – رام الله، (دراسات ونشرات).

٥- الشبكة الإلكترونية، المجلات والدوريات والنشرات الدولية والإقليمية.

٦- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS).

٧- صندوق النقد العربي (AMF) – الرياض.

٨- بوابة التمويل الأصغر (CGAP).

خرائط الشرق الأوسط الجديد والمسارات المتوقعة
(البُعد الاقتصادي)

د. أنور عادل الخفش*

تعيش المنطقة العربية تحديات ومتغيرات تستدعي استقراء آفاق المستقبل، لمساعدة صُنَّاع القرار والمختصين بالعمل على ما يخدم مصالح دول المنطقة، وأهمها الاستقرار السياسي الذي يحقِّق الأمن المجتمعي، وتعزيز مدركات أهمية النظرة الاستراتيجية، وزيادة الوعي بالتوجُّهات والتحوُّلات لدى الرأي العام.

فنتيجة للتطورات الاقتصادية التي مرَّت بها المنطقة، وارتباطها الاستراتيجي بالنظام العالمي الجديد، وبعد مرور مائة عام على تفاهمات سايكس-بيكو، ودخول أمريكا وروسيا في تفاهمات جديدة، فقد انعكس هذا على طبيعة الصراع الاستراتيجي وبناء التحالفات الإقليمية والدولية، فنحن الآن على مشارف عتبات عصر جديد ومتغيرات اقتصادية وسياسية متسارعة وتفاهمات دولية سريَّة.

وندرك جميعاً أننا لا نستطيع تغيير الجغرافيا، ولا بد لنا من التعامل معها ضمن مرتكزات الصراع، التي تعتمد أيضاً على الديموغرافيا والطاقات والموارد

* رئيس مرصد برنامج الاقتصاد السياسي/الأردنّ.

الاقتصادية. كما نلحظ أن أمريكا انتهجت استراتيجية جديدة مع خصومها الروس وكوبا وإيران، وتم فتح صفحة جديدة من التعامل معهم تنتهج سياسة التفاهم والتعاون والتنسيق الأمني والسياسي والاقتصادي. فالصين وروسيا وإيران اليوم ليست كما قبل عشر سنوات؛ إذ إنَّ اقتصادياتها تحقق نمواً من ٧٪ إلى ١٠٪ سنوياً، وتسير في الطريق نحو وضع اقتصادي متقدِّم يضعها في مقدمة القوى الاقتصادية العالمية. فأين العرب من بناء القدرات الاقتصادية والسياسية؟ ولماذا لا تحذو الدول العربية لبناء علاقات تعاون مع دول الإقليم؟ وهل نستطيع القول إن العالم خرج فعلاً من حقبة أحادية القطب ونهاية الهيمنة والاستبداد ولوجاً إلى عصر الأنسنة والتشبيك والتعاون الدولي؟

لا بدّ من مدارسة المخاطر السياسية والمتغيرات الإقليمية ومحاولة تشخيص واقع الحال والمستجد وانعكاساته على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. والعمل لتلبية مصالح الشعوب العربية، وصونها بعد احتلال العراق وتدمير التوازنات الاستراتيجية في المنطقة.

نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» مقالاً قالت فيه: إنَّ برنارد لويس المؤرخ البارز للشرق الأوسط قد وَفَّرَ الكثير من الذخيرة الإيديولوجية لإدارة بوش في قضايا الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب، حتى إنه يُعتبر بحقّ منظّراً لسياسة التدخل والهيمنة الأمريكية في المنطقة.

وتشير الدلائل إلى وجود سياسة خارجية جديدة لأمريكا قوامها الاستغناء عن بعض حلفائها والبحث عن حلفاء جدد، وفق آليات عمل جديدة دولياً، في إقليم الشرق الأوسط وآسيا بشكل خاص، بدلالة دراسات أمريكية، تأخذ بالاعتبار وجود شرق أوسط جديد ما بعد إسرائيل، وفقدان النفط بُعده الاستراتيجي لأمريكا، وهو ما يحتاج لمزيد من الجهود المكثفة لمتابعة التحولات الجديدة في

السياسة الأمريكية لمراعاة متطلبات الجانب العربي، ودعم الحد الأدنى للحقوق العربية في تعاملها مع العملية السلمية، كما من الضروري تفعيل الدور الأوروبي، مع عدم القفز على الدور الأمريكي الأكثر تأثيراً وفعالية.

إن مضمون السلام الإسرائيلي من الناحية الاستراتيجية هو مشروع مسبوق بالتخطيط المُحكَم لتحقيق أهداف محددة منذ زمن، حيث أصدرت رابطة السلام في تل أبيب عام ١٩٧٠، دراسة مستقبلية - في ذلك الوقت- عنوانها: «الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠». وهي صيغة مشروع إسرائيلي يرتكز على المضمون الاقتصادي. وغنيٌّ عن الذكر أنه في غياب المشروع العربي المقابل لهذا المشروع سيظل دورنا محدوداً وهزيلاً، في ظل الدعم الأمريكي المتزايد لإسرائيل، بعد المقاطعة العربية ونتائجها التي أدت إلى فقدان إسرائيل لأسواقها الطبيعية من المنظور الجغرافي، نتيجة لعدم انفتاحها الاقتصادي على الأسواق العربية، فضلاً عن نفقات الأمن الباهظة، والحصار النفسي الذي تعانيه إسرائيل، بسبب عدم قبولها بالمنطقة. وهي الأسباب ذاتها التي كانت وراء تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق والمنظومة الشيوعية.

فأين العرب من التحولات الجيوسياسية والدراماتيكية المتسارعة؟ وما هو التهديد الاستراتيجي على الأمن القومي العربي؟ وما المطلوب لإعادة توجيه البوصلة إلى فلسطين والتنمية، ووضع المستوى المعيشي للمواطن العربي في سُلَّم الأولويات للحكومات؟ ومن يقف وراء مشروع الشرق الأوسط الجديد؟ ولماذا انفردت أمريكا بإقامة هذا المشروع دون التنسيق مع دول المركز العالمية؟

لقد اعتمدت الولايات المتحدة لسياساتها المستقبلية مشروعَ برنارد لويس لتقسيم الدول العربية والإسلامية. ففي عام ١٩٨٠م والحرب العراقية الإيرانية مستعرة، صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي «بريجنسكي» بقوله: «إن المعضلة

التي ستعاني منها الولايات المتحدة من الآن «١٩٨٠»، هي كيف يمكن تنشيط حرب خليجية ثانية تقوم على هامش حرب الخليج الأولى التي حدثت بين العراق وإيران، تستطيع أمريكا من خلالها إعادة ترسيم حدود «سايكس- بيكو».

وبتكليف من وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» بدأ «برنارد لويس» بوضع مشروعه الشهير الخاص بتفكيك الوحدة الدستورية لمجموعة الدول العربية والإسلامية كلًّا على حدة، ومنها العراق وسوريا ولبنان ومصر والسودان وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان والسعودية ودول الخليج ودول الشمال الإفريقي...إلخ، وتفتيت كلٍّ منها إلى مجموعة من الكانتونات والدويلات العِرْقيَّة والدينيَّة والمذهبيَّة والطائفيَّة، وقد أرفق بمشروعه المفصَّل مجموعة من الخرائط المرسومة تحت إشرافه، تشمل جميع الدول العربية والإسلامية المرشَّحة للتفتيت، بوحي من مضمون تصريح «بريجنسكي» مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس «جيمي كارتر».

وفي عام ١٩٨٣ وافق الكونجرس الأمريكي بالإجماع في جلسة سرية على مشروع الدكتور «برنارد لويس»، وبذلك تمّ تقنين هذا المشروع واعتماده وإدراجه في ملفات السياسة الأمريكية الاستراتيجية لسنوات مقبلة. وقد طوّر «لويس» روابطه الوثيقة بالمعسكر السياسي للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة منذ سبعينيات القرن العشرين؛ إذ يشير «جريشت» من معهد العمل الأمريكي إلى أن «لويس» ظلّ طوال سنوات «رجل الشؤون العامة».

فهل هناك تحول استراتيجي في النظام الدولي والمنطقة؟

إنَّ القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أمريكياً بامتياز، ولن تسمح أمريكا لروسيا وللصين بالوصول إلى مرتبة القطبية، وستكون ثمة تسوية دولية وإقليمية تحكمها استراتيجية المصالح، وسيشهد العالم هيكلة جديدة للنظام

الدولي، تكون فيه أمريكا وروسيا والصين وألمانيا وفرنسا دول المركز العظمى. أما دول الأطراف الإقليمية، فهي الهند وإيران وتركيا وكوريا والبرازيل، في حين ستكون إسرائيل دولة (وظيفية). وستتم هيكلة النظام الدولي عبر صفقات السلاح وتدفق الرساميل والاستثمارات والتجارة العالمية، والصراع على المواد الخام والطاقة، في ظل دور لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي عبر المبادلات المالية (العملات والحوالات والتقاصّ المالي). وستستمر حرب الأطراف بالوكالة، ما دامت الشراكة مشكوكاً فيها ومضطربة بين أمريكا والاتحاد الأوروبي، وبين تركيا والاتحاد الأوروبي، وسيرافق كل هذا أشكال غير تقليدية للسياسات الاقتصادية المقيِّدة لحرية التجارة العالمية لكبح جموح الصين، فضلاً عن تزايد النزعة القومية وصعود قوى اليمين المتشدد في أمريكا والغرب، اعتماداً على الذكاء الاصطناعي الذي سيغير من طبيعة الحروب القادمة. فانسداد أفق التسوية مع إسرائيل وراء أسباب تعثر تسوية الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، واعتماد الخيار الصامت والدبلوماسية السرية، من خلال توظيف العمليات التآمرية في إدارة الصراعات الدولية مع وجود قنوات خفية للتواصل غير معلنة، وإبرام الصفقات الدولية لمئة عام قادمة.

وإزاء كل هذه التحولات ستواجه المنطقة العربية مجموعة من التحديات المستقبلية، نتيجة الفراغ السياسي الاستراتيجي وغياب مشروع ورؤية مستقبلية، وإهمال جيل الشباب، والاستئثار والاحتكار السياسي والتهميش والاستبعاد، وسوء توزيع الثروة، والخلل في عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، علاوة على المشكلات الداخلية للأقطار العربية ودول الجوار والإقليم، وضخامة الإنفاق العسكري والأمني واعتباره أولوية للاستقرار على حساب التنمية والاستثمارات. إنَّ عدم إيلاء الإصلاح السياسي والاجتماعي سيؤدي إلى فقدان الحاضنة المجتمعية للدولة، فأسباب الربيع العربي ونتائجه لم تزل قائمة ولم تنتهِ بعد.

لقد أضحت الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني عاجزة عن استيعاب الشباب وتقديم برامج إصلاحية لهم، في ظل وجود برلمانات لا تحقق أبعاد المشاركة السياسية، أو إعلام قادر على تشكيل رأي عام أو صناعة حدث، وتعزيز مفهوم دولة المواطنة.

إنَّ نقص أو عدم وجود الحرية والديمقراطية يتطلب إجراء انتخابات نزيهة، تعزِّز مبدأ تداول السلطة، وتدعم دولة المؤسسات والقانون التي عنوانها التنمية الاجتماعية والمساءلة والمحاسبة. كما ينبغي تطوير أدوات ووسائل المعرفة؛ التعليمية والعلمية. ففي الوطن العربي ما يزيد على عشرة ملايين طفل لم يلتحقوا بالمدارس على الإطلاق، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التراجع في حقول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ولا يخفى ما للبطالة وعدم مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية من أثر في تراجع النمو الاقتصادي، طالما بقي ما يزيد على نصف السكان غير منتج.

عالم بلا إسرائيل

في دراسة نشرت عام ٢٠٠٥ صادرة عن معهد الأبحاث الدولية لصالح وحدة الدراسات الاستراتيجية في الخارجية الأمريكية، تساؤل عمّا إذا كانت الولايات المتحدة المتحررة من حليفها المرهق، ستجد نفسها فجأة محبوبة في العالم الإسلامي. وأكدت الدراسة أنَّ المسالة الفلسطينية ليست بؤرة النزاع في الشرق الأوسط، بل المشكلة في توزيع الموارد الطبيعية هو الصراع الخفي بين الدول العربية، التي تسود الاختلافات الإيديولوجية بينها، فضلاً عن الاختلاف في هيكل الدولة والسلطة والمجتمع. فالصراع أعمق من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي

الذي تعمَّق بحرب العام ١٩٦٧، ذلك أنَّ وجود الاحتلال الإسرائيلي هو ذريعة لعدم ولوج الدول العربية في الحداثة وإقامة دولة المؤسسات والقانون، ما يعني أنَّ الديمقراطية عنصر معطّل لتحرير الأراضي المحتلة.

لكن بالمقابل فإنَّ مقارنة نصيب الفرد في إسرائيل من المعونات الأمريكية والوكالة اليهودية يعادل ٥-٨ أضعاف متوسط الدخل في غالبية الدول العربية. ومع ذلك فإنَّ المقاطعة العربية وعدم نجاحها في التطبيع مع بعض الدول العربية يحرمها من الأسواق القريبة من المنظور الجغرافي، ويؤكّد عدم القبول بها في المنطقة، كون الصهيونية سنداً للشرعية القومية اليهودية القائمة على القهر العنصري. وهي العناصر ذاتها التي كانت كامنة وراء تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره. وبالتالي فإنَّ الحل الوحيد في الاستراتيجية الأمريكية هو إحداث نظام شرق أوسطي جديد.

فما مواقف الأطراف الفاعلة في الصراع إذا استثنينا سيناريو الحسم العسكري؟

من المؤكَّد أنه بعد الاتفاق النووي الإيراني ستعتمد الاستراتيجية الأمريكية الشاملة على مواجهة التمدد والهيمنة الإيرانية في المنطقة، انطلاقاً من العمل على تنفيذ الاتفاق النووي بصرامة، وتقديم الدعم لحكومة العبادي العراقية، وتوفير لفرص للتوصل لحل سياسي في اليمن، والحد من التأثير الإيراني في الأحداث في سوريا، مع أن هذا يبدو صعباً ومعقَّداً. وكذلك ستعتمد السياسة الأميركية مزيداً من التنسيق الأمني بين الحلفاء الإقليميين.

ومع كل هذا تظلُّ التخوّفات قائمة من تحوّل ولادة الشرق الأوسط الجديد، إلى ما هو أكثر خطورة بولادة نظام عالمي جديد، في ظل المخرجات التي تنتج عن الصراعات المعقّدة في دول الإقليم. وهو ما يستدعي على وجه السرعة المبادرة إلى توحيد الجهود لمواجهة التحديات، وبحث السبل الكفيلة بإيجاد منظومة عمل وتعاون وتنسيق عربية جديد.

ولا توجد فكرة أفضل من تجذير الديمقراطية التي تؤمِّن تداول السلطة، وسيادة دولة المؤسسات والقانون والمساءلة، واحترام التعدُّدية والتنوُّع، وتغليب روح التسامح، وتوزيع السلطة والثروة بعدالة.

مسار التحوّل الديمقراطي
أبعاد «التمكين» وإشكاليّات «التغيير»

د. نادية سعد الدين*

المقدمة

تدخل مفاعيل ترسيخ الثقافة الديمقراطية، وتعزيز الحريات العامة، وتحقيق الإصلاح السياسي، وتنمية المشاركة الملتزمة بالسلمية والاحترام المتبادل، ضمن عناصر «البنية التحتية» الحاضنة للتحول الديمقراطي، وصولاً إلى المجتمع المدنيّ المطلوب، استناداً إلى أسس «الحق» و«الواجب» و«المسؤولية» التي تعدّ جوهر «المواطنة الفاعلة».

بيد أن العدالة، التي تعدّ الطريق الناجز نحو الدولة المدنية، تستقيم مع تحقيق الاندماج الاجتماعيّ على مستوى «الهوية» و«المواطنة»، مثلما تتوفر الحريات في ظل نظام ديمقراطي؛ بمعنى مجتمع ديمقراطي يمتلك حرية اتخاذ القرار والتعبير والرأي والاجتماع واختيار مكان العيش والعمل، والتنقل، والمشاركة السياسية في صنع القرار في ظل تعزيز حالة الحريات العامة وحقوق الإنسان، والمساءلة والرقابة، وتعزيز أدوار المؤسسات الدستورية والسياسية الرئيسية في الحكم؛ مجتمع تسوده العدالة والمساواة والحرية؛ إذ لا عدالة دون

* باحثة وأكاديمية في العلوم السياسية، مديرة تحرير في جريدة «الغد» /الأردنّ.

تحقيق اندماج اجتماعي على مستوى الهوية والمواطنة، فإطار العدالة والحرية والمساواة هو الدولة الوطنية بعيداً عن الهويات الفرعية.

ولا ينبغي هنا النظر إلى البناء الديمقراطي من منظور أحاديّ على أنه مجرد صياغة دستور ديمقراطي وإقامة مؤسسات، بالرغم من أهميتها، وإنما، أيضاً، تحقيق معادلة التوازن والتوافق بين التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي، فالمكونات الاجتماعية في أية دولة هي التي تهيء الظروف الموضوعية اللازمة لبناء الديمقراطية، التي لم تعد مجرد إجراءات سياسية أو حصيلة عددية لنتائج العملية الانتخابية، وإنما منظومة من القيم وأنماط التفكير، أيضاً، يتم بناؤها وفق أسس ثقافة الحوار الجادّ والتفاوض واحترام الآراء والاختلاف في وجهات النظر وتعزيز الشراكة الجمعية، بحيث ترتبط بالنسق الثقافي للمجتمع وتعتمد على قيم المواطنين ومعتقداتهم.

ولكن؛ عند حدوث «قطع» بين الهوية الوطنية الجامعة والسلوكيات المؤسسة لمنظومة قيمية ضيقة، تبرز أزمة هوية سياسية حادّة مع هويات «فرعية» و«ولاءات» أولية استبدلت الدين أو القبيلة أو العشيرة بالأمة وعاءً حاضناً للهوية والانتماء.

ويقع المحظور لدى تغذية وتحويل الهويات الثقافية والدينية للجماعات إلى هويات طائفية مسيسة وتجزيئية تُنتج هويتها «الفرعية» في إطار المؤسسات التقليدية المناقضة للهوية الوطنية، بما تجرّه من ويلات على السلم المجتمعي وتتسبب في عرقلة الاندماج وتهدد آفاق التنمية وتحقيق التقدم.

ويشكل دور الدولة عاملاً أساسياً في بروز تلك الظواهر السلبية بسبب تداعيات المشكلات الاجتماعية، والفساد والمحسوبية والواسطة، وانسداد آفاق الحوار والمشاركة، وضعف سيادة القانون والحريات العامة، والتمييز وعدم تكافؤ الفرص في مختلف المجالات الحياتية، من دون تغافل انعكاسات المتغيرات والأحداث الجارية في المنطقة، منذ العام ٢٠١١، التي أدخلت المشهد الإقليمي

العربي في أتون تفاعلات متناقضة، غير مستحدثة، ضمن ما يمكن وصفه بحالة «السيولة السياسية»، تزامناً مع دور القوى الإقليمية والدولية المضادّ.

ويحضر هنا غلبة المنظور الأمني على السياسي في التعاطي مع الحريات العامة، ومع الحراك الشعبي المطالِب بالإصلاح، وكأن ثمة تخيير بين الأمن والاستبداد، من جهة، والحرية والدماء، من جهة ثانية، تمثيلاً لما يحدث راهناً في المنطقة، أمام تغييب احتمال آخر بينهما.

ولأن ثمة إشكالية ما تزال عالقة دونما حسم حيال ديمقراطية المجتمع، وتجاه مسألة الحريات العامة وحقيقة المشاركة الفعلية في الحياة السياسية، وأهمية دور المجتمع المدني الذي يشكل «البنية التحتية» للديمقراطية، بحيث لا تكتمل الأخيرة دونه مثلما لا تتحقق التنمية دون ديمقراطية، فإن تأثير ذلك يصيب المنظومة القيمية والثقافية المجتمعية، حيث ما تزال الحدود الثقافية والأطر الاجتماعية التي ترسمها ثقافة المجتمع تشكل عوائق ديمقراطية.

بيد أن المجتمع عندما يصل إلى درجة من الوعي الديمقراطي، تصبح المواطنة جزءاً مرادفاً له؛ إذ من دون الديمقراطية والحرية وحق المشاركة لا يتمكن الأفراد من ممارسة مواطنيتهم، كما لا يتمكن المجتمع من التقدُّم.

وفي ضوء ما سبق؛ فإن البحث في متطلبات مسار التحول الديمقراطي المنشود، يستدعي بحث الإشكاليات المرتبطة «بالمرحلة الانتقالية» للتغيير، في النظام الإقليمي العربي، والمعوقات التي تقف حائلاً دون المضيّ في العملية الديمقراطية.

أولاً: إشكاليات «المرحلة الانتقالية» ودعائم الاستقرار

يمرّ نظام ما بعد التغيير، قياساً بمسار التحول الديمقراطي، بمرحلة انتقالية، غير محددة بسقف زمني، تتسم عادة بعدم الاستقرار وانعدام اليقين والصراع بين قوى الماضي وقوى التغيير والتجديد، وغياب الشعور بالأمن، لأن ما كان يتلاشى وما سوف يكون لم يتبين بعد.

وقد فسَّرت بعض النظريات التاريخية المراحل الانتقالية من زاوية نظر اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو تاريخية لما قبل وما بعد، وغالباً ما تكون تفرعات عن نظرية التحديث[1]، إلا أن بعضها أعطى أهمية للتفاعلات المصاحبة لها، من انهيار المرجعيات، وتشوهات اجتماعية واقتصادية، وتزايد حدة التوتر والعنف والنزاع المجتمعي، إثنياً أو طائفياً، وانقسام القوى السياسية، بينما ركزت أخرى على دور الفواعل المؤثرين في حركة التغيير، وضرورة تحديد الأهداف، ودور القوى الاجتماعية والأجهزة الأمنية، والبنية الاجتماعية للنظام السياسي، والأطراف الداخلية والخارجية المضادّة للتغيير.

وقد لا تنتهي المرحلة الانتقالية بعد حراك التغيير إلى إقامة نظم ديمقراطية، بل قد تصل إلى «نتائج عكسية»، بإعادة إنتاج الطرائق السابقة، ما لم يتم ضبط إدارتها وعدم صرفها عن أهدافها الرئيسية، شريطة التركيز على القواسم المشتركة الإيجابية، والمشاركة الجمعية دون إقصاء لأحد.

ومن هنا؛ فإن المسارات المحتمَلة لعدم الاستقرار في عملية التحول الديمقراطي، وفق منظور النظريات المفسِّرة له، تكمن حول الجوانب التالية:

- التصعيد نحو مزيد من العنف والاضطراب الذي قد يصل إلى الحرب، التي لن تنحصر مفاعيلها عند حدود النظام الذي يعجّ بها وإنما قد تمتد تأثيراتها إلى البيئة المحيطة به.

- استمرار حالة عدم الاستقرار دون بلوغ الحرب، وذلك عند صعوبة تحقيق التوازن والميل نحو التنافس والصراع، وبالتالي نشوء حالة عدم الاستقرار، بسبب الخلافات البينية إزاء ضعف التماسك الداخلي واختلال موازين القوى. فضعف المؤسسات والهياكل السياسية يؤدي إلى بروز القيادة الأبوية Paternalistic Leader التي تحكم بالأهواء

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: عزمي بشارة، «نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية»، في محاضر المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الدوحة، قطر، ٢٠١٤/٣/٢٠.

والنوازع الخاصة أكثر من حُكْمِها بقنوات شرعية مسؤولة عن صنع قرار السياسة الخارجية، كما تؤدي المشاكل العرقية والأقليات المنتشرة في دول مجاورة وظواهر التمرد والمطالب الانفصالية أدواراً أساسية في بروز الصراع بينها، وتؤدي إلى تغليب النوايا السيئة على الحسنة، وقد تدفع بعضها لاتخاذ إجراءات مضادّة[٢].

ومثل هذه النظم ستكون قابلة للتأثر بمتغيرات النظام العالمي، وخاصة منطقة الشرق الأوسط، بحكم قدراتها وإمكانياتها المحدودة وضعف تماسكها، بخاصة على المستويين الاقتصادي والسياسي، واتساع نطاق وعمق صراعاتها وفرص احتمال التفكك[٣].

- العودة إلى حالة الاستقرار؛ وتؤصل نظرية الواقعية لها، عبر منظّرها هنري كيسنجر في دراسته لنموذجي النظام المستقر والنظام الثوري غير المستقر[٤]؛ إذ تعتمد العودة من نظام التغيير إلى المستقر على رغبة أطراف النظام للتفاوض مع قوى التغيير، والقدرة على تجنب انفجار حرب شاملة، وقدرة الدول على استخدام وسائل محددة لتحقيق أهداف محددة تساعد على إعادة التوازن في القوى بين المنتصر والمنهزم.

ويعود النظام إلى حالة الاستقرار، بفضل التغذية العكسية Feedback، من خلال عمليات دينامية تسمى الانتظام الذاتي Self Regulation [٥] تسمح

(2) W. Howard Wriggins, «Conclusion», in W. Howard Wriggins and others, Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim, (New York, Columbia University Press, 1992), pp291-292.

(٣) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ١٢٤.

(4) Henry A. Kissinger, A World Restored: Europe after Napoleon, the politics of conservation in a revolutionary Age, (N. Y. Grosset and Dunlap, 1964), p1-4.

(5) Theory of Complex Self- Organizing Systems, at: http://academic.brooklyn.cuny.edu/education/jlemake/theories.htm

بمعرفة مدى نجاح مخرجاته، من السياسات والقرارات، ونتائج أفعاله، ومواجهة التغيرات التي قد يتعرض لها من البيئة الخارجية، لإعادة توازنه واستقراره، وذلك إما بتغيرات داخلية مضادة، أو التأقلم مع التغيرات الفعلية والمتوقعة في البيئة، ما يساعد على التكيف Adaptation وبلوغ وضع مستقر جديد.

غير أن التغيير الذي يصيب النظام قد يمتد إلى ملامحه العامة أو هيكله التنظيمي أو نمط أدائه الوظيفي أو القيمي، أو لسلوكياته ونماذج العلاقات المتبادلة بين أطرافه، وقد تصيب بعض المتغيرات اختلال التوازن في النظام ثم يعود بعدها إلى حالته الطبيعية الأولى، في حين قد تُحدِث أخرى تأثيراً يؤدي إلى تحول الخصائص العملية له، فبدلاً من أن يعود إلى حالته التوازنية الأولى قد يخلق توازناً جديداً يكون على مستوى مختلف وضمن ظروف مختلفة، ويتوقف عمق الخلل ومداه على طبيعة الاستجابة التي تظهرها مكونات النظام في مواجهة ضغوط التغيير.

وهنا تأتي أهمية مفهوم التوازن Equilibrium؛ وهو ذلك الوضع الذي ينجح فيه النظام بالبقاء عند حالة معينة بالرغم من التغيرات التي تطرأ عليه بفعل مؤثرات البيئة المحيطة، بينما يشير الاستقرار Stability إلى قدرة استعادة وضع توازنه إذا ما تعرض لصدمة معينة تخرجه إلى وضع انتقالي Transition State. وقد لا يمثل عدم الاستقرار وضعاً سيئاً، فعن طريقه يتاح للنظام فرصة إعادة الانتظام في هيكل أكثر كفاءة من هيكله الأصلي. كما ليس مقدراً أن يستعاد الاستقرار عند النقطة أو المستوى السابق على حدوث الاختلال، شريطة ألا يفقد النظام توازنه وينهار، خلافاً للتوازن غير المستقر العاجّ بمفاعيل الإرباك حدّ اختلال النظام وإحداث تبدل جذريّ في خصائصه أو في القواعد المتحكمة بسلوكه وتفاعلاته[٦].

(6) James Dougherty, The Study of the Global System, in World Politics, edited by James Rosenau, (New York. Free Press, 1976), pp597-642.

ولكي يبقى النظام متوازناً، لا بد من توازن نظمه الفرعية، الفردية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ذات التشبيك المتداخل، عبر تجديد نماذجه الرئيسية ومعاييره، والتكيف مع البيئة والتغيرات الجارية فيها، وتحقيق الأهداف الموكلة إليه. وقد ركز الأكاديمي الأمريكي في العلوم السياسية، مورتون كابلان، على قواعد التحول Transformation التي تحدِّد الظروف التي يتحول فيها النظام من وضعية لأخرى مغايرة في السمات والخصائص للنظام الذي شهد عملية التغيير، واستجابته للتكيف(٧).

وتكمن الإشكالية هنا فيما سماه كارل دويتش «الحرب بالنيابة» War by Proxy (٨) التي تسمح بإدخال العنصر الخارجي في الجاري داخلياً، ما قد يحوله إلى صراع دولي، وذلك عند اعتماد أحد طرفي الصراع في قدراتهما المالية والمعنوية والسياسية، وربما البشرية، علنياً أم سرياً، على أطراف خارجية، قد تجد في ساحة الصراع موئلاً مناسباً لتحقيق أهداف استراتيجية خلف قضايا داخلية، مما يُفقِد الأطراف المحلية عنصر المبادرة والتحكم في الوضع، ويؤثر على قوة التغيير وطول أمده، ويخلق مفاعيل التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار في ساحتها.

وتحضر إشكاليات «المرحلة الانتقالية» نحو الديمقراطية بقوّة في المنطقة العربية، بحكم قدراتها وإمكانياتها المحدودة وضعف تماسكها، ولا سيما اقتصادياً وسياسياً، واتساع نطاق وعمق صراعاتها، وأزماتها البنيوية العميقة، والتي تكشفت حدّتها خلال الأحداث والتفاعلات الجارية في ساحتها، منذ العام ٢٠١١، وتجلت مواطنها بين هويات وطنية (قطرية)، وقومية (عربية)،

(7) Morton Kaplan, System and Process in International Politics, (New York, John Wiley, 1962), p4.

(٨) جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الطبعة الأولى (الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩)، ص٢٤٣.

ودينية (إسلامية) متصارعة، ونزعات طائفية ومذهبية متنامية، و«تحركات» انفصالية، و«ولاءات» أولية استبدلت بالدين، أو القبيلة، أو العرق، الأمة وعاءً حاضناً للهوية والانتماء، وحركات «جهادية» متطرفة تتقاطر تحت «حلم» إقامة الدولة الإسلامية، وجماعات مسلحة تتمدد في ساحات عربية بفعل التغذية الخارجية، مالاً وسلاحاً وعتاداً.

ومع غياب الإطار الجمعيّ القادر على حل الخلافات وضبطها، فإن المنطقة العربية باتت، غالباً، مهيأة لتنامي الإشكاليات المضادّة لإرساء بُنى الدولة الديمقراطية المدنية، وذلك إزاء غلبة التوجّه نحو «العسكرة» على حساب التنمية المستدامة، وبروز النزاعات البينية، والاختراق الخارجي، وظهور المحاور والأحلاف، والأنماط المتمايزة، وربما المتضادّة، من تدخل القوى الدولية الكبرى، مما فتح المجال أمام تحوّل في طبيعة التحالفات الإقليمية العربية والدولية، وتنامي أدوار فواعل إقليمية، متضاربة المنافع حيناً حدّ الخصومة، لاستثمار التغير طبقاً لمعطيات القوة فيها، ما يعني، في المحصلة، السير بالمنطقة نحو مزيد من عدم الاستقرار، حيث تحتاج عملية التغيير والإصلاح المنشودة وعودة الاستقرار للمنطقة إلى سقف زمني، يقدره خبراء بقرابة ٥ - ٧ سنوات على الأقل، وأحياناً عشر، وذلك إزاء المعطيات الراهنة.

ويوجد احتمال تصعيد حالة عدم الاستقرار؛ عبر سعي القوى المضادّة لعملية التحول الديمقراطي في تأجيج الصراعات الطائفية والعرقية، وإذكاء الفوضى ونشوء كيانات جديدة متناحرة وضعيفة وأكثر اعتماداً خارجياً.

وفي المقابل؛ تتم عودة الاستقرار عبر إدارة المرحلة الانتقالية، بما يسمى «الانتقال الديمقراطي التوافقي»، من خلال إيجاد «الكتلة التاريخية» المحتوية لمختلف التوجهات والتيارات المجتمعية، التي سبق توفرها في لحظات الثورة

قبيل انفراطها سريعاً، ووضع برنامج سياسي مشترك لكيفية بناء هياكل الدولة ومؤسساتها، وتحييد الضغوط الخارجية، وصدّ محاولات قوى الشدّ العكسي، وذلك غداة مراجعة مسارات التغيير ورصد الأخطاء لضمان التحول الديمقراطي، بما يمهِّد لمشروع عربي إسلامي نهضوي يوفر فضاءات استراتيجية مساندة للقضية الفلسطينية ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتغيير موازين القوى في المنطقة.

ثانياً: «المواطنة الفاعلة» والمجتمع المدنيّ

تستلّ العملية الديمقراطية مسارها التحوّليّ؛ من ثنايا «التشبيك» العلائقيّ الجمعيّ بين أطراف المعادلة، السياسية والاقتصادية والمدنيّة، المجتمعيّة، وصولاً لمأسسة المجتمع المدنيّ المنشود، وفق أقانيم العدالة والحرية والمساواة، وركيزة «الاندماج» البنيويّ على مستوى الهوية والمواطنة، بصفته «البنية التحتية» الحاضنة للديمقراطية.

وتأخذ «الأدوار» النسقية المتكاملة مكانها المعتبر في مفاصل المجتمع، على قاعدة الحوار الوطنيّ البنّاء وثقافة الاختلاف واحترام الآراء المتمايزة، لأجل ترسيخ «الدّمقرطة المجتمعية»، عبر ربط منظومة القيم وأنماط تفكير المواطنين ومعتقداتهم، المستندة إلى تلك الركائز، بالنسق الثقافيّ للمجتمع، باعتبار أن الديمقراطية ليست مجرد صياغة دستور ديمقراطيّ وإقامة مؤسسات، أو إجراءات سياسية أو حصيلة عدديَّة لنتائج العملية الانتخابية، بالرغم من أهميتها، وإنما، أيضاً، خلق معادلة التوازن والتوافق بين المكوِّنين السياسيّ والاجتماعيّ، التي تهيء الظروف الموضوعية اللازمة لبناء المجتمع المدنيّ الديمقراطيّ.

وتعدّ «المواطنة» مكوناً أساسياً في بنيان الديمقراطية، حيث تتخذ مكانها الراسخ في إطار دولة ديمقراطية مدنية يتسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين،

بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، ويتم فيها، بضمانة الدستور، تحقيق المساواة وحماية الحقوق والحريات والتعددية والوحدة الوطنية والإرادة الشعبية الحرّة في اختيار مجلس نيابي عن طريق انتخابات نزيهة.

وتعكس «المواطنة الفاعلة» نفسها، بشكل أو بآخر، في صور إعلاء الهوية الوطنية الجامعة على حساب «الولاءات» الأولية، العشائرية/القبلية والطائفية، والنزعات الخلافية، شريطة تحقيق الانسجام التام بين الحقوق والواجبات، والتناغم بين النصوص الدستورية وواقع الممارسة العملية، باعتبار أن الدستور يعبّر عن هوية الأمة ومفهومها ورؤيتها للمستقبل، بحيث يؤسّس على مبادئ ديمقراطية تتمثل في: الشعب مصدر السلطات، المساواة، الفصل بين السلطات، سيادة القانون، ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً، بصفتها إحدى الركائز اللازمة «للمواطنة الفاعلة».

كما تشكل «المواطنة» معادلاً وازناً للتغلب على الانقسامات الطائفية والعشائرية واختراقها، وإدارة تنوُّعها بشكل حكيم، بما لا يعني تهديمها وإنما تحييدها من العلاقة بين المواطن والدولة وبين المواطنين أنفسهم، بحيث لا يكون لها علاقة بحقوق المواطن وحرياته وبمساواته أمام القانون في الدولة.

ولكن؛ عند حدوث «قَطْع» بين الهوية الوطنية الجامعة والسلوكيات المؤسّسة لمنظومة قيمية ضيقة، تبرز أزمة هوية سياسية حادّة مع هويات «فرعية» و«ولاءات» أولية استبدلت الدين أو القبيلة أو العشيرة بالأمة وعاءً حاضناً للهوية والانتماء.

وأمام غياب العقلانية، وسقوط المبادئ الإنسانية ضحية العدوان والانتقام، وضعف معالجة المظالم من خلال البنى السياسية القائمة، فإن اللجوء للعنف يضحي سيد الموقف والممهِّد لولوج دائرة ردود الفعل المغلقة على الانتقام العنيف وانتفاء الحوار، فيما يقع المحظور لدى تغذية وتحويل الهويات الثقافية والدينية للجماعات إلى هويات طائفية مسيَّسة وتجزيئية تنتج هويتها «الفرعية» في إطار

المؤسسات التقليدية المناقضة للهوية الوطنية، بما تجرّه من ويلات على السّلم المجتمعيّ وتتسبب في عرقلة الاندماج، وتهدد آفاق التنمية وتحقيق التقدم.

ويزيد من تفاقم المشكلة عند تعرض فئات من المواطنين، أو غير المواطنين، المقيمين في الدولة بصفة مؤقتة أم دائمة، إلى تحديات الإبعاد والتهميش عن الحياة السياسية أو وضعهم في مراتب سياسية واقتصادية واجتماعية متباينة، أو حصرهم في وضع قانونيّ وسياسيّ أدنى، مما يخلق توترات عميقة قد يصعب احتواؤها أحياناً تضرّ بمصلحة الدولة نفسها ووحدتها، حيث تنسحب هنا أشكال القهر السياسي، بالضرورة، على الجوانب الحياتية الأخرى، متغلغلة إلى دائرة القهر الاجتماعي لتشمل فئات اجتماعية ظلت في منأى عن الحرمان، من دون أن يساعد انطواء دستور الدولة على مقتضيات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبمبدأ المساواة بين الجميع، في ردم الهوّة، طالما بقيت الممارسة بعيدة عن النفاذ إلى روح المواطنة الكاملة.

وكلما كانت قسمة السلطة غير سليمة ولا متوازنة، كما الحال مع الثروة ومقدرات الأمة، تتجسّد دولة «الثقب الأسود»، التي تعدّ سمة عامة مشتركة بين الدول العربية، حيث مركزية الدولة وصعوبة تمكُّنها من بناء علاقة متوازنة مع الهيئات والمؤسسات، وتغوّل السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وسوء توزيع السلطة والثروة. وهذا يقود إلى غياب قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويخلق إشكالية «المواطنة» وتحديات الهوية والتمييز.

ويفضي هذا، بشكل أو بآخر، إلى زعزعة أركان «المدنيّة» المجتمعيّة، عند بقاء «المواطنة» خارج نطاق الحسّ والفعل الفرديّ والمجتمعيّ، طالما لم تنعكس في صور إدراك احتياجات الوطن والحفاظ على مقدراته وممتلكاته العامة والخاصة وصون إنجازاته، والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع

وقضاياه الأساسية، والإقبال على المشاركة في الحياة العامة، مقابل ضبابية مفهوم الثقافة السياسية، النابع من قيم الولاء والانتماء، عن الذهن الوطنيّ، وطالما لم يتلمس الفرد مواطنته الحقيقية، أو تتوفر أمامه البيئة المواتية لمشاركته العامة، سواء في الانتخاب والترشح أم الانخراط في الحياة السياسية العامة.

وإذا كانت الحكومات في مختلف أنحاء المنطقة، وفق الاعتقاد السائد، تعدّ أساساً للمشكلة، وعاملاً أساسياً في بروز تلك الظواهر السلبية، بسبب تداعيات المشكلات الاجتماعية والفساد وانسداد آفاق الحوار والمشاركة، وضعف سيادة القانون والحريات العامة، وعدم تكافؤ الفرص في مختلف المجالات الحياتية، فإن الإشكالية تتفاقم مع ما قد يسمى «خصوم» الإصلاح وترسيخ الحياة الديمقراطية بأبعادها المختلفة وتعزيز الحريات المجتمعية، حينما يقفون وراء مسوغات عديدة ومضادّة للمضي قدماً في خطوات بهذا الاتجاه.

ولما كان تحقيق الانسجام التام بين الحقوق والواجبات والمساواة وسيادة القانون أحد الركائز اللازمة «للمواطنة الفاعلة»، فإن ثمة حاجة لتضافر الجهود، الحكومية والتعليمية والإعلامية والمؤسسات الدينية، من أجل تنمية الوعي الوطني عند المواطن «بمواطنيته»، باعتبارها منظومة تفاعلية متكاملة يتم فيها إعلاء المصلحة الوطنية العليا وقيم الولاء والانتماء والعطاء، تزامناً مع العدالة واحترام الحقوق، وبما يشكل محوراً أساسياً في «الأمن الوطني» الذي لا يقتصر مفهومه على الشق العسكري اللوجستي، وإنما يمتد ليشمل الجوانب الحياتية المختلفة.

ومن شأن ذلك أن يوفر «الحصانة» المضادّة للوعي «الزائف»، الذي قد يتشكل عندما تكون أفكار المواطن ووجهات نظره متناقضة مع المحيط المحلي، أو مشوّهة، أو مستقاة من مصادر خارجية تحمل أجندة خاصة تستهدف تشويه الوعي والإدراك الفردي، وإحداث فجوة بين المواطن ووطنه وبيئته المحلية

لأغراض معينة، وهنا تكمن الخطورة عند انسياق المواطن إلى تلك الجهات في توجيه تحركه والانخراط في صفوفها، لاسيما عندما توظف تلك الجهات أوراقاً رابحة بالنسبة إليها، مثل الظروف المعيشية الصعبة، من أجل بث الفتن وإذكاء النعرات الداخلية.

ثالثاً: دور «النخب» في عملية التحول/ الانتقال الديمقراطي

أذكت التفاعلات والمتغيرات «البنيوية» الجارية في المشهد الإقليمي العربي المضطرب، منذ العام ٢٠١١، إشكاليات أسيّة في طبيعة وماهية التشبيك «النخبوي» العلائقي للحياة السياسية العامة، ازدادت عمقاً ضمن سياق المسار التحوليّ بالمنطقة، الذي قد لا تستقر ملامحه وقواعده إلا بعد فترة زمنية، وفق ديناميات التغيير وسرعتها، والمحددات الداخلية والإقليمية والدولية المتداخلة.

وإذا كانت «النخب»، المجتمعية المتنوعة، قد أسهمت، بشكل أو بآخر، في حراك التغيير العربي، إلا أن أدوارها عرفت تحوّلات وازنة، ولا سيما خلال «المرحلة الانتقالية»، التي لم تستكن بعد، عبر ضبابية الطرق المُستلَّة لتدشين طور «ما بعدها»، من دون اجترار «ما قبلها»، فباتت على المحكّ، بخاصة عند ربطها بمشكلة عملية الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية.

ويتصل بذلك إشكاليات منهجيّة معتبرة تطال أسّ العلاقة بين مفهوم «النخبة» والديمقراطية، والتي تتكشف بواطنها لدى تنقل «النخبة» بين أدوار «المعارضة» و«الموالاة»، أو بين «السدّة» الحاكمة وغير الحاكمة، مما يفتح المجال واسعاً أمام تأويلات متغايرة، حول تحديد موقع «النخبة» من السلطة، وفق رؤية المفكر رايت ميلز[٩]، سواء عند مقاربتها أم مجافاتها لها، ومدى مساهمتها

(٩) انظر في ذلك: علي أسعد وطفة، «في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية»، موقع «أنفاس» للفكر والثقافة، ٢٠١٥/١/٢٤. على الرابط التالي:
http://anfasse.org/2010-12-30-16-04-13/2010-12-05-17-29-12/5842-2015-01-24-15-35-56

«الحقيقية» في ترسيخ المسار الديمقراطي أو تعثره وإرباكه، وطبيعة القاعدة المجتمعية للنخبة في حسابات مقاديرها عند هذا التنقل، وذلك في ظل المحركات الداخلية والخارجية، المتمايزة، وغالباً المتضادّة، المعتملة داخل ديناميات التغيير، والمؤثرة في حراكه.

ويمثل مفهوم «النخبة» أحد أهم المداخل الرئيسية لتحليل النظم السياسية وتقدير توجهاتها ومدى استقرارها، والذي أثار طوال القرن العشرين جدالات ومساجلات شتى حول الصلة بين «النخبة» والديمقراطية، فيما ازدادت مكانة النخبة في علم السياسة الأمريكية مع ظهور مفهوم «الديمقراطية النخبوية». ووفقاً له فإن «النخبة» تعدّ جوهر الديمقراطية، وأن العملية السياسية الديمقراطية تتمثل في التنافس بين نخب الأحزاب للحصول على تأييد الناخبين، ومن ثم فإن معيار ديمقراطية النظام السياسي يكمن في مدى حرية التنافس بين النخب الحزبية دون قيود[١٠].

ومن هنا، تتعدد تعريفات «النخبة»، ومنها أنها «تعبير عن طبقة معينة أو شريحة منتقاة من أي نوع عام، كما تعني الأقلية المنتخبة أو المنتقاة من مجموعة اجتماعية، تمارس نفوذاً غالباً في تلك المجموعة، بفضل مواهبها الفعلية، أو الخاصة المفترضة»[١١]. أما المفكر الفرنسي سان سيمون، الذي يعدّ من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسي وأول من وضع الخطوط العامة لتحليل النُّخبة بمنهجية سوسيولوجية مكَّنته من النظر إلى المجتمع كهرم واسع تتمركز في قمته نخبة توجهه وترسم مساره، فيقرّ في نظريته النخبوية أن وجود النّخبة أمر ضروري لا بد منه للحياة الاجتماعية، لما لها من دور حيوي في إصلاح المجتمع

(١٠) علي الدين هلال، «النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية»، الديمقراطية، العدد ٥٣، (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤)، ص٩.

(١١) شاكر النابلسي، السياسة بين الجماهير «الدهماء» والنخبة!، الوطن، ٢٠١٣/١١/٨. على الرابط التالي: http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=18871

والنهوض بالحياة السياسية، إلى درجة أنه لا يمكن تحقيق الإصلاح السياسي إلا بتغيير النّخبة أو تثويرها، بما يجعل من الضرورة «تسليم النخب مهمة استلام الحكم»[١٢]، بحسب رأيه.

وتبرز هنا أعمال ميلز الذى أصدر كتاباً عام ١٩٥٦ عنوانه «نخبة القوة» أو «السلطة»، انتهى فيه إلى أن «النّخبة» تتكوّن من قادة مجالات الأعمال والحكومة والقوات المسلحة، الذين تربط بينهم مصالح وأصول اجتماعية وقيم متماثلة ضمن دائرة القطاعات التي يهيمنون عليها[١٣]. بينما يميز المفكر موسكا بين من يحكمون ومن لا يحكمون، وبين الأقلية التي تملك القوة والأغلبية التي تفتقر إليها، ويتناول التقسيم التاريخي المستمر بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة، مقابل تعريف المفكر الأمريكي روبرت داهيل للنّخبة بأنها «مجموعة من الأفراد الذين يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع»[١٤].

رابعاً: متطلبات التحوّل الديمقراطي

طرح جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على شعبه، في سابقة تعدّ الأولى من نوعها على مستوى المنطقة والعالم، سبع أوراق نقاشيّة لعرض رؤيته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن، حيث أرست منظوراً متقدماً لخريطة طريق الإصلاح السياسي ومبادئ معتبرة للممارسة الديمقراطية المتطورة والممتدة، إلى حين ترسّخها قناعات ثابتة، في إطار النظام الملكي الدستوري.

---

(١٢) إبراهيم العريس، «أمثولة سان سيمون»: بناء المستقبل مشروط بازدهار الفنون والحرف، الحياة، ٢٠١٣/٣/١٧. على الرابط التالي: http://alhayat.com/OpinionsDetails/493815-2013

(١٣) وطفة، في مفهوم النخبة: مقاربة بنائية، مرجع سابق.

(١٤) مولود سعادة، «النخبة والمجتمع: تجدّد الرهانات»، الباحث الاجتماعي، العدد ٩٥، (١٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠).

وتهدف الأوراق النقاشيّة الملكيّة، التي تعزز عمق الثقة المتبادلة بين الملك والشعب، إلى تحفيز المواطنين نحو خوض غمار الحوار الوطني المجتمعيّ، والبحث المشترك في صلب القضايا الحيويّة التي تشغل الهمّ العام، وصولاً إلى أبرز متطلبات التحول الديمقراطي الناجز، عبر تشخيص مواطن الإنجازات المتحققة والتحديات القائمة وآليات معالجتها، من أجل توجيه «البوصلة» الوطنية صوب فضاء «السّكة» السليمة، سبيلاً جمعيّاً لبناء مستقبل الوطن المنشود.

وانطلاقاً من ثيمة إسهام الفكر والدراسات في بلورة تطبيقات الديمقراطية المتجددة في الأردن، فقد بادر منتدى الفكر العربي، وبتوجيه كريم من سموّ الأمير الحسن بن طلال، إلى عقد ١٧ جلسة حوارية لمناقشة الأوراق النقاشية الخمس الأولى، ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥، بمشاركة زهاء ٣٠٠ مشارك من مختلف الأطياف الاجتماعية والفكرية والسياسية والنخب غير التقليدية، بما في ذلك المرأة والشباب، ضمن المحاورِ التي اشتملت عليها هذه الأوراق في: «بناءِ الديمقراطيةِ المتجددةِ»، و«تطويرِ النظامِ الديمقراطي لخدمةِ جميع الأردنيين»، و«الأدوارِ المنتظرةِ لنجاحِ الديمقراطيةِ المتجددةِ»، و«التمكينِ الديمقراطي والمواطنةِ الفاعلةِ»، ثمَّ «تعميقِ التحولِ الديمقراطي» من حيث الأهدافِ والمنجزاتِ والأعرافِ السياسيةِ، والتي هدفت إلى عرض رؤية جلالته لمسيرة الإصلاح الشامل في الأردن، حيث أصدر المنتدى حصيلة هذه الحوارات في كتاب تم نشره العام ٢٠١٥، ليكون وثيقة مرجعية تعين على استثمار مخرجات الحوارات في تحقيق الأهداف التي نأملها جميعاً.

كما استكمل المنتدى دوره الريادي ومساهمته الفكرية والبحثية عبر عقد جلستي عمل، بحضور عددٍ من القيادات والخبراء وأصحاب الاختصاصات القانونيةِ والفكريةِ والبرلمانيةِ والإعلاميةِ، لدراسة محاور الورقة النقاشية الملكيّة السادسة حول «سيادة القانون أساسُ الدولةِ المدنيةِ»، التي استندت في المحور

الأول، بعنوان «سيادة القانون أساس الإدارة الحصيفة»، إلى فكرة سيادة القانون بوصفها أساساً للإدارة الحصيفة، من حيث تطوير الإدارة وتحديث الإجراءات، واختيار الكفاءاتِ والقياداتِ الإداريةِ، وإحداث التغيير الضروري، وتعزيز النزاهة، وتطبيق القانون على المسؤول قبل المواطن، والاستناد إلى تشريعات واضحة وشفافة، ومحاربة الواسطة والمحسوبية، وتعزيز سيادة القانون بوصفها عماداً للدولة المدنية، والنظرة الشمولية للشباب، واعتماد الكفاءة والجدارة أساساً وحيداً للتعيينات، فضلاً عن تطوير القضاء والأجهزة المساندة له، وتوفير الكوادر الخبيرة والمتخصصة، وتطوير السياسات والتشريعات لتسريع عملية التقاضي، وتفعيل مدوّنة السلوك القضائي، وتحديث معايير تعيين القضاة ونقلهم وترفيعهم، وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائيّ.

أما المحور الثاني في الورقة وموضوعه «سيادة القانون عماد الدولة المدنية»، فقد أكد فيه جلالة الملك أن الدولة المدنية تحتكم إلى الدستور والقوانين، وهي دولة المؤسسات، التي ترتكز إلى السلام والتسامح والعيش المشترك، وضمان التعددية واحترام الرأي الآخر، وحماية الحقوق وضمان الحريات، مثلما هي ليست مرادفاً للعلمانية، إذ إن الدين في الدولة المدنية عامل أساسي في بناء منظومة الأخلاق والقيم المجتمعية.

وقد خلصت النقاشات الحوارية إلى مساهمة فكرية لأبرز متطلبات التحول الديمقراطي الناجح، وفق الملاحظات التالية:

أ- يعدّ الحوار، المستلّ لأقانيم احترام التنوع والاختلاف والنقاش الموضوعي الجادّ والتوافق المشترك، أحد المبادئ البنيوية الحيوية للديمقراطية، وديدن تقدم الدولة الوطنية وتطورها، لجهة تغذية مرافد التجديد وتعزيز الثقة وتوحيد الصفوف والرؤى وحل الخلافات المواقفية، واحتواء التناقضات الداخلية ضمن آلية سلمية تضمن السلم المجتمعي.

ويتطلب هذا الأمر توفر الإرادة الجادة لدى الحكومة، ومؤسساتها الرسمية، لفتح قنوات التواصل والحوار البناء مع كافة القوى السياسية والمجتمعية المختلفة، دونما إقصاء أو تهميش، وبعيداً عن سياسة الحوار الموسمي تبعاً للظروف والمعطيات المتباينة.

وينسحب ذلك على مجمل المفاصل المجتمعية الأخرى، من خلال تضافر الجهود، الرسمية والنيابية والدينية والإعلامية والثقافية ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل تعزيز لغة الحوار لحل القضايا الخلافية وصولاً إلى التوافق الوسطي الذي يؤدي إلى طرح الحلول القابلة للنفاذ في خدمة المصلحة الوطنية العليا.

ب- تؤسس ثقافة الحوار والتفاوض واحترام الآراء والاختلاف في وجهات النظر، «للدمَقرطة المجتمعية»، عبر ربط منظومة القيم وأنماط تفكير ومعتقدات المواطنين المستندة إلى تلك الركائز بالنسق الثقافي للمجتمع، باعتبار أن الديمقراطية ليست مجرد صياغة دستور ديمقراطي وإقامة مؤسسات، بالرغم من أهميتها، أو إجراءات سياسية أو حصيلة عددية لنتائج العملية الانتخابية، وإنما، أيضاً، خلق معادلة التوازن والتوافق بين التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي، حيث تهيء المكونات الاجتماعية الظروف الموضوعية اللازمة لبناء الديمقراطية.

ج- تشكل المواطنة مكوناً أساسياً في بنيان الديمقراطية، حيث تتخذ مكانها الراسخ في إطار دولة يتسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، ويتم فيها، بضمانة الدستور، تحقيق المساواة وعدالة ميزان الحقوق والواجبات والوحدة الوطنية والحريات والتعددية السياسية والحزبية، والشفافية والمساءلة، والإرادة الشعبية الحرّة في اختيار مجلس نيابي عن طريق انتخابات نزيهة.

وتعكس «المواطنة الفاعلة» نفسها، بشكل أو بآخر، في صور إدراك احتياجات الوطن والحفاظ على مقدراته وممتلكاته العامة والخاصة وصون إنجازاته، والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه الأساسية، والإقبال على المشاركة في الحياة العامة، وإعلاء الهوية الوطنية الجامعة على حساب «الولاءات» الأولية، العشائرية/القبلية والطائفية، والنزعات الخلافية.

وما لم يتلمس الفرد مواطنته الحقيقية، أو تتوفر أمامه البيئة المواتية لمشاركته الوطنية، سواء في الانتخاب والترشح أم الانخراط في الحياة السياسية العامة، فإن «المواطنة» تبقى خارج نطاق الحسّ والفعل الفردي والمجتمعي، وعند حدوث «القطع» بين الهوية الوطنية الجامعة والسلوكيات المؤسسة لمنظومة قيميّة ضيقة، تبرز مواطن التضادّ مع هويات «فرعية» أولية تستبدل الدين أو العشيرة/القبيلة بالأمة وعاءً حاضناً للهوية والانتماء، متجسّدة في صور العنف المجتمعي والاحتماء العشائري بديلاً عن الوطن الواحد.

وهذا الأمر يقتضي؛

١- عدم وجود تناقض بين النصوص الدستورية وواقع الممارسة العملية، باعتبار أن الدستور يعبّر عن هوية الأمة ومفهومها ورؤيتها للمستقبل، بحيث يؤسس على مبادئ ديمقراطية تتمثل في: الشعب مصدر السلطات، والمساواة، والفصل بين السلطات، وسيادة القانون، ونزاهة القضاء، وضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً.

٢- تحقيق الانسجام التام بين الحقوق والواجبات والمساواة وسيادة القانون، باعتبارها إحدى الركائز اللازمة «للمواطنة الفاعلة».

٣- إعادة ثقة المواطن الأردني بمؤسسات الدولة؛ عبر الاستلال المتوازي لمعادلتي شراكة «التضحيات/المكاسب» وتوزيع «المكاسب/الالتزامات» في الدولة مع مفهوم المواطنة القائم على مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق

والواجبات وعدالة التوزيع، بالنسبة للسلطة والثروة ومقدرات الأمة، وسيادة القانون، والفصل المتوازن بين السلطات لمنع تغول سلطة على أخرى.

وينسجم ذلك مع وضع معايير واضحة للتعيين ومنع الاحتكار في الوظائف العليا، وفرص متساوية في العمل والتعليم والصحة، والقضاء على الواسطة والمحسوبية، ومكافحة الفساد، واعتماد الشفافية والمساءلة.

٤- التناغم بين النصوص الدستورية والقانونية المتضمنة لأقانيم الحقوق السياسية والمدنية وعدم التمييز والمساواة، وبين تجسيدها الفعلي؛ إذ لا يساعد انطواء دستور الدولة على مقتضيات ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبمبدأ المساواة بين الجميع، في ردم الهوّة، طالما بقيت الممارسة بعيدة عن النفاذ إلى روح المواطنة الكاملة.

٥- تحييد الأنساق العشائرية/القبلية من العلاقة بين المواطن والدولة وبين المواطنين أنفسهم، بحيث لا يكون لها علاقة بحقوق المواطن وحرياته وبمساواته أمام القانون في الدولة، مع إدارة تنوعها بشكل حكيم، ووضع الضوابط والأنظمة التي لا تستهدف هدمها أو إهمالها وإنما مراعاة أنها ليست الوعاء السياسي الجمعيّ.

٦- تنمية الوعي الوطني، باعتبارها منظومة تفاعلية متكاملة يتم فيها إعلاء المصلحة الوطنية العليا وقيم الولاء والانتماء والعطاء، واحترام الحقوق تزامناً مع العدالة الاجتماعية وعدالة الموازنة بين الحقوق والواجبات، بما يشكل محوراً أساسياً في «الأمن الوطني» الذي لا يقتصر مفهومه على الشق العسكري اللوجستي، وإنما يمتد ليشمل الجوانب الحياتية المختلفة، وبما يوفر أيضاً «الحصانة» المضادّة لأية مساعٍ خارجية تستهدف إحداث فجوة

بين المواطن ووطنه وبث الفتن الداخلية وإذكاء النعرات، من أجل خدمة أجنداتها الخاصة.

وهذا الأمر يتطلب تضافر كافة الجهود المختلفة، من خلال:

أ- التنشئة الأسرية لإيجاد المواطن الصالح المنتمي لوطنه والمعتز به والمتمسك بترابه وهويته الحضارية، والمغلب للمصلحة الوطنية العليا على المصالح الشخصية، والتي يتم بلورتها في إطار المدرسة، وإنضاجها في المقاعد الجامعية.

ب- تعميق الإحساس بروح الانتماء للوطن، عن طريق الثقة المتبادلة والمنفعة المتحققة بين المواطن ومؤسسات الدولة المختلفة.

ج- تفعيل دور المؤسسات التربوية والتعليمية من أجل رفع مستوى الوعي، وتعزيز شعور الانتماء الوطني لدى الشباب، وتحفيز الاهتمام بالثقافة العامة، وتنمية روح العمل الجماعي، وإطلاع الطلبة على واقع مجتمعهم والتفاعل مع قطاعاته والمساهمة في خدمته، تزامناً مع إعلاء القيم الأخلاقية والإنسانية وتعزيزها، والتصدي للممارسات السلبية.

ويتصل بذلك أهمية إعادة النظر في المناهج التربوية والتعليمية لجهة تعميق روح المواطنة، وإلزام الطلبة بالمشاركة في أنشطة مجتمعية تطوعية، واعتبار مادة خدمة المجتمع متطلباً أساسياً للتخرج، أسوة بتجارب محدودة في بعض الجامعات الحكومية، وزيادة الأنشطة اللامنهجية، وتشجيع الحوار بين الطلبة، وتحفيزهم على الانضمام إلى مجالس الطلبة والأندية الطلابية، وتعزيز مفهوم الثقافة السياسية لديهم، التي تنبع من أسس الولاء والانتماء والمشاركة في الحياة السياسية.

د- تفعيل دور المؤسسات الدينية والإعلامية والمجتمعية، كلّ في نطاق عمله، من أجل تعزيز شعور الانتماء والوعي الوطني.

٧- تعزيز عمل مؤسسات المجتمع المدني، الحزبية والنقابية والعمالية وغيرها، والتي من خلالها تتجسد المشاركة الفاعلة للمواطنين في الحياة العامة، بصفتها أحد الأطراف الفاعلة في المعادلة السياسية، وجهة داعمة للمؤسسات الحكومية، وأحد أبرز مقومات الحكومات البرلمانية، وإحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها وصولاً إلى مجتمع تعددي ديمقراطي.

ويتطلَّب هذا الأمر إيجاد البيئة الوطنية المواتية لها من أجل ممارسة المهام المناطة بها والمرتبطة بمفهوم وجودها، وأداء الوظائف الرئيسة التي تشكلت من أجلها، بالعمل والرقابة الشعبية المسؤولة على الأداء السياسيّ الرسميّ والمجتمعيّ، فضلاً عن إتاحة مشاركتها في صنع القرار، تزامناً مع قيام بعض تلك المؤسسات بمعالجة الإشكاليات التي تعاني منها؛ من حيث الفئوية، وضعف التصور الكلي والنظرة الشمولية لهموم وقضايا الوطن، وضبابية الرؤية حيال التحديات التي تجابه الدولة، وسبل معالجتها أو تقديم طروحات ناجعة لها، وذلك بهدف تعزيز أسس المجتمع المدنيّ، في سياق العملية الديمقراطية المنشودة، وتوفير «الحصانة» المجتمعيّة المضادّة للأزمات الداخلية، والمحققة «للأمن الوطنيّ»، بمفهومه الشموليّ الحياتيّ غير المقتصر على الشق العسكريّ اللوجستيّ فقط، دونما خوف على نسيج الدولة وترابطها.

رســـائل ثقـافيـّـة

(١) «رسالة المغرب»: رسالة «أصيلة» الأصيلة
(أ.د.عبد الحسين شعبان)

(٢) «رسالة الأردن»: الحوار بين أتباع الاديان والعيش المشترك: تجربة إعلامية ميدانية
(رلى هاني السماعين)

(٣) «رسالة مصر»: الخطاب الإعلامي العربي وقضايا العصر - حوار مع الدكتورة لمياء محمود،
رئيس شبكة «صوت العرب» في الإذاعة المصرية
(شيرين نبيل)

(٤) القمة الثقافية العربية: ما مصيرها؟
(محمد المشايخ)

رسالة «أصيلة» الأصيلة

أ.د. عبد الحسين شعبان *

حين تنتقل «قرية» لتصبح بمواصفات «مدينة»، فذلك أمرٌ لا بدّ أن يكون وراءه عمل جبار، فما بالك حين تتطلّع فيه المدينة لتصبح ملتقى مفتوحاً وحضارياً وعصرياً ومعلماً سياحياً ومقصداً يستقطب نخباً متميّزة ولامعة من خيرة المثقفين كل عام، فإنه ولا شكّ سيكون شيئاً استثنائياً بكل المعايير بحساب الزمن المحدود الذي يتم فيه مثل هذا التطوّر والتغيير.

لم تكن مدينة أصيلة، ذات الطراز الأندلسي قبل أربعة عقود من الزمان وبالتحديد في العام ١٩٧٨، سوى إحدى «مدن» المغرب الساحلية المحدودة السكان والمساحة التي تستلقي بطريقة أقرب إلى العزلة على شواطئ المحيط الأطلسي، لكنها بفعل عمل مثابر وإصرار أكيد وإرادة واعية وعقل مستنير أخذت تزهر مثل شجرة اللوز حين يلامسها هواء منعش، لدرجة أن أصيلة تنتظر موسمها الثقافي بفرح غامر مثلما تنتظر الأرض العطشى إلى المطر، في موسم الصيف، فتزهو به المدينة الممتزجة بألوان البحر والشمس الذهبية حيث تكون

* نائب رئيس جامعة اللاعنف في بيروت؛ عضو منتدى الفكر العربي/العراق.

مستعدة لاستقبال زوارها من مغرب الوطن العربي الكبير ومشرقه ومن ضفتي المتوسط والمحيط الأطلسي وعلى امتداد أوروبا والعالم كلّه، وكأنها تدعو الجميع إلى وليمة شهيّة للفكر والفن والأدب والثقافة بكل أجناسها.

وبالتدرّج والتراكم اندغم الموسم الثقافي للمدينة المفتوحة ليتفاعل مع برنامج التنمية لها ولعموم البلاد، حيث تم تأسيس بنية تحتية وإنشاء مرافق عمرانية تكون قادرة على استيعاب هذا التطوّر، لترتدي المدينة حلّتها الموسمية بما فيها من رمزية ثقافية ومدنية وكأنها معرض مفتوح في الهواء الطلق يزورها عشرات الآلاف من المثقفين والسيّاح كل عام، سواء في موسمها الثقافي أم على طول أيام السنة، من المغرب أم من خارجه.

هكذا تحوّلت «المدينة» التي عُرفت قديماً باسم » أزيلا» أو «أرزيلا» أو «أصيلا» لتستقر على اسم » أصيلة» إلى صرح حضاري جاذب وواعد. وكانت قد تأسست قبل ما يزيد على ألفي عام من الزمان وشهدت ألواناً مختلفة من الهجرات والسلالات والأديان، حيث استعادت مجدها التاريخي والاستراتيجي التجاري مجددة ذلك بموسمها الثقافي، وهي مدينة لا يزيد عدد سكانها على ٣٠ ألف نسمة إلّا قليلاً حسب آخر إحصاء سكاني (العام ٢٠١٣) ومساحتها نحو ٣٣ كم٢، وذلك بفضل أحد أبرز رموز الثقافة والدبلوماسية والإدارة الذي كان لإصراره الدور الأكبر في أن تنتقل أصيلة من «قرية» معزولة وربما منسيّة إلى حاضرة مدنية يُشار إليها بالبنان.

حين عاد محمد بن عيسى[*] إلى المغرب بعد انتهاء عمله في الولايات المتحدة قرّر أن يخدم مدينته ومسقط رأسه، ففكّر بإنعاش العمران بالثقافة والثقافة بالعمران، وهكذا انعقد رباط وثيق بين الاثنين، فكلّما كانت المدينة تتطوّر

* وزير الخارجية والتعاون سابقاً، والأمين العام لمؤسسة منتدى أصيلة/المغرب.

عمرانياً، كانت مكانتها الثقافية والحضارية تزداد أهمية حتى غدت أحد معالم المغرب المهمة وهي ملتقى سنوي للحوار وتبادل الرأي والاستئناس بوجهات النظر لنشر ثقافة السلام واللّاعنف وبحث وتحليل قضايا التعصّب والتطرّف والغلو والإرهاب، وفي الوقت نفسه التفكير في البدائل: التسامح والإقرار بالتنوّع والتعددية والاعتراف بالآخر وحقه بالاختلاف، وإحياء قيم العدل والجمال والخير، عبر التواصل والتفاعل والاجتماع الإنساني، لاسيّما بالفن والأدب والفكر والثقافة بكل فروعها وأجناسها، وتلك هي رسالة أصيلة «الأصيلة».

حين تتوغل في «المدينة» وأنت قادم من مدينة طنجة التي لا تبعد عن أصيلة أكثر من ٤٠ كيلومتراً يواجهك البحر بزرقته المميّزة وكأن لون الفيروز انطبع عليه أو أنه انطبع على الفيروز ليأخذ لونه، وكما يقول الشاعر الجواهري في غزله ببراغ:

«أعلى الحسن ازدهاءً وقعت أم عليها الحسن زهواً وقعا؟»

ولعلّ أول ما يلفت انتباهك أن منازل المدينة متّشحة بالبياض وملفحة بالزرقة أيضاً، وذلك في إطار تناسق جميل، يضاف إليه جداريتها المزيّنة برسوم فنانين تشكيليين من مدارس وأجيال مختلفة، وحين تسير في دروبها الضيقة وفي الأحياء القديمة تشاهد الأسوار العالية المحاطة بها، وفي كل ذلك ثمة أمر يدعوك للتأمل وهو نظافة المدينة والهواء العذب حتى في أيام الصيف الحارة، علماً بأن مناخها معتدل ومطير باستثناء فصل الصيف حيث يكون جافاً نسبياً. أما البيئة فغدت مصدر اهتمام المسؤولين والناس على حدّ سواء، حيث تتميّز البيوت والأزقة بواجهات جميلة مغروسة بالنباتات والورود، وتحرص بلدية «المدينة» التي لا يزال مهندس فكرة موسم أصيلة الثقافي رئيسها على أن تبقى أصيلة ترتدي ثوبها الأخضر.

أما السور الذي يحيط بالمدينة فيبلغ طوله ١٢٠٠ متر وبارتفاع يتراوح بين ٥ و٧ أمتار وفيه خمسة أبواب، هي أبواب القصبة والبحر والسوق والحومر والقريفية وتقع المدينة الجديدة خارج السور، حيث أنشأت إسبانيا حي بارادا Parada ١٩٢٤-١٩٥٦، وفيه عدد من الشوارع الحديثة. وفي المدينة بعض المعالم الأثرية المهمّة مثل المسجد الجامع وساحة وبرج القمرة وساحة الطيقان وبرج القريفية وقصر الريسوني ومركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية وقصر الخضر غيلان المشيّد على الطراز الأندلسي.

وقد خلّدت المدينة أسماء زوارها ومريديها من كبار المثقفين ومنهم الشاعر العراقي بلند الحيدري والروائي السوداني الطيب صالح وتشكايا أوتامسي الشاعر الكونغولي والشاعر الفلسطيني محمود درويش والمفكر المغربي محمد عابد الجابري والشاعر المغربي وابن أصيلة أحمد عبد السلام البقالي والشاعر والأديب المغربي محمد عزيز لحبابي وغيرهم.

وضمّ الخليط الديموغرافي لمدينة أصيلة أجناساً وعروقاً وأدياناً ولغات مختلفة، من الأمازيغ والأصول الأندلسية والعرب المسلمين، إضافة إلى اليهود والمسيحيين، ولاسيّما من الأوروبيين، وخصوصاً البرتغاليين الذين كان عددهم يزيد على عدد المسلمين حتى أخذ العدد بالتناقص وأصبح عدد المسلمين يزيد على ٩٩٪، وتوجد في المدينة زوايا صوفية لطرق متنوعة، كما يوجد فيها ٣٣ مسجداً، وهناك نسبة ضئيلة من المسيحيين (بضع عشرات)، وإضافة إلى اللغة العربية هناك اللغتين الفرنسية والإسبانية.

منذ أربعة عقود من الزمان بدأت مكانة أصيلة تزداد أهمية بالترافق مع مهرجانها أو موسمها الثقافي المفتوح، حيث يحجّ إليها سنوياً عشرات من المثقفين الكبار ويحرص مئات من الفنانين والأدباء الشباب على زيارتها. وفي

هذا العام يطفئ موسم أصيلة السنوي ٤٠ شمعة من عمره وهو عمر النضج، حيث يعتبر أحد أكثر وأهم المهرجانات الثقافية المعمّرة، إذا أخذنا بنظر الاعتبار «مهرجان المربد» (العراق) و«مهرجان الجنادرية» (المملكة العربية السعودية) و«مهرجان البابطين» (الكويت)، وهو مثل كل عام مناسبة حيوية تنبض بالحياة، وخصوصاً في ديناميكيتها الثقافية أدباً وموسيقى وغناءً وفنوناً: رسماً ونحتاً ومسرحاً في أجواء مشبعة بالحرّية وثقافة السلام والتنوّع والتعددّية. ويقدّر أن تستضيف المدينة هذا العام ضيوف شرف مميّزين بمشاركة عدد من المثقفين المبدعين كتاباً وإعلاميين ومفكرين وأكاديميين وفنانين.

ويشرف على الموسم الثقافي لأصيلة «مؤسسة أصيلة» و«جامعة المعتمد بن عباد» وهي جامعة صيفية، حيث عمل محمد بن عيسى على إطلاقها لتتحوّل المدينة إلى تظاهرة شاملة وفضاء مفتوح للفرح والبهجة، وجداريتها إلى ألوان وأنواع من التعبير الفني، حيث تزدحم القاعات والفندق الذي تم إنشاؤه وعدد من فنادق طنجة إلى خليّة نحل للصداقة والتواصل الإبداعي والحضاري، بما فيها مكتبة الأمير بندر بن سلطان التي شهدت في العام ٢٠٠٤ ملتقى سينما جنوب – جنوب.

وإذا كان «موسم منتدى أصيلة» قد شهد في العام ٢٠١٧ مناقشة واسعة حول قضايا الشعبوية والخطاب الغربي والحكامة الديمقراطية والمسلمون في الغرب والفكر العربي المعاصر والمسألة الدينية، فإن العام ٢٠١٨ ناقش قضايا ذات اهتمام متزايد تتعلّق بالمشروع الحضاري النهضوي ومسائل العنف واللّاعنف والمعوّقات التي تقف حجر عثرة أمام التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، ولاسيّما قضايا التعليم والتربية، إضافة إلى القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

منذ أربعة عقود من الزمان وموسم منتدى أصيلة هو موعد يتجدّد فيه الحوار المعرفي الثقافي الذي يقرّ بل يتمسك بالحقوق والعدالة، وهي تلك التي أسماها المهاتما غاندي «الساتياغراها» وهو مصطلح اشتّقه من اللغة السنسكريتية ويعني «الإصرار على الحق ومقاومة الظلم والتخلّص من العداوات والكراهية» على أساس الاعتراف بالآخر وتعظيم الجوامع والمُشتركات الإنسانية وتقليص الفوارق والمُختلفات، إذْ يبقى الجامع الأهم بين البشر هو التواصل والسلام والجمال والثقافة والمشترك الإنساني، فما بالك حين يكون مصحوباً بالمحبة والبحر والأمل، وهو ما تسعى إليه رسالة أصيلة «الأصيلة» .

الحوار بين أتباع الأديان والعيش المشترك
(تجربة إعلامية ميدانية)

رلى هاني السماعين*

تكمن مهمة الصحافي -من وجهة نظري- في السعي لإحداث تغيير إيجابي ونقل الواقع بأمانة وتجرد، مع الحفاظ على الأمل في عالم تطغى عليه النزعة المادية. وتكمن أيضاً في المسؤولية المهنية التي تتطلب ضميراً حياً، وكرامة. فلا يوجد سبق صحفي على حساب المصلحة العامة أو على حساب مشاعر الناس، فالمسؤولية هي مسؤولية شخصية أولاً وآخراً، وتنعكس في النهاية على كل ما يكتبه الصحافي، وبالتالي على مصلحة الوطن والمصلحة العامة.

بوصفي إعلامية لأكثر من عقد من الزمن أؤكّد أننا بحاجة إلى قدوة حاضرة نستحضرها في مناهجنا ليقتدي بها شبابنا، وبحاجة إلى حركة مجتمعية ونهضة. وبحاجة إلى أن نقرر ونقرّ بأن وحدَتنا هي التي سندتنا في الفترات الصعبة التي مررنا بها، لذلك علينا أن نعززها ونطورها و نبني عليها. وعلينا أن ندرك الكنز الذي بين أيدينا، وهو تنوعنا وحياتنا التشاركية التي بدأ الخوارج يعبثون بها.

---

* صحافية وكاتبة في جريدة «جوردان تايمز»/الأردن.

مهمة الصحافي هي إحلال السلام وتعزيز الوئام المجتمعي في ظروف عصف بها الشرّ وعمل أتباعه على إحداث أضرار في الجسد الواحد، وفي نفسيتنا. ونحن إذا أردنا السلام، وإذا أردنا للغير أن يجدَّ في صناعته، يجب أن نقتنع بأهميته أولاً ونقنع الآخرين، نحن كأفراد أو منظمات أو دول، بأن السلام مصلحة لنا جميعاً، و خدمة نؤديها لأنفُسنا وهدفنا العيش الكريم، وبأن الطريق ليس بسهلٍ، وأنه ليس بالمستحيل أيضاً.

السلام مطلب وحق. لا يحدث إلا من خلال الإصلاح في الأنظمة، ومن خلال تطبيقٍ عادلٍ للقانون، ومكافحة العناصر المخربة الإرهابية.

إنّ القوانين مهمة، وكلُ ما يُكتب من أجل المنفعة والمصلحة العامة هو أمر ضروري جداً، ولكن ستبقى القوانين أحرفاً على ورق إذا لم نتمكن من إيجاد الإنسان الذي يحترم القوانين، ويطبق مفهوم المواطنة الصالحة في حياته ويحترم الآخر، ويدرك ويطبق أسس الحوار الراقي العقلاني.

كما أن القوانين القوية ضرورية لكنها لا تصنع مواطنة صالحة ولا تصنع مواطنين صالحين، بل علينا أن نزرع المواطنة الصالحة ونجدّ في تشكيل مواطنين صالحين ليبقى المجتمع سويّاً سمته الصلاح لا الفساد. نحن ندرك بأننا لن نصل للكمال في مجتمعاتنا لكنها دعوة إلى محاصرة الفساد، والجهاد للحفاظ على كنز توارثناه ونعتز به من قيم وأخلاق وتراث. السلام لا يحصل من دون حوار، فالحوار أساس وجوهر العلاقات الاجتماعية، لذلك علينا قبل أن نتعامل بالمصطلحات الجديدة ونفرِضُها، أن نفسرها ومن ثم ندرجها في المناهج ونجعل منها قوانين وتشريعات يتمسك بها مؤسسات وأفراد، ومنها نرتقي. فالحوار أساسه المسامحة واحترام رأي الآخر بحيث لا يوجد متسلط أو قوي أو فائز.

تشرفت خلال السنوات العشر الماضية بأن عملت على تغطية الأنشطة المميزة والمنفردة بالمنطقة والعالم التي قام بها المعهد الملكي للدراسات الدينية الذي يرأسه سموّ الأمير الحسن بن طلال المعظم مجلس أمنائه. تعلمت الكثير ورأيت

العالم من منظور واسع ومثير. شهدت ودونت جهود سموه في السعي نحو السلام والارتقاء بالإنسان الأردني والإنسانية. ففي جميع اللقاءات شدَّد سموه على أهمية التعليم وتشكيل الجيل القادم، وعلى التعلم من الآخر بدلاً من تهميشه وذلك من خلال الحوار الذي وصفه سموه بأنه الفن الإنساني النبيل في المحادثة والاستماع.

عندما بدأت بالكتابة لصحيفة «جوردان تايمز» متخصصة في موضوع الحوار بين الأديان، كان الانطباع الأول الذي تولّد لدي أن المهمة ليست سهلة. وسبب ذلك أن مصادري في حينها، ومعظمها من القيادات الدينية البارزة، كانوا يَجهَدون في استيعاب مفهوم الحوار مع أتباع الدين الآخر. كانت الطريق قُدُماً غامضة المعالم، وكانوا ما يزالون يختبرون الأجواء قبل خوض غمار الموضوع. وكانت التصريحات التي اقتبستها حذرة ومصاغة بحرص شديد ومقتضبة. وقد توصلت إثر ذلك إلى استنتاج مفاده أنهم لم يكونوا جاهزين بعد، وخاصة أننا نعيش في عالم سريع التغيُّر والتطور. ومن مقتضيات الزمان الجديد هذا التجديد والتطور بالفكر. والحوارات ما بين أتباع الأديان هي أحد متطلبات ومستلزمات هذا العصر الذي باتت فيه الكراهية العنوان العريض وصناعة السلام لإحلال السلام باتت تحتاج إلى جهد جهيد.

إن قيادة هذا البلد الطيب كانت تتقدم عليهم بخطوات، فقد صدرت «رسالة عمّان» تحمل في نصها فهماً واضحاً لما هو الإسلام وما هو مناقض له. وما مضى زمن طويل إلا والحرب في العراق أخذت منحى مأساوياً؛ إذ استعرت فيه الفتنة الطائفية، وانقسم الناس طائفياً ودينياً، ليس في الجارة الشرقية للأردن فحسب، بل في المنطقة كلها، أضحوا منقسمين على أسس دينية وطائفية ومدفوعين بغريزة البقاء والدفاع عن النفس.

وقد أصاب المسيحيين جراء ذلك خوف على وجودهم وحياتهم، وغشيت المسلمين حالة من الحيرة والارتباك.

ولكن الأردن، كما هو شأنه دائماً، نجا من هذه الدوامة، وصار للحديث عن العيش المشترك والحوار بين أتباع الأديان طعم آخر وغاية لوجوده، فاستؤنفت الجهود في هذا المضمار بزخم جديد ورؤية أوضح.

لقد تشكلت لدي نظرة مختلفة بعد أن رأيت علماء مسلمين متنوّرين حريصين على طمأنة إخوانهم المسيحيين أنهم آمنون في وطنهم، وأن أتباع الديانتين من الأردنيين هم شركاء في بناء مستقبل البلد. ومن ناحيتهم، بدا رجال الدين المسيحي على وعي كبير بمهمتهم للحِفاظ على أواصر الود التاريخية بين المسلمين والمسيحيين.

وما كان ذلك إلا جزءاً يسيراً من هذا الموقف الناضج، حيث كان أمام الطرفين، كما أكد الكثيرون، مهمة تنطوي على تحد أكبر لنقل هذه الصورة للعالم؛ ليس فقط دفاعاً عن اسم الإسلام أمام موجة من رهاب الإسلام (إسلاموفوبيا) والصور النمطية التي تتعلق به، بل وابراز أهمية الوجود المسيحي التاريخي المتأصل في المنطقة. واقتبس ما قاله جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم بهذا الخصوص: «المسيحيون الأردنيون جذورهم عميقة في البلاد وحماية حقوقهم واجب ديني»، وقال أيضاً: «المسيحيون العرب هم الأقرب لفهم الإسلام وقيمه».

وأقتبس مما قاله المؤرخ الأردني الدكتور رؤوف أبو جابر في لقاء أجريته معه: «أعتقد أن المسيحيين في فلسطين والأردن معظمهم من القبائل العربية التي كانت قد تنصَّرت في القرن الرابع، وعلى رأسها قبيلة غسان وقبيلة لخم وقبيلة عُذرة المشهورة بالشعراء العذريين العفيفين، وكذلك تغلب في العراق وأبناء عمهم بَكر في العراق أيضاً. وقد كان المسيحيون دائماً عُنصر استقرار وتحضُّرٍ في خدمة المجتمع والوطن».

«وأضاف أفتخر بأنه ليس بين صفوف المسيحيين أي وجود لخارجين عن مصلحة الوطن، وعندما قامت الثورة العربية الكبرى، كان المسيحيون في طليعة المساندين لها، ولم يتأخروا عن القيام بواجبهم.

وقد وجدتُ أن أولئك المنخرطين في فعاليات حوار الأديان هم الذين كانوا في مقدمة هذه المهمة، متبعين خطى جلالة الملك عبدالله الثاني.

لا مجال لإنكار حجم هذه الجهود ولا تأثيرها في ظل حجم التحدي الهائل في وقت اعتلى فيه المتطرفون بقوة كل منصة متوفرة لينشروا الرسالة النقيضة، ألا وهي رسالة الكراهية.

خبرتي الصحافية في توثيق هذا الجهد الأردني الكبير دونته في كتابي الأول «**حصن السلام: التجربة الأردنية في الحوار بين أتباع الأديان ونموذج العيش المشترك**». وهدف الكتاب الذي وضع باللغة الإنجليزية هو إظهار الأردن المميز للعالم أجمع، وكيف أن التنوع في بلدي هو إثراء ومحرك إيجابي للمجتمع للتقدم.

يوثق كتاب «حصن السلام» بموضوعية وتجرد جهود الأردن في الانخراط في الحوار بين أتباع الأديان منذ أن أدركت قيادة هذا البلد أن قدر المملكة الهاشمية أن تؤدي دوراً تاريخياً في تجسير الهوة بين الأمتين العربية والإسلامية، بما فيهما المكون المسيحي، وبقية العالم.

ومن خلال نهج صحافي قائم على المقابلات والمقالات المعمقة، يقيّم «حصن السلام»، والذي ستصدر النسخة العربية منه قريباً، مخرجات جهود الحوار الديني الأردنية، ويعرض ما تم إنجازه وما يجب القيام به لضمان النجاح المطلق للتجربة.

أودُّ أن أؤكد أنه لا أحد من الشخصيات التي قابلتها لغايات هذا الكتاب، أو مقالاتي الصحفية ادّعى، في أي وقت، أن الغاية من حوار الأديان قد تحققت بالكامل، مقرّين أن الطريق ما يزال طويلاً، وأن المعركة من أجل السلام سوف تستمر.

مع ذلك، فإنّ ما أُنجز يستحق التوثيق. وقد سعيت أن أُقارب هذا الموضوع بالطريقة التي أتقنها أكثر من غيرها، أي بصفتي صحفية. فبعيداً عن النص الأكاديمي الصارم، بدأت في إجراء مقابلات مع أناس منهمكين في جهود حوار الأديان في

الأردن على مدى السنين الثلاث التي سبقت نشر الكتاب باللغة الإنجليزية وعرضتها في صفحات الكتاب. وتتلخص فكرتي في عرض نص صحفي مطول يغطي جانبي التجربة الأردنية: العيش المشترك في المملكة وجهودها لإيصال الرسالة للعالم.

ولأنني أؤمن، ويؤمن معي العديد من الناس، أن القيادة الهاشمية في بلدنا تستحق أن تُعطى الفضل لما أنجز، ولأن البدء كان من طرفهم أساساً، آثرت أن أبدأ الكتاب بفصل عن فلسفة الهاشميين في حوار الأديان. ومن الشخصيات التي قابلتها الأستاذ علي الفزاع لقربه من فكر جلالة الملك، والمؤرخين الأردنيين والدكتور بكر خازر المجالي والدكتورة هند أبو الشعر، وقد حدثني هؤلاء عن وقائع موثقة تعكس جمالية وعظمة حياتنا التشاركية التي تجسّد معنى العيش المشترك.

ومع بروز ظاهرتي التطرف والإرهاب، أخذ الأردن على عاتقه تنفيذ مهمة متعددة الأوجه، تتطلب توضيح حقيقة الإسلام الحنيف للعالم، والعمل في الوقت ذاته على تعزيز نموذجها الذي يحتذى به في العيش المشترك والدفاع عن الوجود المسيحي في المشرق العربي.

ففي الفصل الثاني تحاورت مع شخصيات أردنية لها بصمتها المحلية والعربية في هذا مجال حوار الأديان منهم، على سبيل المثال، الدكتور كامل أبو جابر، والأستاذ ميشيل حمارنة، والدكتور محمد المهيد، والدكتور حمدي مراد، وألاب الدكتور رفعت بدر، وسيادة المطران مارون اللحام. وقد تطرقت إلى المبادرات التي أطلقها وقادها الأردن بشأن الوئام بين الأديان، وبخاصة «رسالة عمّان»، «كلمة سواء»، و«أسبوع الوئام العالمي بين الأديان»... وما تحقق منها من تقدم وما وقع فيها من تقصير في النهج، تبعتها مناقشة هذه المبادرات حول «طاولة مستديرة» افتراضية.

وخصصت الفصل الثالث لعرض مقابلات مع شخصيات دولية شاركت في جهود الحوار الديني الأردنية، ليطلعوا القارئ كيف تعرّفوا على التجربة الأردنية وانطباعاتهم عنها، وكيف شاركوا في الأنشطة ذات الصلة بها، وما هي النصائح والمشورة التي يقدمونها كي تدوم التجربة وتؤتي أُكُلَها.

وقد شملت رحلتي لإنجاز هذا الفصل ترحالاً حط بي في بقاع مختلفة من العالم فقابلتُ بعضهم في ديارهم، وعلى رأس سفراتي كانت الرحلة إلى حاضرة

الفاتيكان سنة ٢٠١٤، حيث قابلت رئيس حوارات الأديان الكاردينال جان لويس توران (الذي انتقل إلى الأمجاد السماوية قبل عدة أشهر) فعبَّر لي عن دهشته في أول زياراته للأردن، وكيف أن المسيحي والمسلم يتشاركون في كل شيء فقال: «أنتم في الشارع معاً وعلى مقاعد الدراسة في نفس الصف ونفس المقعد». إعجابه بحياتنا الطبيعية أنار لي بُعداً مختلفاً وأشعرني بالفخر، لأنني وقتها ولأول مرة أدرك كم نحن متميزون ... فما يروه هو بالنسبة لنا حياة طبيعية نعيشها يومياً وعاشها آباؤنا وأجدادنا قبلنا. وجميع من قابلتهم بلا استثناء أشادوا بدور الأردن الريادي، وأبدوا إعجاباً كبيراً ببلد صغير في المساحة لكن تأثيره كبير في صنع السلام. كما قابلت ألاب اغابيوس كفوري والدكتورة ديبورا تونلي ويوسف الخوئي، ومجموعة من الحائزين على جائزة الملك عبد الله الثاني لأسبوع الوئام العالمي. وجميعهم أجمعوا على أنّ المبادرات التي أطلقها الأردن جريئة وشجاعة ومدعومة بفكر هاشمي حكيم. وهي أيضاً شاملة الجميع.

وقد أردت أن يكون الفصل الرابع مختلفاً، يعكس فرادة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في الأردن بما تميزت به من دفء وتماسك. وهذا التفاعل بين الطرفين على مدى التاريخ الذي جمع بينهما شهد قصصاً وطرائف تستحق أن نرويها ونتداولها. ولغايات جمع هذه الحكايات وتبويبها قابلت أناساً من كل أنحاء الوطن، حيث توجد أماكن يختلط فيها أتباع الديانتين، ونقلتها للقراء لإضفاء مصداقية على الكتاب. وقد قابلت لإنجاز هذا الفصل دولة الدكتور معروف البخيت الذي أضاف تعليقات حول التعامل مع الواقع الراهن لتجاوز التحديات وتمكين العيش المشترك. ومن جملة ما قاله: «لقد كانت عقلية تقبل الآخر والتسامح سائدة منذ فجر الإسلام؛ بل إن الرسول ﷺ نفسه تزوج مسيحية. وما نحتاج له اليوم أن نحرر عقليتنا بنفس الطريقة، فالعقلية العربية السائدة في هذا الزمن مغلقة. إننا بحاجة أن نتحرر من قيود تراكمت على مدى قرون، فالدولة الإسلامية الأولى كانت قائمة على المواطنة وليس الدين.» انتهى الاقتباس.

وقابلت لأجل الهدف نفسه مدير دائرة الآثار في الأردن الدكتور منذر جمحاوي الذي أوضح كيف أن الآثار التاريخية في مواقع مختلفة من المملكة تعكس الحياة التشاركية.

ومن باب الشمولية أيضاً طرحت في الفصل الخامس بعض القضايا الجادة، تاركة للخبراء أن يتحدثوا بحرية عن بعض الأجزاء الناقصة في هذه الفسيفساء الجميلة، وكيف يمكن معالجة هذه المشكلات. وتكلمت عن حالات تغيير الدين لأمور دنيوية مادية، وعن الإرث، وحضانة المرأة المسلمة مقارنة بغير المسلمة.

وفي رأيي أن الأردن نجح في بناء وقيادة تحالف من المؤثرين العالميين المستعدين للدفاع عن صوت الحكمة والتسامح والقبول ونشره. وبوجود هؤلاء الأصدقاء الذين توزّعوا بين الفاتيكان وأفراد من خطباء ومعلمي المدارس الذين تشاركوا في هذه المبادرات، لم يترك الأردن بمفرده في خوض معركة نشر السلام في عالم يعمه السواد الأعظم.

وقد تطرق جلالة الملك عبد الله الثاني في معظم خطاباته إلى مبادرات المملكة الثلاث، وظلّ يتحدث عن نشر الوئام وعن السلام ... وأتساءل: لماذا لا نتكلم عن المواضيع نفسها في جلساتنا ومع أولادنا؟ إن واجبنا أن نعظّ، المشتركات بيننا وننقلها إلى الأجيال الآتية.

لذا؛ يجب أن يكون عنوان هذه المرحلة يجب أن يكون عنوان الاتفاق والوفاق، ومن هنا تأتي أهمية الكتاب في تعزيز الوئام المجتمعي. وأعتبر «حصن السلام» جهداً أردنياً ومشروعاً وطنياً قدَّمتُه لوطني.

وقبل أن أختم، لا بد لي من أن أتقدم لجلالة الملك والشعب الأردني بالتهنئة على اختيار جلالته لجائزة تمبلتون العالمية، والتي قبلها جلالته باسم كل الأردنيين، لأن كل الأردنيين ساهموا بفعالية في حمل هذا المشعل الذي أنار طريقنا.

وسوف يتم حفل إشهار النسخة العربية من «حصن السلام» في شهر شباط (فبراير) ٢٠١٩، الذي هو الذكرى السنوية لأسبوع الوئام العالمي.

الخطاب الإعلامي العربي وقضايا العصر
حوار مع د. لمياء محمود
رئيس شبكة «صوت العرب» في الإذاعة المصرية

أجرت الحوار: شيرين نبيل*

ثمة تأثيرات وتحولات متعددة يشهدها الإعلام العربي المعاصر نتيجة تطورات التكنولوجيا ومستحدثاتها، التي فرضت تغيّرات في أساليب الأداء وصياغة المحتوى والتلقي، وانعكست في ظواهر جديدة اجتماعية وثقافية، وحتى سياسية واقتصادية، أصبحت تحدد وجهات المستقبل للوسائل الإعلامية، بكل ما يحمله ذلك من مزايا وتحديات.

في هذا الحوار تكشف د. لمياء محمود الإعلامية والأكاديمية المصرية رئيسة شبكة «صوت العرب» في الإذاعة المصرية، والخبيرة الإعلامية على المستوى العربي والدولي، عن عدد من المتغيرات في الفضاء الإعلامي العربي بشكل خاص، والتي تتداخل فيها عوامل التكنولوجيا والعولمة والأحداث السياسية في تشكيل معالم الخطاب الإعلامي وأدواته وشروطه ومستقبله.

• ما هي أهم المحطات في حياتك المهنية الإعلامية؟

•• المحطة الأولى في حياتي المهنية هي الالتحاق بـ «صوت العرب» مذيعة ومقدّمة برامج. أما المحطة الثانية فهي حصولي على الماجستير في الإعلام من كلية الإعلام جامعة القاهرة في موضوع «تأثير العلاقات السياسية العربية: المضمون

*كبير مقدمي البرامج في شبكة «صوت العرب» القاهرة – مصر.

الإخباري لإذاعة «صوت العرب» - دراسة تحليلية مقارنة». في حين تمثّلت المرحلة الثالثة في حياتي بحصولي على درجة دكتوراة الفلسفة في الإعلام في كلية الإعلام - جامعة القاهرة عام ١٩٩٩، عن رسالة موضوعها: «إدراك الشباب للواقع السياسي- دراسة تطبيقية على أخبار التلفزيون».

وفي المرحلة التالية أصبحت مديراً عاماً للتدريب العملي بالإذاعة المصرية سنة ٢٠٠٥، ثم نائب رئيس شبكة «صوت العرب» في ٢٠٠٩، ثم رئيس شبكة «صوت العرب» في عام ٢٠١٣.

• ما هي الجهود المبذولة لتطوير الكوادر الإذاعية وتدريبها بما يتلاءم مع التطور الإعلامي، وأيضاً تبادل الخبرات الإعلامية وإعداد كوادر إعلامية متميزة؟

•• ينقسم التدريب إلى عدة مراحل، فثمة التدريب الأساسي ويحصل عليه الشخص الذي يلتحق بالعمل الإذاعي منذ بداية عمله، ويكون بشكل بانورامي للتعريف بالإذاعة والبرامج وكيفية التعامل مع الميكروفون، وتُقام في هذا السياق دورات تأسيسية لمن يقوم بالعمل مذيعاً أو مقدم برامج.

ويأتي بعد ذلك تدريب تكميلي لتنمية المهارات داخل تخصص معين داخل العمل الإذاعي، مثل قراءة نشرات الأخبار أو في إعداد البرامج وتقديم البرامج الإخبارية أو الثقافية أو برامج الهواء، وكذلك كيفية التعامل مع المداخلات على الهواء وغيرها من أشكال الفن الإذاعي. وكل نوعية من هذه البرامج لها تدريب خاص بها. ولا يتوقف التدريب عند هذا الحد، لأن التطور التكنولوجي حالياً يصاحبه تطور في فنون الأداء الإذاعي، لهذا يجب أن يكون من يعمل في هذا المجال ملماً بكل التطورات، وكيف يوظفها لخدمة العمل الإذاعي، بالإضافة إلى تدريب أكثر تخصصاً على الأعمال الدرامية وبرامج التوك شو، وبرامج الوثائقيات. فهذه البرامج تتطلب مستوى معيناً من التدريب ومهارات خاصة من المذيع أو مقدم البرنامج. وأيضاً يوجد تدريب على كيفية تحويل النصوص العادية إلى شكل درامي، حتى تكون لدى الإذاعي خبرة ومهارة في كافة أشكال العمل الإذاعي.

• كيف ترين دور الإذاعة حالياً في عصر الإنترنت وكذلك دور الإذاعة في المستقبل؟

•• حالياً عاد للإذاعة الرونق والبريق مرة أخرى، وقد استفادت الإذاعة من تطور تكنولوجيا الاتصال، فمن الممكن الآن الاستماع للإذاعة من خلال الهاتف المحمول، وهذا يسَّر لها الوصول لفئات متعددة وخاصة الشباب، وكذلك فالإذاعات موجودة على شبكة الإنترنت مما يسر لها الوصول إلى المتلقي.

ويوجد كذلك تطبيق تكنولوجيا المناطق الخضراء على خريطة العالم، وهو موجود على شبكة الإنترنت يمكن من خلاله الوصول إلى الخدمات الاذاعية من خلال نقاط على خريطة الدولة، وهذا يوفر انتشاراً واسعاً للخدمات الإذاعية، ولكن يجب أن يكون بثّ هذه الخدمات مطابقاً لهذه التقنية حتى يمكن أن تظهر كنقطة خضراء على خريطة الدولة والاستماع إليها والتقاطها، وقد حقَّق هذا انتشاراً للإذاعة، والدليل على ذلك زيادة عدد الخدمات الإذاعية التي يبثها القطاع الخاص، لما يوفّره هذا لها من أرباح. ولكن هذا الانتشار لا يعني جودة كل ما يقدَّم. ولا يعني أن نتعامل بالكم وليس بالكيف. يجب أن نحرص على أن يحقق الإعلام الإذاعي المهام المنوطة به، فليس كل الإعلام موجهاً للترفيه والمسابقات، بل هناك التثقيف والأخبار وتحليل المعلومات وتوصيلها بشكل جيد من خلال متخصصين، بالإضافة إلى الترفيه الراقي.

أعتقد أن المستقبل سيكون واعداً بازدهار الإذاعات وانتشارها، لأن الجميع يسعى للوصول لامتلاك التطبيقات التكنولوجية والإلكترونية، كونها المستقبل الذي لا مفرَّ منه. ويجب أن يكون ذلك في خط متوازٍ مع تدريب الكوادر الإذاعية بشكل خاص والإعلامية عموماً. الإذاعة في المستقبل لها الريادة إذا حرصت على تقديم المحتوى الجيد والمتنوع من تعليم وثقافة وخدمات صحية وإخبارية بالإضافة إلى تقديم الفنون الراقية كذلك.

• ما هي القواعد المهنية لتناول قضايا السياسة الخارجية في إذاعة «صوت العرب»؟

•• يجب أن نؤكد أن إذاعة «صوت العرب» هي إذاعة مصرية ذات توجه عربي، تتبع السياسة الخارجية المصرية ولها البُعد العربي الذي يتوجه لكل الأقطار العربية، نتحدث مع الأشقاء العرب في مختلف القضايا والاهتمامات المشتركة وننقل وجهة النظر العربية إلى الآخرين والمهتمين، وننقل وجهات النظر بين الدول العربية وبعضها الآخر.

و«صوت العرب» منذ حوالي ثلاثين عاماً لها نهج مختلف عن بداياتها في عام ١٩٥٣، حيث أصبح الحوار الهادئ هو سيد الموقف في الأمور السياسية، مع عرض وجهات النظر المتباينة في القضية الواحدة. فـ «صوت العرب» تتجه دائماً إلى الاتحاد العربي، والوفاق العربي، والصالح العربي، والسلام العربي ومخاطبة الشعوب العربية بشكل تآلفي لتتحقق الوحدة والنظرة الشاملة للأمور.

قد تحدث خلافات بين الأنظمة العربية أو الحكومات في بعض الدول العربية، وهذا له مجاله، أما الحوار مع الشعوب العربية والمواطن العربي فهذا هو ما يهم «صوت العرب»، وهي تسعى دائماً لصالح المواطن العربي دون الخوض في أشكال الممارسات السياسية لتلك الدول، ففي النهاية الشعوب هي الباقية.

•الفضائيات العربية لها ما لها وعليها ما عليها ... ما هو تقييمك بوصفك إعلامية لهذه الفضائيات؟

•• الفضائيات العربية عندما بدأت كانت عبارة عن قنوات فضائية تقيمها الدول ضمن منظومة الإعلام الخاص بها، حتى تصل إلى خارج حدودها بشكل أكثر انتشاراً، لكن بعد ذلك حدث انتشار واسع للفضائيات الخاصة التي أصبح الكثير منها لا يراعى ميثاق العمل الإعلامي والقواعد الإعلامية المعترف بها.

وقد تنوعت الفضائيات ووجدنا قنوات خاصة بالغناء والرقص والدراما والسينما والقنوات الإخبارية والدينية وقنوات الطهي وغيرها، وحتى تتميز هذه الفضائيات فيما بينها راحت تبحث عن المختلف الذي تقدمه، وهذا المختلف ليس في كل الأحيان هو الجيد، فمع تضاعُف أعداد الفضائيات الذي تجاوز الآلاف الآن والذي يأتينا من الدول العربية ومن خارج الوطن العربي موجهاً إلينا عبر أقمار صناعية متعددة، حدَث نوع من التشتت لدى المتلقي.

كنّا في الماضى نشاهد قناة واحدة أو اثنتين فقط والمضمون يصل إلينا جميعاً ونتناقش فيه بشكل جمعي، أما الآن فأصبح الجمهور مشتتاً بين القنوات التي تبحث دائماً عن المختلف والمثير، مما أدى إلى رواج هذه القنوات ذات المضمون الضعيف، فأحدث هذا نوعاً من الاضطراب الفكري لدى المتلقي، وأوجد مساحات للخلافات بشكل كبير، ودخل في مناطق محظورة إنسانياً وسياسياً ودينياً فأصبح كل شيء مباحاً.

وفتحت أيضاً القنوات الخاصة باب العلاج بالأعشاب وغيرها من الأدوية غير المرخصة وغير المسموح بها من وزارات الصحة، مما أدى إلى استنزاف المشاهدين نفسياً ومادياً، وكذلك الدخول في مناطق شائكة في العلاقات الإنسانية دون ضوابط ودون معايير لمراعاة سنّ المتلقي أو درجه تعليمه، مما أحدث خللاً في التركيبة الوجدانية والفكرية لدى جماهير الفضائيات، ناهيك عن التحزب والتشرذم للتوجهات السياسية أو العقائدية والاجتماعية.

وعلى الجانب الآخر فإن انتشار الفضائيات العربية أتاح وصول المعلومة والخبر وقت حدوثه بالصوت والصورة التي لا تكذب أو تتجمَّل، وفضحت كثيراً من الممارسات السلبية والمشينة في مختلف جوانب حياتنا.

نستطيع أن نقول إنها سلاح ذو حدين، فيجب على الأسرة والمدرسة مراعاة التربية الاجتماعية والوطنية، لأن التعرض لوسائل الإعلام أصبح من الأشياء التي تستغرق معظم الوقت، وخصوصاً لدى الشباب وصغار السن، فالتربية الإعلامية يجب أن تكون من المناهج الأساسية في المدارس، كي يستطيع الطالب أن ينتقي ما يناسبه ويناسب قيم مجتمعه ويرفض ما لا يتناسب مع مبادئه وأفكاره.

• **ما هو دور الإذاعة في مواجهة التطرف والإرهاب في ضوء ما تعانيه الدول العربية من موجات العنف والإرهاب؟**

•• هذا الأمر يتطلب مجموعة من الجهود التي يجب أن تصبّ في مكافحة الإرهاب:

أولاً: التوعية الخاصة من خلال البرامج، وهي مرحلة يجب أن تكون قبلية؛ أي لا نتعامل مع الحدث بعد حدوثه، ولكن نتعامل إعلامياً مع ظاهرة الإرهاب حتى نتجنب الحوادث الإرهابية، وذلك عن طريق برامج تهتم بالطفل العربي، مثل البرامج التي تعلي من قيمة الهوية العربية والانتماء الوطني وقبول الآخر. ويمكن أن تكون هذه البرامج في شكل درامي أو ثقافي أو تعليمي.

ثانياً: متابعة موضوعية للعمليات الإرهابية كنوع من التحذير للمواطنين من أن الإرهاب يؤدي إلى المخاطر، ويهدم اقتصاد الدول ويؤدي إلى الدمار والخراب.

ثالثاً: يجب أن نستثمر النماذج العربية الجيدة في وطننا العربي ليكون قدوة للشباب، فمثلاً محمد صلاح هذا اللاعب المصري الذي عشقه العالم، يمكن من

خلال أدائه الرياضي المتميز والمعاملة الإنسانية الراقية التي أوجدها في المحيط الذي يعمل به، يمكن تقديم أو طرح صورة مشرقة عن القيم الإنسانية للعالم.

كذلك لدينا جراح القلب الطبيب العالمي البروفسور مجدي يعقوب الذي يعالج الفقراء والأطفال في كل بقاع العالم دون النظر إلى الدين أو اللون أو الجنس، وغيرهما من نماذج مشرِّفة في وطننا العربي والإسلامي. هذه النماذج يجب أن نستثمرها بقوة في الإعلام لمكافحة الإرهاب والتطرف، ولتكون قدوة للشباب الذين يحلمون بالنجاح والتميز مع التأكيد في كل وسائل الإعلام على أن الإرهاب لا دين له ولا وطن بل هو فكر متطرف يحمله شخص غير سويّ.

• ما هي أوجه التعاون بين الإذاعة المصرية عامة وإذاعة «صوت العرب» بشكل خاص مع اتحاد الإذاعات العربية في مجال إنتاج وتبادل البرامج والمسابقات؟

•• إذاعة «صوت العرب» إذاعة مصرية ذات توجه عربي، والمنطقة العربية هي المجال الواسع الذي نعمل فيه، ولدينا اتصالات دائمة ومستمرة مع الإذاعات العربية في كل البلدان، سواء كانت بشكل فردي من خلال ضيوفنا من الأقطار العربية، أو بشكل جمعي من خلال اتحاد الإذاعات العربية، في مجال تبادل وإنتاج البرامج، حيث يتم كل شهر تبادل البرامج تحت سلاسِل برامجية مثل: «أعلام العرب»، «بعيون عربية»، «جسور المحبة»؛ وذلك شهرياً.

ففي كل عام يتم اختيار موضوع مثل «شخصيات عربية» أو «المبدعون العرب» عن ذوي الاحتياجات الخاصة، ويتم تبادل البرامج في هذا الإطار، بالإضافة إلى الندوات الشهرية بين «صوت العرب» والإذاعات العربية.

ولدى «صوت العرب»، بشكل خاص باعتبارها الإذاعة الأقدم ولها الريادة في مجال التعاون العربي، شراكات في إنتاج درامي وإنتاج برامجي مع إذاعات عربية، وهي تتطور من عام إلى عام.

فلدينا إنتاج درامي مع إذاعة سلطنة عُمان، وإذاعة الكويت، وإذاعة الفجيرة، وإذاعة بغداد، وإذاعة الرياض.

ولدى «صوت العرب» مشاركات مع مؤسسات ثقافية عربية لا تهدف للربح في المجال الثقافي في دولة الإمارات وفي دولة الكويت وغيرها من الأقطار العربية الشقيقة،

وبالتعاون معها نقدم المسابقات والبرامج والندوات الفكرية. وأيضاً نتعامل مع التكنولوجيا الحديثة من خلال صفحات لهذه البرامج على تويتر وفيسبوك، حتى نتيح الفرصة الأكبر لمشاركة الجماهير العربية في هذه الأعمال والمسابقات. وأعتقد أننا نجحنا بشكل كبير في أن نكون على امتداد الساحة الإعلامية.

• التراث الإذاعي المصري إرث كبير، ترك جيلاً من الأدباء والفنانين والإعلاميين على مدار سنوات طويلة من الإبداع، كيف يمكن المحافظة على هذا التراث واستغلاله على المستويين المحلي والعربي؟

•• التراث الإذاعي المصري تراث هائل إذا ذكرنا أن عمر الإذاعة المصرية ٨٤ عاماً، وفي هذه السنوات هناك إنتاج يقدر بملايين الساعات موجودة على أشرطة كانت تعمل بنظام تقني معين، ولكن تطورت التقنيات الآن بشكل كبير، حيث يتم نقل هذا التراث الضخم من البرامج والأحاديث النادرة والأغاني والدراما وبرامج المنوعات والمسابقات وغيرها، باستخدام تقنيات حديثة، ليكون هذا التراث محفوظاً على أجهزة الحاسب الآلي، ومن ثم أرشفة هذا التراث حتى يكون متاحاً وسهل الوصول إليه عند الحاجة. فقد كان الجزء الكبير منه معرضاً للتلف والضياع والسرقة، ولكن الآن يتم نقله على وسائط تكنولوجية للحفاظ على هذه الكنوز الإذاعية التي لا تقدر بثمن، وفي بعض الأحيان يتم التبادل بين الإذاعات العربية بشروط محددة حتى لا يضيع هذا التراث، ولدينا موقع الهيئة الوطنية للإعلام التي تعرض بعضاً منه مع وضع البصمة الخاصة بالهيئة على الموقع، حتى لا يتم التسريب أو إذاعته بشكل غير رسمي في محطات خاصة.

• كيف يمكن دعم وسائل الإعلام الوطنية أو ما يطلق عليه راديو أو تليفزيون الدولة في ظل منافسة القطاع الخاص؟

•• الأصل في الإعلام أن يكون مملوكاً للدولة ويموَّل من ميزانية الدولة. ويجب أن يكون الدعم مستمراً من الدولة للإعلام الوطني الذي يعبر عن اتجاهاتها وينقل صورتها للعالم الخارجي. وكون إمكانيات دولة لا تستطيع الصمود أمام إمكانيات أفراد، فإنَّ هذه مسألة محيرة كثيراً، خاصة أن التجاوزات التي تحدث

في الإعلام الخاص تؤدي إلى كوارث وأزمات سياسية بين الدول، كما أن بعض الإعلام الخاص قد يقدِّم مضامين لا ترقى لأن تكون ذات مفاهيم تربوية للأجيال القادمة، ولا تكون النموذج الأمثل للتعبير عن صورة الدولة في الداخل أو الخارج، لذا يجب على الدولة أن تقف وراء إعلامها مادياً ومعنوياً.

• **كيف ترين صورة المرأة ومستقبلها في الإعلام العربي؟**

•• أخذت المرأة نصيباً كبيراً في الوجود الإعلامي العربي، وشغلت العديد من المواقع في مجال الإعلام العام والخاص، ولكن المستقبل ما زال يحمل الكثير للمرأة العربية التي فرضت نفسها بقوة على الساحة الإعلامية أكاديمياً ومهنياً. وفي الفترة الأخيرة وجدنا بعض التراجع للمرأة في المواقع القيادية في وسائل الإعلام، سواء في مصر أو الوطن العربي. وربما يرجع هذا إلى الضغوط الكبيرة التي تقع على عاتق الإعلام في هذه المرحلة من عدم الاستقرار في بعض البلدان العربية، والتحديات الصعبة التي يواجهها الإعلام في ظل وجود تحولات سياسية وتغيرات اقتصادية أثرت بشدَّة على دور المرأة فتراجع حضورها بعض الشيء، ولكن بمزيد من اجتهاد الشخصيات النسائية العاملة في مجال الإعلام ستعود لها الصدارة مرة أخرى.

• **«صوت العرب» إذاعة كل العرب، هذا هو شعار «صوت العرب»، كيف ترين دور هذه الإذاعة حالياً؟**

•• في مرحلة من المراحل كانت تطغى على «صوت العرب» رسالة مقاومة الشعوب العربية للاستعمار والرجعية، ووضع المواطن العربي على طريق المستقبل بالنسبة للتعليم والتثقيف ولكل ما يرفع من مستواه الفكري والثقافي والإنساني.

والآن تسير الرسالة في الاتجاه نفسه تقريباً. فـ«صوت العرب» دائماً هي منبر لكل الآراء العربية وتأخذ في الاعتبار مصالح الشعوب العربية في التنمية الفكرية والثقافية والسياسية، وتحرص منذ نشأتها على خلق حالة من الوعي لدى الشعوب العربية، من خلال المشاركة والنقد وإبداء الرأي في كثير من الأمور، وتواكب كل ما هو جديد من وسائل تكنولوجية حديثة وأشكال برامجية متنوعة، لإرضاء ذوق المستمع العربي في كل مكان.

القمّة الثقافيَّة العربيَّة
ما مصيرها؟

محمد المشايخ*

ظلّت الوحدة العربية، حُلماً يُراود كل عربي حر شريف، وتصدى قادة الأمة العربية ومفكّروها لكل الداعين إلى التفرقة والخلاف، مُبرزين في مقدمة مطالبهم، تحقيق وحدة الثقافة العربية. ففكرة قيام قمّة ثقافية عربيّة تمثّل آلية من آليات النهوض بالأمة العربيّة، في ظلّ مختلف التحديات التي يشهدها الواقع العربي في إطار النظام العالمي الجديد، وفي ظلّ ما تواجهه الأمة العربيّة من عوامل شقاق ونزاع سبّبتها الخلافات السياسيّة، إلى جانب التخلّف عن مواكبة عصر المعرفة والمعلوماتيّة، لذا راهنت هذه القمة على الثقافة باعتبارها آلية حاضنة لبلدان الوطن العربي، من شأنها إصلاح ما أفسدته السياسة من جهة، والإسهام في مواكبة العصر من جهة ثانية.

وقد قررت القمة العربية المنعقدة في الظهران/السعودية بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٥ (تكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة حيال التنسيق مع الدول الأعضاء لاستضافة القمة العربية الثقافية الأولى).

وكان أول من دعا لقيام هذه القمة، رئيس مؤسسة الفكر العربي الأمير خالد الفيصل، أمام عدد كبير من المفكّرين والمثقّفين العرب المشاركين في

---

* كاتب وناقد أردني.

مؤتمر«حركة التأليف والنشر: كتاب يصدر.. أمّة تتقدّم»، الذي نظّمته مؤسّسة الفكر العربي في بيروت خلال الفترة من ١-٢/١٠/٢٠٠٩، حيث خاطب يومها الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بشأن الدعوة إلى قمة ثقافية عربية، واستضافة جامعة الدول العربية لقاء تحضيرياً في مقرها في القاهرة ليجمع عدداً من المثقفين العرب، وانتهى اللقاء بتشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لهذه القمة مؤلفة من: جامعة الدول العربية، ومؤسسة الفكر العربي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.[١]

لقد جرت العادة أن يختلف المثقفون، والسياسيون، على كثير من الأمور المفصلية، وأن تتعدد وجهات نظرهم، وتتنوّع، ولكنهم على غير العادة، فوجئوا بأن أصحاب أعلى قرار سياسي في الوطن العربي، يُحققون أسمى ما حلموا به عبر التاريخ، ويصدرون قراراً تاريخياً منصفاً لهم ولأمتهم.

وعلى هذا الصعيد، اشتمل إعلان القمة العربية في سرت/ليبيا بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٨ على ما يلي: «نحن قادة الدول العربية المجتمعون في الدورة الثانية والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في مدينة سرت في الفترة من ٢٧ - ٢٠١٠/٣/٢٨، وانطلاقاً من التزامنا بمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية، وإيماناً منا بضرورة السعي الى تحقيق أهدافها وبلوغ غاياتها، وتمسكاً بالهوية العربية وأسسها الثقافية والتاريخية في مواجهة التهديدات والأخطار التي تحيق بالمنطقة العربية وتهدد بزعزعة أمنها وتقويض استقرارها، ووعياً بأهمية استنهاض روح التضامن العربي، وتطوير وتحديث آليات العمل العربي بما يضمن بناء شراكة عربية فاعلة تحقق الرفاه والاستقرار لشعوبنا وتحمي الأمن العربي الجماعي. وبعد دراسة مستفيضة ومناقشات معمقة في أجواء إيجابية للأوضاع العربية الراهنة والظروف المحيطة، والتحديات التي تواجه الأمة والأخطار التي تهدد الأمن القومي العربي، وانطلاقاً من مسؤوليتنا القومية للارتقاء بالعلاقات العربية إلى آفاق أرحب، والعمل على

تمتين أواصرها بما يحقق المصالح العليا للأمة وتطلعاتها ويحفظ أمنها ويصون كرامتها وعزتها...**وجهنا بالإعداد لعقد قمة ثقافية عربية لصوغ رؤية ثقافية مستقبلية للدول العربية ولتوفير كل أشكال الدعم للمؤسسات الثقافية والمبدعين والكتّاب العرب للارتقاء بالإبداع العربي في مختلف المجالات.**[٢]

ومن حُسن حظ المثقفين العرب، أن هذا الإعلان لم يَبْقَ حبراً على ورق، بل وجد طريقه إلى التنفيذ الفوري، من الأجهزة العربية المعنية بالثقافة، وذلك انطلاقاً من إحساسهم بالمسؤولية التاريخية التي ألقاها القادة العرب على كاهلهم.

فعقد فريق العمل الخاص بالإعداد للقمة الثقافية العربية مؤتمراً صحفياً بتونس بتاريخ٢٠/٤/٢٠١٠ لإعلان انطلاق الاستعدادات الخاصة بعقدها، وضم الفريق مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) الدكتور محمد العزيز بن عاشور، ومدير الإدارة العامة للثقافة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدكتور ممدوح الموصلي، والأمين العام لمؤسسة الفكر العربي الدكتور سليمان عبد المنعم، بالإضافة إلى المستشار الخاص نائب مدير مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور محمد الدالي.

واستعرض مدير عام الألكسو مجمل التوجهات التي سيسير عليها العمل مستقبلاً، والتي تشمل الإبداع، والتعبيرات الثقافية المختلفة، والتراث والمحافظة عليه، والعمل على إدراجه ضمن مسارات التنمية المستدامة، عملاً على صيانة الهوية الثقافية العربية والمحافظة عليها وسط المتغيرات الزاحفة ومدخلات العولمة، وذلك في إطار التنوع الثقافي في العالم الذي أكدت عليه منظمة اليونسكو، بالإضافة إلى ما وصفه بالرعاية الاجتماعية للعاملين في الحقل الثقافي، وأثنى الدكتور ابن عاشور على وعي القادة العرب بأهمية الثقافة العربية في تحقيق التنمية المستدامة وفي بناء الشخصية العربية وتثبيتها في مواجهة التيارات الزاحفة.

وذكر في هذا الصدد أول اجتماع عُقد بتاريخ ١/٢٥/ ٢٠١٠ لبلورة الموضوع بحضور صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة رئيس مؤسسة الفكر العربي، والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، حيث انتهى إلى اقتراح عقد قمة ثقافية عربية يمكن من خلالها التصدي للتهديدات التي تواجه الأمة العربية وشخصيتها الحضارية.

واستعرض الخطوات المنهجية للتوجه نحو عقد القمة الثقافية العربية، ليشير إلى تشكيل فريق عمل يضم الألكسو، باعتبارها المعنية بالثقافة في الوطن العربي، ومؤسسة الفكر العربي صاحبة المبادرة، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ليتم التواصل مع مختلف مكوِّنات المشهد الثقافي العربي من مؤسسات حكومية وخاصة وجمعيات واتحادات ولجان ثقافية عربية ومكونات المجتمع المدني، لأخذ رؤيتها حول متطلبات العمل الثقافي العربي، لتعرض على مؤتمر لاحق لوزراء الثقافة العرب، من أجل بلورة مختلف المقترحات في توصيات ترفع إلى القمة العربية، وتحدَّث عن إمكانية عقد منتدى ثقافي عربي يسبق القمة، يستقصي مجمل الأفكار المطروحة في أذهان المثقفين، وشدَّد مدير عام الألكسو على أن القمة ستأخذ في اعتبارها ضرورة مواكبة العصر والأخذ بأسباب التقدم.

وربط أمين عام مؤسسة الفكر العربي الدكتور عبد المنعم سليمان بين ما يُطلب من القمة الثقافية والقدرة التنفيذية والاستعداد لتمويل المشاريع، ليؤكد أن القمة ستعمل على بلورة مشاريع تنفيذية.

وتحدث مدير الإدارة الثقافية في الجامعة العربية الدكتور ممدوح الموصلي عن تدعيم مكان اللغة العربية وتطويرها والاهتمام بالتراث والترجمة من وإلى اللغة العربية، والمعاجم كمشاريع عملية لتفعيل حركة الثقافة العربية، كما أكد أهمية الجانب الديني والأخلاقي في بلورة الثقافة العربية التي يجب أن تعبّر عن ضمير ووجدان المثقف العربي، وأكد فريق العمل أن المشروع في أول خطواته سيتبلور أكثر من خلال الاتصالات واستطلاع الآراء والتصورات المختلفة.[٣]

ولأن فكرة القمة، ليست فردية، ولا تمسّ أفراداً بعينهم، فقد واكبت المؤسسات الفكرية والثقافية العربية، تطلعات الجماهير العربية وأحلامها وآمالها، مثلما التزمت بتنفيذ ما ارتأه كبار قادتها.

فتمَّ بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٣ اللقاء التحضيري الأول للقمة الثقافية العربية في فندق «لو رويال» في بيروت بدعوة من مؤسسة الفكر العربي، ومن المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، تحت مظلة جامعة الدول العربية، وذلك بحضور الأمير خالد الفيصل، وحشد من المفكرين والمبدعين والكتاب والأكاديميين من مختلف الدول العربية وممثلين عن المؤسسات والهيئات الثقافية ورجال دين، إضافة إلى رؤساء اتحادات الكتاب والأدباء ورؤساء اتحادات الناشرين وممثلين عن المجامع اللغوية العربية، ورؤساء المجالس الثقافية الوطنية ورؤساء تحرير صحف عربية.

وقد بدأ اللقاء بكلمة للأمير خالد الفيصل أكد فيها أن «القمة الثقافية العربية تمثل فرصة لتوظيف رؤى المثقفين حول قيم التقدم والاستنارة والنهوض»، وشدَّد على «أن التضامن الثقافي العربي ضرورة قومية لتوظيف القواسم المشتركة للأمة». وقدم اقتراحين إلى الملتقى؛ الأول دعا فيه إلى التركيز على المشروع الثقافي العربي – للعقدين القادمين – كقضية محورية واحدة، وقال: «إنقاذ اللغة العربية من أهم قضايانا الملحَّة على المشهد الثقافي». أما الثاني، فكان إنشاء صندوق تمويل ثقافي عربي، يتم توفير موارده من مساهمات حكومات الدول العربية، «على أن تقدر حصص الدول فيها طبقاً لمعايير يراها القادة، للإنفاق على المشروعات الثقافية العربية ذات البعد القومي والطابع الاستراتيجي، التي تخدم قضيتنا المحورية».

وفي الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء، ألقى وزير الثقافة اللبناني سليم وردة، كلمة أكد فيها على «الحاجة إلى قمة ثقافية عربية، خاصة أن القمم السابقة كانت قمم أمن سياسي وعسكري واقتصادي»، معتبراً أن «الأزمة الثقافية ليست أقل خطورة على العالم العربي على الرغم من اختلاف وتباين الضغوط الثقافية على مجتمعاتنا العربية».

ثم ألقى الأمين العام لـ «مؤسسة الفكر العربي»، الدكتور سليمان عبد المنعم، كلمة عرض فيها لمنهجية اللقاء التحضيري، مؤكداً أن الهدف هو وضع قضايا الثقافة أمانة في يد المثقفين، مشيراً إلى أن المؤسسة أعدت استطلاعاً لآراء المثقفين العرب حول أولويات وقضايا الثقافة العربية، أجاب عليه ٢٣٣ مفكراً عربياً، وقام فريق خاص من المؤسسة بتحليل نتائجها، فأصبح لدى المؤسسة خارطة طريق، كما تم إعداد ملف وثائقي يتضمن التوصيات الثقافية الصادرة عن قمم عربية سابقة ومشروعات ومبادرات ثقافية.

وتابع المؤتمرون أعمالهم بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٤، حيث تشكلت ثماني لجان؛ منها: «إنقاذ اللغة العربية والحفاظ على التراث»، «الإبداع وحماية الملكية الفكرية»، «رعاية ثقافة الطفل والشباب»، «تحالف القيم وحوار الثقافات»، «دعم المحتوى العربي الرقمي على شبكة الإنترنت»، و«لجنة السوق الثقافية المشتركة» وقد تطلعت هذه اللجان جميعها إلى صناديق عربية تستطيع دعم المقترحات التي ستتقدم بها إلى «القمة العربية الثقافية»، وظهر واضحاً من مناقشاتها أن هاجس أزمة اللغة العربية، وانخفاض مستوى التعليم طغى على أعمالها.[٤]

غير أن اندلاع الاحتجاجات الشعبية، في عدد من الدول العربية، أدى إلى تأجيل البحث في هذه القمة إلى إشعار آخر.

أما السؤال المشروع اليوم، فهو: هل تغير الحال واستقرت الأوضاع في العالم العربي لننادي بعقد القمة الثقافية العربية مجدداً؟ وهل صار بإمكان المثقفين أن يتحاوروا مع الزعماء العرب حول القضايا المفصلية التي تواجهنا في زمن الانتفاضات الشعبية؟

أجاب الأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب «محمد سلماوي» عن هذا السؤال بقوله: إنه بناء على اتصالاته، يرى أن ذلك ممكن وضروري في مرحلة يتغير فيها العالم العربي، وتطالب الجماهير بعقد اجتماعي جديد يحكم

العلاقة بين السلطة والمجتمع، وترفع إلى جانب شعارات الإصلاح والتغيير في السياسة، شعارات تطالب بإصلاح التعليم، والنهوض بالوضع الثقافي، واللحاق بالأمم المتقدمة التي سبقتنا.

ورأى الناقد«فخري صالح» النائب السابق للأمين العام للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، أن المشكلة التي تعترض هذه القمة تتمثل في انشغال عدد محدود من الأنظمة العربية بحماية نفسها من الثورات التي تهدد وجودها، وأكد على أنه من الصعب في الوقت الحالي توقع شكل أو طبيعة الأنظمة التي ستنشأ حين تستقر الأوضاع في عدد محدود من دول العالم العربي، وما هي أولويات تلك الأنظمة واستراتيجيات عملها وتفضيلاتها على صعيد التعليم والثقافة، وقال: «إننا نمر في حال من السيولة التي تجعل التفكير في جمع المثقفين مع الملوك والرؤساء العرب أمراً مستبعداً في الوقت الراهن، حتى لو رغب الأمين العام الجديد لجامعة الدول العربية بذلك».[٥]

وحول ما سيحدث في القمة الثقافية العربية إذا انعقدت، رأى «سلماوي»، على ضوء لقائه مع السيد عمرو موسى «حين كان أميناً عاماً لجامعة الدول العربية»، أنها ستؤدي لقيام العرب ببدء العمل بصناعة الثقافة باعتبارها إحدى (أهم الصناعات الثقيلة) في الوطن العربي، مؤكداً أن الفكرة واتته حينما رأى القمة الاقتصادية التي عقدت بالكويت في العام ٢٠٠٩ تؤتي ببعض ثمارها، وأسهمت إلى حد ما في زيادة حجم التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وقال: «من هنا تمنيت أن نعقد قمة عربية ثقافية لنبحث في طرق إنعاش الثقافة وإزالة جميع المعوقات من أمامها، لوضع سياسات وقوانين تكفل تقديم الوجبات الثقافية لشعوب العالم العربي بجهد ميسر، وسعر مناسب، كما أننا نسعى من خلال القمة، إلى إصدار القرارات التي تكفل حماية الثقافة إزاء التهديدات الداخلية والخارجية»، وأضاف: «كان لا بد لنا أن نضع السادة الملوك والرؤساء أمام مسؤوليتهم تجاه شعوبهم، خاصة أن المستوى المعيشي لأغلب الشعوب العربية منخفض، لذلك رأينا أنه من العيب أن نسهِّل للمستثمرين استثماراتهم ومشروعاتهم بإعطائهم

الأراضي والتسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية وفي ذات الوقت نفرض قيوداً على حركة الكُتَّاب، ورسوماً باهظة على جميع الأدوات والبضائع الوسيطة التي تخدم صناعة الكتاب من ورق وأحبار وآلات، وهذا بالطبع يحتاج إلى قرار سيادي من الحكومات ليتعاملوا مع الثقافة باعتبارها بُعداً استراتيجياً، وصناعة ثقيلة تحتاج للدعم والمساندة، ويجب التعامل مع الكتاب باعتباره السلعة الاستراتيجية الأولى في صناعة الشعوب والحفاظ على هويتها، وما ينطبق على الكتاب ينسحب بدوره على جميع مفردات العمل الثقافي من سينما وفنون وآداب ومشاريع تنموية وبحثية».

وكان المحور الأهم أمام القمة العربية «من وجهة نظر سلماوي» فيما إذا انعقدت، هو التعامل بإيجابية مع فكرة تطوير اللغة العربية وإنقاذها من التدني، والحفاظ على الهوية الثقافية العميقة للشعوب العربية في مقابل هذا السيل الجارف من رياح العولمة، وقال:لا تنمية دون إنسان، ولا إنسان بلا ثقافة، وإذا كانت منظمة اليونسكو قد استشعرت خطر هذه العولمة البغيضة ووضعت «ميثاق التنوع الثقافي» فالأولى بنا أن ندافع عن ثقافتنا بكل ما أوتينا من قوة، لأن الثقافة في النهاية هي التجسيد الحي للهوية، وإذا اندثرت ستزول حضارتنا ونصبح مسخاً لثقافات الشعوب المهيمنة، وهذا ما يجعل فكرة الحفاظ على «الأمن الثقافي» لا يقل في الأهمية عن الحفاظ على «الأمن القومي» وآن الأوان للسادة الملوك والرؤساء أن يضعوا هذا الجانب في أولوياتهم، واهتمامهم».

كتب ومراجعات ونقد

(١)

حرية التفكير والاعتقاد

مراجعة: **محمد سلاّم جميعان***

هذا الكتاب ثمرة أعمال المؤتمر الفلسفي الدولي الذي عُقد بالشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمركز الدولي لعلوم الإنسان، والاتحاد الفلسفي العربي، في لبنان. وقد تمَّ اختيار ثمانية بحوث لتكون مُضمَّنة في الكتاب، تُمثّل المحاور المركزية التي نهض المؤتمر لمناقشتها، ما يعني أنَّها عينة ممثِّلة من جهة، وأنَّها القضايا الأكثر إشغالاً للعقل الفلسفي فيما يتَّصل بحرية التفكير والإيمان، ومن ثمَّ وضْع المسألة في إطارها الفاعل، على قاعدة التحرّي التاريخي المقارَن؛ فكراً وسياسة، بين التجربة الدينية الإسلامية وتجربة الحداثة الأوروبية، وشَرْعَنة حرية التفكير، لترسيخ آليات تكفل العبور إلى مجتمع تعدُّدي، يتأسَّس فيه النصُّ بعيداً عن الغلوِّ والتطرُّف في التفسير والتأويل لجوهره المتسامح مع الأتباع والمختلفين وفق مبادئ

كونية، تمازج بين الإيمان والمواطنة، التي تمثّل حرية الفرد في اختيار القيم المحدّدة لعلاقته بالوجود والحياة. كما تمثل قدرته على تجسيد هذه القيم باستقلال نسبي عن المجتمع.

وهذه الحرية الاعتقادية المنشودة ليست حُكراً على المجتمعات والفكر الإسلاميين، بل تتسع دائرتها لتنسحب على سائر

* ناقد وشاعر أردني.

المعتقدات الدينية والمجتمعات غير الإسلامية، وذلك في إطار من توظيف المعرفة لخدمة قضايا المواطنة.

في المبحث الأول « في معنى حرية التفكير وحدودها» يُقارب الفيلسوف والمفكر ناصيف نصار مسألة الحرية بحكمة وجرأة، والحاجة الملحّة لها في المجتمعات الديمقراطية، مشترطاً أن تكون (متحررة من جميع المشكلات والشوائب. ولذلك نلاحظ أنه يقتضي أن تكون ممارسة الحرية الفكرية مصحوبة بقدرٍ عالٍ من الوعي النقدي حتى نتدارك ما يطرأ عليها من عوارض الاضطراب والالتباس والشطط) ص٩. والكاتب بهذا ينزع إلى حرية بيضاء خالية من العنف واليد المضرَّجة التي طلبها الشاعر أحمد شوقي ثمناً للحرية (وفي هذا الوضع يبدو من الطبيعي جداً أن ينصرف التفكير في حرية التفكير إلى مزيد من الاهتمام بمسألة ترسيم الحدود، من أجل صيانة الحرية الفكرية من خاطر التطرُّف والانغلاق والفوضى والتدمير الذاتي... وهذا يندرج في سياق تطور طويل كانت فيه حرية التفكير منشغلة بتوكيد نفسها وإظهار مسوِّغاتها وفضائلها وأبعادها ومراميها) ص١١. وبهذا فإنَّ رؤية نصّار هذه تندرج في سياق المشروع النهضوي العربي؛ إذ تغدو الحرية صفة جوهرية للإنسان في علاقته مع ذاته، ومع الآخر، ومع الطبيعة، ومع المطلق.

وهو في كلِّ هذا يطوِّف في الثقافة الإسلامية في العصر الوسيط والثقافات العالمية، وبخاصة اليونانيّة والأوروبية الحديثة في عصر التنوير، على مقتضى الحسِّ الديمقراطي، واضعاً المقولة الديكارتية: « أنا أُفكِّر إذاً أنا موجود» تحت مبضع التشريح لفكِّ ارتباطها بالمذهب الليبيرالي كإيديولوجيا، وارتباطها حديثاً «بالنظرة الأميركية إلى الحياة»، وانعكاساتها على النهضة العربية الثانية المتأسِّسة على النهضة العربية الأولى في مطلع القرن العشرين. وفي هذا المفصل من البحث يجيب عن السؤال المركزي المنشود من بحثه: « كيف نكتب تاريخاً لحرية التفكير والاعتقاد يخدم أغراض التفكير في حدود حرية التفكير والاعتقاد على مقتضى الديمقراطية» ص١٣، فيميِّز بدقة بين ما يسمّى التاريخ الحوادثي وما يسمّى التاريخ الفلسفي للأفكار الكبرى في تاريخ الحضارات. والإجابة عن هذا السؤال أخذت الباحث للحديث عن مفاصل متعددة تتصل بضرورة إشاعة روح النقد، والتأسيس للتنوير، وشرعية الاختلاف والتعدد، تاركاً للباحثين الآخرين التوسُّع فيما أفاض فيه من حديث فيها.

ويكشف محمد نور الدين أفاية عن جدل الدين والواقع من خلال الاقتراب من سؤال الهوية السردية والاضطراب الذي يعتري الإنسان عند التعامل مع الخطاب المتشدِّد، وبخاصة إذا عرفنا أنَّ الإسلام ليس هو الأصولية الإسلامية. ويفضح الكاتب في دراسته: «التفكير في الدين والحرية في زمن سطوة التكفير»، الالتباسات القاتلة بين الديني والدنيوي، والقدسي والسياسي، معتقداً أنَّ المسألة تبدو أكثر تعقيداً (حينما تستولي وسائط الاتصال على الدين وتدّعي الحديث باسمه لا سيما إذا اتفقنا على أن العمل الإعلامي والوسائطي، مهما كان سنده التقني وطبيعة اشتغاله، عاجز عن رصد معنى الحدث بنزاهة وحياد وموضوعية... فكيف بالأحرى يمكن أن نؤمن بما تقدِّمه هذه الوسائط ذاتها من خطاب حول الدين؟) ص٧٧، وهو ما يعني الوهم بامتلاك المعرفة واحتكارها، والشغف بامتلاك السلطة.

وللخروج من هذا المأزق يقترح الباحث إنضاج تعاقد اجتماعي مبني على الحرية؛ حرية التعبير والتفكير والمعتقد، ومبني على قاعدة المواطنة التي تنبذ كل أشكال التمييز، سواء باسم اللغة أو العرق أو الدين (فالدولة الديمقراطية أثبتت قدرتها على احتضان الخلافات وعلى التدبير المتوازن للمسألة الدينية... للحفاظ على السلم المدني) ص٨٣.

ووفق هذا التأسيس يرى الباحث ضرورة شيوع النقد في الحياة العربية، لاستبعاد الإكراهات وإعمال العقل وإشاعة التسامح ونبذ العنف، والإعلاء من شأن الحوار والمناظرة، لأنها ضرورة حياتية، وليست حالة استرجاعية للتجربة العباسية والأندلسية، كون تكريس هذه المبادئ توفّر سياسة مدنية عصرية بعيداً عن الهوية النمطيَّة الواحدة التي يسود فيها المذهب أو الطائفة أو الحزب الأغلبيّ.

ولأن الحرية تبدو هاجساً مقيماً في الفكر العربي، وفي الثقافة التي ينتجها، تدور حولها معظم الكتابات، وتشغل التفكير. لهذا يبحث الكاتب وليد خوري في سلطة العائق المعرفي وقوة السلطة التي يتوسَّل بها في تقييد حرية التفكير والحدّ من إنتاج الأفكار وإبداع المفاهيم.

فبعد أن يضبط مفهوم العائق المعرفي، يقدِّم تمثيلات فكروية عليه، أبرزها: إلغاء العقل بالعقل، مشتبكاً مع بعض القواعد الأصولية التي تُسكِّن النص الديني في منطقة التأويل البياني والاشتقاق الدلالي للمعاني الكبرى، وهو الأمر الذي شاع في

الأدبيات الدينية وانعكس تأثيره السلبي على المدارس الدينية المختلفة. ولهذا يرى أن (حَصْر التفكير في القياس يتوخّى تأسيس مبدأ تضمُّن النص حلولاً لكل المشكلات، ويستبطن محاولة إلغاء العقل بالعقل) ص ٩١، وبالتالي تكييف الشروط التي تحكم علاقة اللفظ بالمعنى، واستبعاد القرائن التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تسهم في إنتاج النص. وفي المآل الأخير يرى الباحث أن القياس سلطة معيقة لسلامة التفكير الحر، مقارناً بين النموذج الرشدي والنموذج القطبي في استخدام القياس أداةً معرفية، يستبين معها الفرق بين النتائج على صعيدي حرية التفكير في نموذج ابن رشد، وتقييده في نموذج سيد قطب.

ولا يمكن أن نؤمن بحرية الضمير وبالتسامح ما لم نقر أننا كائنات تخطئ باطّراد، وأن الخطأ طبيعي عندنا بل هو علامة بليغة على حريتنا وقدرتنا على الاختيار. وعلى هذا يربط الطاهر بن قيزة بين حرية الضمير والمجتمع المدني، مؤسِّساً للفكرة نظرياً في الصفحات ١٠١-١١١، في تمهيد منه لسحبها تطبيقياً على ما يدور من جدل على بعض مواد الدستور التونسي فيما يتعلق بالديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، وموقع الخطاب الديني منهما، فضلاً عن قضايا المرأة والتكوين المواطني. ويثير مقاله أسئلة حادة وصادمة، يكشف فيها عن التباينات الحادثة في الواقع بين رغبات الضمير الفردي والجمعي وما ينبغي أن يتحقق في ظل مجتمع مدني.

وبعد أن بحث لويس صليبا حد الردة في ثلاثة من مؤلفاته، يقدم في هذا الكتاب بحثاً جديداً جاء عنوانه في صيغة استفهامية: هل من حرية معتقد في الإسلام في ظل حدِّ الردة؟ وللوهلة الأولى تبدو النتيجة سابقة على المقدمات، والبرهان سابقاً على الفرضية الأساس. ولكن بتأمل المعطيات البحثية، نجد الباحث متقاطعاً في نتائجه مع كثير من الأدبيات الفقهية الإسلامية؛ القديمة والحديث، ولا يعدو بحثه إخراج الخطاب المسألة من حالة الكمون إلى حالة الفعل في الواقع، وإعادة إحياء لخطاب اجتهادي له مسوّغاته ومشايعوه في مواجهة الخطاب التدليسي. والباحث يمارس سلطة نقدية واقعية للنصوص، تتجاوز المتن النّصي إلى سند الروايات، ويمارس حالة تأويلية كاشفة عن العوامل التاريخية التي راوغت النصوص التي تتنافى مع الشِّرعة العالمية لحقوق الإنسان.

وبالقدر نفسه الذي يثيره بحث لويس صليبا، يثير المفكر محمد المزوغي الإشكالات والمعوّقات التي تقف في الحق بالإلحاد. ويسوق في البدء خلاصة حوار بين الفيلسوف الكبير بيار بايل (Pierre Bayle)، واللاهوتي جوريو (Jurieu) الذي ثارت ثائرته حينما قرأ في كتاب أفكار حول المذنبات لبايل هذه الجملة (لم يكن ثمة شر أقل قابلية للخشْية من الإلحاد)، واتّهمه بأنه يُحابي الإلحاد ويعمل جاهداً على تحسين صورته، بل والتبشير به جهاراً. ولكن بحسب الكاتب فإن الحماسة الدينية غير كافية لتحقيق معنى التدبير العملي في التفكير؛ إذ ينبغي تجنّب المغالطات عند البرهنة على الأفكار.

وفي هذا السياق يدخل الباحث في محاكمة المشاريع الفكرية التي قدمها المفكر التونسي هشام جعيط ومحمد أركون والجابري، ويسائل خطابهم ويحاكمه على قاعدة الليبرالية الحديثة، ليؤكد الفجوة المعرفية التي تطبع خطاب هؤلاء بالتوفيقية، ما استدعى أخيراً وصمهم بتشويه التنوير والحداثة. وتبدو اعتراضات القارئ مشروعة على خطاب المزوغي، كونه ساق محاججاته من قلب التنوير الأوروبي، ووضع مقاييساته على أساس من الفلسفة الغربية؛ إذ كيف يصحّ أن تواجه خطاباً تنويرياً عربياً وتدحضه بمقولات فلسفية غربية، ما يعني غياب الشرط التاريخي للخطاب؟

أما العادل خضر؛ الأستاذ الجامعي والباحث بكلية الآداب والإنسانيات في منّوبة بتونس، فيتخذ من شرور الرقابة ميداناً للكشف عن المفارقة المدهشة بين منع الكلام وحرية الجسد. وينطلق في بحثه هذا من المقاربة التاريخية لدلالة الرقابة ووظيفتها في المجتمع الروماني القديم. فمن مهام الرقيب مراقبة الأخلاق، وردع كلّ تطرّف ومعاقبة كلّ شذوذ من أي نوع كان كخرق القانون الأخلاقيّ أو البذخ المفرط. أضف إلى ذلك كلّه أنّه (مكلّف بأن يضع في مناقصة أو في مزايدة علنيّة جباية الضّرائب والأشغال العامّة وتسوية العلاقات بين الّذين رسا عليهم المزاد والدّولة. وترتبط هذه الوظائف المتنوّعة كلّها بالوظيفة الأساسيّة للرقيب وترتيب النّاس وتصنيفهم) ص٢٠٦.

فبواسطة الرّقيب لا تمارس الحكومة حقّها في توزيع إجازات النّشر فحسب، وإنّما تبيح لنفسها التّدخّل في عمليّة الإبداع ذاتها. فلهذا الشّأن سنّت القوانين الجنائيّة الّتي تمنع المساس بـ «المقدّسات» كرئيس الدّولة أو الهيئات الدّستوريّة... فالرّقابة لا تقول بدقّة ما الّذي ينبغي قوله، بل هي لا تتجشّم عناء تحديد

الانتهاكات الّتي ينبغي تجنّبها، وإذا كانت الرّقابة لا تُعنى في النّصوص بتحديد أسباب تدخّلها فإنّ الدّوافع الّتي تستعملها والموانع الّتي تصرّح بها يمكن العثور عليها بيسر في مستوى الممارسة. فهي موانع تدور بصفة عامّة على الثّالوث المحرّم: الدّين والسّياسة والجنس (أو الأخلاق).

ويرى الباحث ضرورة التفريق بين تدخّل القاضي وتدخّل الرّقيب. فتصرّف القاضي محدود بدائرة الانتهاكات الّتي لا ينبغي اقترافها، وينصّ على عقوبتها القانون، بينما الرّقيب لا يتقيّد بالقانون. فعندما يتدخّل الرّقيب فإنّه لا يتدخّل ليفسّر القانون وإنّما ليشرح النّصّ الّذي يفحصه، وليفضح حقيقة هذا النّصّ، وفي هذه الحالة يتكلّم الرّقيب دائماً على لسان المراقب. فالرّقيب بهذا الصّنيع يفكّك الفوضى الّتي أحدثها المراقَب، أمّا القاضي فيشيّد نظاماً هو نظام القانون.

ويمثّل الباحث بفئة من المفكرين والأدباء والفنانين- رجالاً ونساءً- طالتهم يد الرقابة، ليؤكد أنّ عودة دواوين التّفتيش قريبة جدّا كلّما ازدادت موجات التّعصّب عتوّاً. وهي عودة تنذر بأنّ هامش الحرّيات بدأ يتقلّص لأسباب يطول شرحها، ويقلب دور الرّقابة والرّقيب جذريّاً حين يفقد المؤلّف أو المبدع حرمة الجسد بعد أن حُرم من حرّيّة القول.

وفي دراسته عن مشكلات الحريات الدينية والمدنية المنعكسة سلباً على علاقة المكان بالمتمكّن، يتخذ الباحث العراقي علي حسين الجابري من أزمة الإنسان في الحضارة المعاصرة مثالاً من العراق، يجلي فيه ظلامية التكفير ووهج التنوير، مقدّماً شواهد تاريخية وحضارية على صراع الخير والشر أو الحرية والاستبداد في الحضارة الإنسانية، ويفكّك العلاقات -بكل أشكالها- التي صدعت المجتمعات وفرضت عليه إكراهات حدَّت من حرّيتها، لينتقل بعدها إلى النقد العقلاني لمشكلات الواقع الفكري والإيماني المعاصر، مبصِّراً بالتباسات الحالة العراقية بكل تجاذباتها، ومؤكِّداً أهمية سيادة العقل والمنطق لمجابهة شرور التطرّف والغلواء الدينية والطائفية والمذهبية.

وفي الجزء الثاني من الكتاب ملخَّص لهذه البحوث باللغة الإنجليزية. والثمانية أبحاث هذه تنجدل في أفق فلسفي في مقاربة مسألة الحرية، وهو ما يحرّك مزيداً من الأسئلة عن ضرورة الحرية فلسفياً وإيمانياً.

(٢)

إشكاليات القراءة وآليات التأويل

تأليف: د. نصر حامد أبوزيد

قراءة وتعليق: **يوسف عبد الله محمود***

د. نصر حامد أبو زيد كاتب ومفكر مصري متخصص في الدراسات الإسلامية واللسانيات والعلوم الإنسانية. شغلته قضية تجديد الفكر الديني. فقد أراد فهماً عصرياً جديداً للإسلام ينأى به عن الفهم التقليدي الذي يقوم على التعصب لكل ما قاله السلف، وإن كان بعض ما قالوه لا يتناسب وحداثة العصر.

أراد تكريس مبدأ تعايش الأديان كخطوة أساس لتحرير الإنسانية من تغوُّل التطرُّف.

في مقدمة الكتاب الصادر عن المركز الثقافي العربي يقول: «...القراءة التي تعكف على مجال ما عكوفاً منغلقاً تعجز عن اكتشاف الدلالات الحقيقية لمنجزاته المعرفية ... لكن اكتشاف الدلالات في

سياقها التاريخي الثقافي لا تكفي وحدها لفهم النص بل تتعداه إلى «المغزى» المعاصر للنص التراثي في أي مجال معرفي».

يرفض هذا المفكر القراءة المتسرعة للنص سواء كان نصاً دينياً أو غير ديني.

* كاتب وناقد أردني.

فـ «إشكاليات القراءة تتحدَّد في بُعدي اكتشاف الدلالة والوصول إلى المغزى. وتتحدد إشكاليات التأويل في طبيعة الأسئلة التي تصوغها القراءة انطلاقاً من الموقف الحاضر وجودياً ومعرفياً.

وهذه الرؤية تقتضي القراءة الجدلية المستمرة للتراث/ بحيث «تبدأ من الحاضر الراهن منطلقة إلى الماضي والتراث، ثم ترتد إلى الحاضر مرة أخرى في حركة لا تهدأ ولا يقر لها قرار. لكنها الحركة التي تؤكد الحياة. إنها حركة الوجود والمعرفة في نفس الوقت».

فشغله الرئيس النهوض بمشروع تأويلي بصيغة تربط التراث الديني بالحاضر والمستقبل. فالانقطاع عن الماضي يعادل الإقامة فيه.

ولم يسلم هذا المشروع التأويلي بالصيغة المستنيرة التي أرادها الكاتب، فسرعان ما قاومته السلطة السياسية بل وسلطة بعض المثقفين الوصوليين.

آمن أبوزيد «أن الخطاب الإلهي وإن كان ثابتاً في منظومة، لكنه متحرك في دلالاته». من هنا أجاز للعلماء الراسخين في العلم الحق «في إنتاج شرط قراءة جديدة تنتقد شروط القراءة القديمة للخطاب الديني، بما يتواءم مع المتطلبات العصرية والحضارية» لقد دعا -بكلماته- الى أنسنة الخطاب الديني وتخليصه من التفسيرات المتعسفة والرؤى الأسطورية التي لا تخدم في النهاية إلا السلطات السياسية الحاكمة، لأنها تبرر لها ظلمها واستبدادها.

وفي دراساته المتصلة بالتراث أكد نصر حامد أبو زيد» أن التراث منظومة فكرية واحدة تتجلى في أنماط وأنساق جزئية متغايرة في كل مجال معرفي خاص». ومن هنا تطرق لأكثر من نص تراثي، فعلاوة على «النص الديني» تناول النص التراثي الآخر المتعلق بـ «البلاغة» و«النحو» و«الشعر» مؤكداً ضرورة ألا تؤدي القراءة التأويلية المنتجة إلى «إهدار بُعد الدلالة في النص المقروء».

ولا يغفل -وهو يتناول هذه النصوص التراثية- السياق الموضوعي التراثي الذي كان يدور فيه البحث البلاغي. وفيما يتعلق بكتاب النحو «كتاب سيبويه» فقد حاول في قراءته له أن يكتشف «العقل» الكامن وراء «النظام الذي اتبعه سيبويه من حيث العلاقات الدقيقة بين «علم النحو» وبين كثير من العلوم العربية، خاصة الفقه والقراءات. وفي ختام الكتاب وموضوعه

«قراءات على قراءات» يناقش د. نصر أبو زيد قراءة الشاعر والمفكر أدونيس للتراث كما طرحها في كتاب «الثابت والمتحول»، كما يتناول قراءة «إلياس خوري» لأزمة النقد والإبداع العربيين في نقده لاجتهاد أدونيس، يقول أبو زيد «الكاتب هنا يتحدث عن الهدم لا عن التجديد. إننا ندرس التراث وندرك تنوعه واختلاف مستوياته، لا لنؤكد موقفنا الراهن -في مواجهة استخدام التراث كأداة للتثبيت- بل لنهدمه من داخله، نهدم عناصر الثبات بعناصر التغيير. إن موقف أدونيس -رغم ديناميكيته الظاهرة- ما زال يتعامل مع التراث باعتباره وجوداً في الماضي. إنه يفهمه لكي يهدمه. ومع أنه يكتشف عناصر الجدل والصراع فيه «لكنه يؤمن بأن هذه العناصر تفاعلت هناك في الماضي وانتهى دورها».

علاقة الانفصال هذه بحسن التراث يرفضها أبوزيد «أدونيس يسلِّم بأثر التراث وينفيه في نفس الوقت» فأدونيس يعتبر ثقافتنا العربية القديمة ثقافةً فقهية بالمطلق، وبالتالي فهو يراها خادمة للسلطة السياسية في زمانها. اجتهاد لا يوافقه عليه أبو زيد، فثمة جانب آخر مضيء من هذه الثقافة القديمة لا يجوز إنكاره بل ينبغي إبرازه.

وفي تناوله لوجهة نظر اللبناني إلياس خوري المتعلقة بأزمة الثقافة، يعرض نصر أبو زيد لما ورد في كتابه «الذاكرة المفقودة والبحث عن النص» الصادر عن مؤسسة الأبحاث العربية عام ١٩٨٢.

فإلياس خوري-كما يرى الكاتب- وهو يحلل أزمة الثقافة العربية عبَّر عن ذلك «بفقدان الذاكرة» وهذا ما يرفضه الكاتب، متسائلاً: «أليست اللغة هي مادة الذاكرة وأداتها؟ أليست هي محتوى الثقافة ورمزها في الوقت نفسه؟

وفي هذا السياق يقول الكاتب منتقداً رؤية إلياس خوري وكل من يشاطره هذه الرؤية: «لا يقف تعارض المؤلف مع منطلقاته الأساسية عند حدود التسوية بين الكتابة النقدية والكتابة الإبداعية، بل يتجاوز ذلك إلى نفي الوظيفة الثقافية والاجتماعية للنص الأدبي كما نفاها عن الممارسة النقدية».

ويأخذ على إلياس خوري «إعطاء مركز الصدارة للنص بوضعه شكلاً وتشكيلاً، مما يعني عودة صريحة ومباشرة لمفهوم النص الأدبي في مفاهيم الشكليين والنصيين الغربيين بوصفه البدء والمعاد».

في كتابه «الذاكرة المفقودة والبحث عن النص» بدأ إلياس خوري «بتحليل أزمة النقد، وصولاً إلى تحليل أزمة الواقع، في حين عكسنا الوضع فبدأنا بأزمة الواقع، ثم عرضنا لأزمة الثقافة. فمؤلف كتاب «الذاكرة المفقودة» حين ساوى بين أزمة النقد وأزمة الواقع سحب أسباب هذه الأزمة أيضاً إلى العلوم اللصيقة بالنقد الأدبي. ويخلص المؤلف إلى أن ثمة خللاً في منهج إلياس خوري باعتماده على الوثب والربط الميكانيكي المتسرع بين المستويات المختلفة».

إن الدراسات التي ضمها أبو زيد كتاب «إشكاليات القراءة وآليات التأويل» تعالج هماً فكرياً واحداً هو همّ «إشكاليات القراءة» وبخاصة قراءة التراث. وبرؤية مستنيرة حرص نصر أبو زيد على تلمّس الروابط الخفية بين مجالات الفكر التراثي، وقد نجح في ذلك متوخياً التأكيد على وحدة مجالات التراث.

لقد أدرك هذا المفكر أن ثمة مأزقاً وقع فيه المفسرون الأوائل للقرآن من أنصار التيار الحر في للتأويل، فانبرى ينتقد بعقلية منفتحة التصورات المتزمتة للنصّ الديني التي يحاول أصحابها تأويل بعض الآيات القرآنية تأويلاً إيديولوجياً يخدم أغراضاً سياسية بالدرجة الأولى.

رفض أبو زيد تحنيط النص بهدف تقديمه، كما انتقد «العقل الفقهي» الذي يجعل للنصوص سلطة لا يجوز الخروج عليها؛ سلطة تنسحب على جميع مجالات الحياة الاجتماعية والمعرفية. والعقل الفقهي في نظره يلغي الفعالية الإنسانية ويكرس الماضي مضيفاً طابعاً دينياً عليه، وهذا ما يتعارض مع «أنسنة» الخطاب الديني ويشل إرادة الإنسان.

(٣)

وقفة مع كتاب
«إشكاليّة الأنا والآخر - نماذج روائيّة عربيّة»

تأليف: د. ماجدة حمود

قراءة وتعليق: د. محمد سيف الإسلام بوفلاقة*

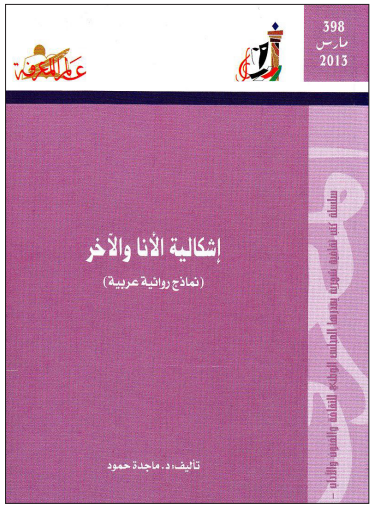

«إشكالية الأنا والآخر-نماذج روائية عربية-» كتاب صادر خلال شهر مارس٢٠١٣ عن سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، للناقدة الدكتورة ماجدة حمود، وهو عبارة عن دراسة لإشكالية الأنا والآخر، حيث تستعرض المؤلفة بين طياته صوت «الأنا» في مواجهة صوت «الآخر» من خلال ثمانية نماذج روائية عربية صدرت في العقد الأول من الألفية الثالثة(٢٠٠١-٢٠٠٩م)، باستثناء رواية «أرض السواد» لعبد الرحمن منيف التي صدرت سنة: ١٩٩٩.

وتسعى هذه النماذج الروائية إلى الإجابة عن جملة من الإشكاليات والأسئلة، من بينها: هل لجأت الرواية العربية إلى بناء جسور التفاهم بين«الأنا» و«الآخر»؟ وكيف؟ وما مدى حضور لغة العنف في تجسيد إشكالية «الأنا» و«الآخر»؟

وما مدى تأثير الرؤية المتعددة في رسم شخصية روائية تجسد«الأنا» أو«الآخر» وانعكاس ذلك على حيويتها؟ وهل استطاعت الرواية بفضل هذه الرؤية تسليط الضوء على علاقة «الأنا» بالآخر بطريقة موضوعية؟

* كلية الآداب، جامعة عنابة/الجزائر.

توضح المؤلفة أن من أهم إنجازات دراستها توسيع مفهوم «الآخر» في الرواية العربية، حيث لم يعد يقتصر على الغربي فحسب، بل لفتت النظر إلى«الآخر»الذي تعاشره الأنا العربية، ولا سيما الإفريقي والآسيوي، والذي يشكل جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي العربي، إضافة إلى استفادتها من تقنية تعدد الأصوات، ونظرية التلقي في تتبع إشكالية «الأنا» و«الآخر».

الأنا والآخر في رواية «بعيداً إلى هنا»

في الفصل الأول من الكتاب نقرأ عن «الأنا والآخر في رواية إسماعيل فهد إسماعيل «بعيداً إلى هنا»، حيث ذكرت الدكتورة ماجدة حمود في مستهل هذا الفصل أن الروائي الكويتي إسماعيل فهد إسماعيل يعتبر من أوائل الروائيين العرب الذين استطاعوا أن يسلطوا الضوء على صورة الآخر الآسيوي، وقد بدا انطلاقاً من عنوان روايته «بعيداً إلى هنا» متعاطفاً مع الآخر الذي يعيش مهمشاً في بلادنا العربية.، ورأت أن الكاتب إسماعيل فهد إسماعيل استطاع أن يُطلع المتلقي على عوالم مسكوت عنها في المجتمع العربي، فقد قام بتعرية عادات سيئة فيه يمارسها بعض العرب ضد الآخر الآسيوي، كما حرص على عدم تشويه صورة «الأنا» وعزز صورة «الآخر» الإيجابية.

ووفق منظور المؤلفة فأهم رسالة قدمتها رواية إسماعيل فهد إسماعيل هي تعريف المتلقي بأعماق الآخر الآسيوي، وكشف مكونات وجدانه، والتركيز على القواسم المشتركة التي تؤكد أنه نظير لنا في الإنسانية، وذلك بغرض محو الأفكار الاستعلائية.

وبالنسبة إلى اللغة التي وظفها الروائي إسماعيل فهد إسماعيل، فقد أكدت الدكتورة ماجدة حمود على أنه استطاع أن يسلط الضوء على معاناة الآخر الآسيوي عبر لغة حساسة تشع بالتعاطف الإنساني، فقد جسد صورة الآخر الهامشي «عبر لغة تتغلغل في أعماقه، لتفصح عن صراعاته النفسية، أي عن بعده الإنساني، فقدمه عبر سياق اجتماعي يقهر أحلامه، ويلغي وجوده وإنسانيته. وبذلك يفضح «الأنا» في تجاوزاتها واستعلائها على الآخر، ويعزز اللغة الدرامية في الرواية، فيكسب احترام المتلقي في إبداع لا يفصل الجمال عن القيم النبيلة» (ص:٥٠).

جسور التفاهم في رواية «خارطة حب»

في الفصل الثاني درست المؤلفة رواية «خارطة حب» لأهداف سويف، ووصفتها بالرواية التي بنت جسوراً بين الأنا والآخر، وأشارت في مقدمة هذا الفصل إلى أن الكاتبة المصرية أهداف سويف تعيش بعيداً عن وطنها في إنجلترا، وتحمل همومه في شغاف إبداعها، وأبرز

هذه الهموم علاقة الأنا بالآخر، ولذلك كتبت «خارطة حب» باللغة الإنجليزية، لعلها تنشئ حواراً بين الذات العربية والآخر الغربي، فقد عمدت إلى رصد علاقة الشرق بالغرب بكل مظاهرها المشرقة والمظلمة، وتميزت بتأريخها عبر الإبداع الروائي لبداية الاحتكاك بالآخر (المستعمِر والصديق)، وهي بذلك تربط الماضي بالحاضر عبر لعبة فنية.

وقد بدت مشغولة بإشكالية الحوار مع الآخر، ولهذا فقد سعت إلى بث روح المصداقية عبر استخدام الوثيقة التاريخية في روايتها، وتميزت بعدم قولبة الآخر في قالب نمطي واحد، وحاولت التمييز بين الإنجليز، فهناك من يتبنى السياسة الاستعمارية، وهناك من يرفض وحشية المستعمِر، كما قدمت الكاتبة أهداف سويف رؤية موضوعية للذات والآخر، وجعلت روايتها رداً فنياً على ادعاءات تشوه صورة الذات المسلمة، وحاولت تقديم صورة عن الثقافة المتسامحة مع الآخر من خلال سرد الحياة اليومية للإنسان المسلم.

وفي ختام هذا الفصل أكدت الدكتورة ماجدة حمود على أن الروائية أهداف سويف استطاعت أن تجعل روايتها رسالة حب تتوجه بها إلى المتلقي الغربي والعربي معاً، من أجل الإسهام في تعزيز جسور التفاهم بينهما، وقد بدت رسالتها بعيدة عن التجريد وقريبة من الحياة المعيشة، كما اتسمت العلاقة مع الآخر بأنها لم تتخذ طابعاً مأساوياً، ولم ترتفع فيها حدة المواجهة الحضارية.

الأنا الإفريقية والآخر في رواية «حجول من شوك»

في الفصل الثالث من الكتاب درست الدكتورة ماجدة حمود «الأنا» الإفريقية، و«الآخر» في رواية «حجول من شوك» للروائية بثينة خضر مكي، فقد تجسد قلق الانتماء في هذه الرواية التي تبرز أعماق الإنسان السوداني الذي يرى بلاده تارة ذات وجه عربي، وتارة ذات وجه إفريقي، وقد اتضحت ملامح هذه الأزمة منذ العنوان الذي يجمع بين النقيضين (الفرح والألم)، وأدى قلق الانتماء إلى قلق في رؤية فضاء الوطن.

ومن بين القضايا التي ركزت عليها الروائية بثينة خضر مكي قضية التواصل بين «الأنا» السودانية والآخر العربي منذ القدم، وأكدت أن تبادل المصالح بين العرب والسودانيين شاع منذ زمن بعيد.

وصفت المؤلفة الرواية بأنها تسيطر عليها إشكالية علاقة «الأنا» الإفريقية بالآخر العربي، أما إشكالية «الأنا» بالآخر الغربي فقد خفتت، وحينما طُرحت لم يكن السوداني طرفاً فيها، بل اكتفى بدور الملاحظ.

ومن بين الملاحظات التي قدمتها أن الكاتبة بثينة خضر مكي تتميز بقدرتها على تقديم إشكالية «الأنا» والآخر عبر الغوص عميقاً في أدغال الذات، وهذا ما جعل المتلقي يعايش تنوع الهوية بين العربية والإفريقية في أعماق الشخصية السودانية. ومما أضفى حيوية على تقديم هذه الإشكالية تنوع اللغة الروائية التي جمعت بين السخرية والتراث والشعرية واليومية، وبذلك فقد اكتسبت نبرة خاصة.

الأنا والآخر الصهيوني في رواية «ربيع حار»

في الفصل الرابع سلطت المؤلفة الضوء على «الأنا» و«الآخر» الصهيوني في رواية «ربيع حار» لسحر خليفة، التي قدمت الآخر الصهيوني بصفته إنساناً، ولم تبرزه في قالب نمطي، وتعمدت انتقاء شخصيتين: «عربية ويهودية» تقتربان من براءة الطفولة.

ووفق وصف المؤلفة فرواية سحر خليفة «أفسحت المجال لصوت الطفل (أحمد) الذي يخطو نحو المراهقة، كي يصور الآخر اليهودي (ميرا) عبر مشاعر إيجابية، تحاول أن تنأى عن العداء، وقد تعمدت الكاتبة أن تجعل هذه المشاعر تتجاوز السياق الواقعي البائس الذي يحيط بالشخصيات، لكن هذا السياق لن يستطيع أن يعيش معزولاً عن السياق التاريخي الملطخ بالعدوان الصهيوني، مما يقهر الإنسان العربي، ويمنع تطور مشاعره الإيجابية تجاه الآخر المستوطن؛ إذ ينتزعه من عالم الجمال (الشعر والموسيقى والرسم) إلى عالم الحقد، فينتزعه بالتالي من الحياة، ليقذف به في وجه الموت» (ص:١٠٤).

تناولت المؤلفة موضوع «المقارنة بين الأنا والآخر»، وذكرت في هذا الصدد أن الروائية سحر خليفة استطاعت أن تنقل المتلقي إلى سياق اجتماعي متنوع، فيطلع على أساليب عيش العرب والصهاينة، فتظهر له الظروف المعيشية القاسية والمهينة التي يعانيها العرب، والظروف الجيدة التي يعيشها الصهاينة، فالمقارنة تشعر بحدة الفارق الطبقي.

سؤال الهوية في مرآة الآخر لدى عبدالرحمن منيف

تحت عنوان «سؤال الهوية في مرآة الآخر لدى عبد الرحمن منيف في ثلاثية (أرض السواد)» استعرضت المؤلفة جملة من القضايا التي تتصل بسؤال «الأنا» وتجليات «الآخر» في ثلاثية عبد الرحمن منيف، وذكرت في مستهل هذا الفصل أن العمل الروائي الذي قدمه منيف في ثلاثيته هو محاولة لفهم إشكالية «الأنا» في علاقتها مع ذاتها، ومع الآخر، فقد هرب عبد الرحمن منيف من أجل تجسيد

هذه الإشكالية إلى بدايات القرن التاسع عشر (١٨١٧-١٨٣١م)، وقام بفضح تمركز «الآخر» الغربي حول ذاته.

ولاحظت المؤلفة أن «الآخر» في رواية عبد الرحمن منيف أحاط نفسه بهالة العظمة، وبدا منطلقاً من دواعٍ نرجسية تعمي عن رؤية الذوات الأخرى على حقيقتها الإنسانية، وهذا ما جعل ممثل الفكر الاستعماري الذي تجسد في شخصية القنصل الإنجليزي ريتش لا يرى الذات العراقية إلا في هيئة تابع أو عبد، ورسم صورة الشرقيين وفق خطوط مسبقة، تتناسب مع أوهامه عنهم، التي تتجلى في الجهل والجمود، وهي صورة مشوهة رسمها الآخر للذات العربية.

إشكالية لقاء الأنا والآخر اليهودي

في الفصل السادس ركزت المؤلفة على إشكالية لقاء الأنا والآخر اليهودي في رواية «اليهودي الحالي» لعلي المقري، وقد لفت انتباه المؤلفة في هذه الرواية أنها تتيح لنا معايشة علاقة إنسانية مدهشة بين «الأنا» المسلمة التي جسدتها «فاطمة» و«الآخر» الذي تجلى في شخصية اليهودي «سالم»، والقاسم المشترك بينهما هو الفضاء المكاني الموحّد: اليمن.

وقد فضل علي المقري الابتعاد عن عصرنا الحاضر، واختار منتصف القرن السابع عشر فضاءً زمنياً لأحداث روايته، وتعمَّد إبعاد فضائه عن التوتر التاريخي والعداوة بين «الأنا» العربية و«الآخر» الصهيوني، وابتعد عن مختلف العوامل التي تسهم في تشويه الصورة وتدمير العلاقات الإنسانية، واستطاع أن يؤسس للمرجعية التاريخية بكل نبضها الواقعي، فيلمس المتلقي تنوعاً في المشاعر والأفكار.

الأنا في مرآة الفرنسي

خصصت المؤلفة الفصل السابع من الكتاب لدراسة «الأنا في مرآة الفرنسي إثر الحرب الأهلية اللبنانية في رواية غادة السمان «سهرة تنكرية للموتى»»، وعالجت فيه جملة من الموضوعات المهمة، وأشارت في بداية الفصل إلى أن معايشة الكاتبة لفضاءين ينتميان إلى عالمين مختلفين (بيروت وباريس) مكَّنها من رصد إشكالية «الأنا» و«الآخر» في إبداعها، ولا سيما في رواية «سهرة تنكرية للموتى»، التي برز فيها الآخر الفرنسي عبر شخصية (ماري روز) التي اهتمت الروائية بتفاصيل حياتها اليومية والثقافية، وحازت همومها وتجاربها على مساحة سردية مهمة، تكاد تعادل المساحة التي احتلتها هموم «الأنا» التي أسقطت فيها الكاتبة معاناتها على الشخصية اللبنانية.

وذكرت الدكتورة ماجدة حمود أن مما يسجل للكاتبة أنها أبعدت هذه المواجهة عن اللغة المتشنجة الحاقدة، وعن مظاهر

النرجسية، وتمكنت من نقل الآخر الفرنسي إلى الفضاء العربي المتمثل في مدينة بيروت، كما حرصت على تقديم صورة موضوعية في رسمها لصورة الآخر، فبدت بعيدة عن إطلاق الصفات السلبية التي تختزل بها الآخر ومجتمعه، واستطاعت أن تنقل الآخر إلى فضاء «الأنا».

إشكالية الأنا والآخر المستعمِر

في الفصل الأخير من الكتاب تطرقت المؤلفة إلى «إشكالية الأنا والآخر المستعمِر في رواية واسيني الأعرج «كتاب الأمير»»، ووصفت هذه الرواية بأنها تقدم «الأنا» عبر شخصية تاريخية هي الأمير عبد القادر الجزائري في لحظة مواجهة الآخر الذي يتجسد في المستعمِر الفرنسي، وقد بدا لها أن الروائي واسيني الأعرج منبهراً بالآخر الفرنسي، ويحتفل به على حساب الذات. وتساءلت عدة تساؤلات فكرية بشأن مضامين الرواية من بينها: هل يحق للروائي تجاهل كل ما يشكل خصوصية الشخصية؟ هل يحق له انتزاعها من سياقها التاريخي والثقافي كي يرسمها وفق صورة تسعى إلى إرضاء رغباته فيخضعها لأفكاره وزمنه؟

هل يحق للروائي تجميل صورة الآخر المستعمِر الفرنسي، الذي رفض الاعتذار عن جرائمه؟ هل يحق له أن يركز الضوء على جانبه الإنساني، حتى إنه يكاد يغفل جانبه العدواني؟ ألا يعني ذلك افتقاد الرؤية المتعددة في تقديم الشخصية العربية والفرنسية؟

ومن بين الملاحظات المهمة التي قدمتها في مقاربتها لهذه الرواية أن صورة الراهب الذي يمثل «الآخر الفرنسي» في الرواية كانت أكثر إتقاناً من الصورة التي شكل بها الأمير عبد القادر الذي يجسد «الأنا»، وما يدل على اضطراب المؤلف في رسمها هو التناقض في بنية لغتها، وخاصة في أثناء الحوار مع الآخر، فأحياناً يستخدم اللغة الفصيحة، وتارة يستخدم اللهجة العامية، إضافة إلى أن الرواية تفتقد إلى اللغة الحميمية التي يستطيع بها الأمير الإفصاح عن أعماقه، مما يؤدي إلى فقدان الحرارة الإنسانية.

وثـــائـق

- البيان الختامي لمؤتمر «أعمدة الأمّة الأربعة»

- بيـان منتـدى الفكـر العربي حـول إنهاء الصـراع في اليمن وحلّ أزمته الإنسانية

البيان الختامي لمؤتمر «أعمدة الأمّة الأربعة»

(منتدى الفكر العربي، عمّان، الأحد ٢٠١٨/٧/٢٢)

عقد في مدينة عمّان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، بتنظيم من منتدى الفكر العربي، وبرئاسة سمو الأمير الحسن بن طلال رئيس المنتدى وراعيه، مؤتمر «أعمدة الأمّة الأربعة»، بمشاركة مثقفين وأكاديميين وممارسين سياسيين وناشطين مدنيين من دول منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا. وقد عُرِّفت الأعمدة الأربعة بأنها تتألف من العرب والتُرك والفُرس والكُرد.

وفي كلمته خلال افتتاح أعمال المؤتمر دعا صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، الجميع إلى استخدام منطق العقل وأدب الحوار، خاصة وأن الموضوعات التي تنضوي تحت هذا العنوان كثيرة. وأكد سموه أن منطقتنا التي تدعى أحياناً بالشرق الأوسط تبقى غير محددة المعالم لفظاً أو مضموناً. وأكد أن المقصود بها هو المنطقة العربية وتركيا وإيران.

وقال سموه: إنَّ المكونات الديمغرافية الأربعة تعاني من اختلافات فكرية وسياسية وثقافية، وإنَّ التحديات التي تجمعها كثيرة، ولكن علينا أن لا ندع الفوارق تسيطر على المشتركات.

وأشار سموه إلى أننا بحاجة إلى مواجهة التحديات التي تفرض نفسها علينا بأسلوب القضايا الجامعة، مثل تحقيق الأمن الشامل بمفهوم التصدي لأسلحة الدمار الشامل، ومفهوم مواجهة التحديات الحياتية في تحقيق كرامة الإنسان وحاجاته الأساسية، والتحرّر من الجوع والخوف.

وأكد بأننا في حاجةٍ إلى مشروع ثقافي حضاري جامع، يعيد لأمتنا ومنطقتنا دورها الإنساني والحضاري كما كانت مصدر إشعاع فكري لمدة خمسة قرون متوالية في العصور الوسطى، ومركز ربط بين الشرق والغرب، وإلاّ فإن أهميتنا الجغرافية والبشرية والمواردية ستصبح بيد الآخرين يتصرّفون بها حسب مصالحهم.

وقد تقدَّم عددٌ من المثقفين الترك بعرض وجهات نظرهم وطرح مفهومهم على أساس أننا يجب أن نعترف أن تاريخنا وديننا المشترك هو الذي أثبت أنه المرجع الذي يجمعنا، خصوصاً في الإشارة إلى موضوع اللاجئين السوريين. فيفما ظهرت إشارات إلى أن البعض في العالم ضاق ذرعاً باللاجئين عندما وصل إليه عدد محدود منهم، نرى أن كلاً من تركيا والأردن ولبنان قد استقبل الملايين منهم بكل رحابة صدر.

وأكد المشاركون في هذا السياق أهمية الابتكار الثقافي، ودور المرأة في بناء السلام، وضرورة تمكين الشباب وأهمية دورهم في بناء المستقبل.

كما تناول عدد من المثقفين الإيرانيين ضمن رؤيا تتعلق بواقع ومستقبل العلاقات بين أعمدة الأمّة، شواهد تاريخية على أنه لما تضافرت حضارات الأندلس والوطن العربي مع الحضارة الفارسية تحت راية الإسلام، فقد حقَّقت الأمة إنجازات علمية لا تضاهى.

كما حرص المثقفون الإيرانيون على التأكيد بأن الانغلاق على المواقف الضيقة والاستقطابية سيؤدي إلى الشرذمة، ولذلك فإن إيران ترى أن ما يجمع بين الفرس والعرب والترك أكثر مما يفرقهم.

أما بخصوص الرؤية الكردية فقد تحدّث عنها عدد من المثقفين الكُرد، بإشارتهم إلى المعاناة التي عاشوها، وأكدوا أهمية البحث في الحاضر واستشراف آفاق المستقبل بالرغم من أنهم كانوا فخورين بمساهماتهم بالدفاع عن الإسلام

والمسلمين ضد الغزو الخارجي. وهم يؤيدون أن الحوار بين الأطراف المختلفة يجب أن لا ينحصر في الإطار السياسي، أو بين الدول. بل يجب أن نتجاوز ذلك للحوار **بين مكونات المجتمع وقادته الفكريين حيث التنوع الذي يغني مستندين إلى الآية الكريمة** ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (سورة الحجرات: ١٣)

ودعت الرؤية الكردية في مشتركاتها إلى تحقيق المساواة في علاقتهم مع إخوتهم العرب والفُرس والتُرك، وأن يكون لهم الحقوق والواجبات نفسها، ويجب أن نتجنب الخلافات التي تشعل الحروب على حساب الحياة الإنسانية الكريمة، وجعل الكُرد أو غيرهم وقوداً لهذه الحروب.

كما تحدث عدد من المثقفين العرب وأشادوا بمبادرة منتدى الفكر العربي في توسيع دائرة الحوار الذي بدأ قبل نحو أربعة أشهر بعنوان «الحوار العربي الكردي» وأشادوا بدور ورعاية سمو الأمير الحسن بن طلال والاستجابة الكبيرة التي لقيتها هذه المبادرة، وقدموا مع زملائهم التُرك والفُرس والكُرد مقترحات من شأنها إدامة هذا الحوار وإكسابه طابع الاستمرارية لتفعيل الرؤية المشتركة، وذلك من خلال مقترح تشكيل فريق عمل يجمع شخصيات من أعمدة الأمّة الأربعة، والعمل على تنظيم ندوة أو مؤتمر سنوي بإشراف المنتدى لبحث جوانب العلاقات المختلفة: الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكل ما يتعلق بالتنمية والتعاون وبروح من القيم الإنسانية، ولا سيّما الحرية، والمساواة، والعدالة، والشراكة، والمشاركة، والتسامح، والسلام، والعمل على نقل الحوار إلى عواصم ومدن الإقليم الذي تمثّله الأعمدة الأربعة.

واتفقوا على مدّ الجسور بين فريق العمل ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالحوار، وأصحاب القرار، والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات وتشجيعها على إطلاق منصة معرفيّة، بهدف تجسير الفجوة من جهة بين المفكر والمثقف

والأكاديمي، وبين الإدارات الحاكمة وسلطاتها المختلفة من جهة أخرى، بهدف تعزيز التكامل والتفاعل والتواصل والمشاركة في إطار خطط التنمية والتعاون. كما أشاروا إلى أهمية اكتساب المهارات اللغوية للأعمدة الأربعة ودورها في تعزيز التفاهم والفهم المشتركين.

وأكّد المشاركون أيضاً ضرورة الاهتمام بالشباب لأنهم يشكلون الغالبية السكانية من مجتمعات الأعمدة الأربعة، وضرورة إعدادهم للمستقبل وتهيئة الأجواء المناسبة للحوار والشراكة فيما بينهم.

وناشد المجتمعون الإعلام في بلدان أعمدة الأمّة الأربعة بالالتفات إلى أهمية إبراز الجوامع والمشتركات والسعي لتعظيمها، خصوصًا وهي تمثل رسالة أساسية لمنتدى الفكر العربي.

صدر في:

عمّان/ الأردن ٩ ذي القعدة ١٤٣٩هـ

الموافق ٢٢ تموز (يوليو) ٢٠١٨م

بيان منتدى الفكر العربي حول
إنهاء الصراع في اليمن وحلّ أزمته الإنسانية

في ضوء إعلان الأمم المتحدة عن انتهاء محادثات السويد التي جرت خلال الشهر الحالي بين طرفي النزاع في اليمن بالتوصل إلى تفاهمات حول الحديدة وتعز، ووقف إطلاق النار، وفتح الممرات الإنسانية وتبادل الأسرى وإطلاق المحتجزين، فإن منتدى الفكر العربي يعرب عن ترحيبه بهذا الإنجاز المهم، الذي ينهي حرباً ضارية دخلت عامها الرابع، ونجم عنها خسائر جسيمة للجميع، ومأساة إنسانية كبيرة ذات كلفة بشرية وبيئية عالية. كما يثمّن المنتدى جهود الأمم المتحدة التي رعت المحادثات خلال الفترة الماضية، وكذلك جهود جميع الأطراف العربية والدولية في التوصل إلى هذه التفاهمات، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية الإغاثية للشعب اليمني الشقيق وإنهاء معاناته المؤلمة .

ويؤكد منتدى الفكر العربي في هذا الصدد ضرورة استمرار الحوار بين طرفي النزاع في اليمن بشكلٍ رئيس، والاستمرار في تعزيزه على الأرض وتوفير الأسباب كافة لتحقيق المزيد من النجاحات في معالجة جميع المسائل المتعلقة بإنهاء الحرب الأهلية اليمنية إنهاءً تاماً، ولا سيما آثار الأزمة الإنسانية الحادة ونتائجها، وإعداد الخطط اللازمة لإعادة الإعمار بمنهجية واضحة، وإحلال التفاهم لحل الخلافات محل الصدامات المسلحة؛ حفاظاً على وحدة اليمن وأرواح أبناء شعبه وبناء دولته .

إن ٢٤ مليوناً من الأشخاص في اليمن أو ما نسبته ٧٥٪ من السكان بحاجة الآن إلى مساعدات إنسانية عاجلة، فيما تخطط الأمم المتحدة لتلبية احتياجات ١٥ مليون شخص. كما أن ملايين هناك يتعرضون لتهديد المجاعة.

وإن المنتدى الذي دفع منذ بدايات الأزمة نحو العمل على فهم وشرح الوضع في اليمن، وعمل على جلب مختلف الأطراف لرسم خريطة الطريق لما بعد انتهاء الصراع، وانتهج دوماً الدعوة إلى إيلاء الأولوية والاهتمام بالحل الإنساني واستعادة الكرامة والتمسك بالعدالة، يجدد ما سبق أن دعا إليه رئيسه صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم في بداية الأزمة اليمنية وما قبلها من الالتزام بعقد اجتماعي عربي جديد، وحالة بناء جديد، ومدرسة فكرية تعظم المشترك وتنهي الانقسام، وتتجاوز التصنيفات الراهنة والثنائيات المتضادة في الممارسات الواقعية، وبالتالي الحيلولة دون انهيار الدول وتشريد المزيد من الناس وقتل الأبرياء وتدمير الممتلكات. كما يدعو المجتمع الدولي إلى توجيه المساعدات الإنسانية وتكثيفها لإنقاذ اليمن من الآثار التي تركها الصراع.

وعلى هذه الأسس، فإن منتدى الفكر العربي بما يمثله من النخب الثقافية والفكرية المؤمنة بوحدة الهدف والعمل والمصير والتضامن الإنساني بين صفوف أمّتنا، وبما يعتمده من بلورة النظرة العلمية والوعي المسؤول بدور الفكر، سيستمر من موقعه هذا في تقديم ما لديه من تراكم معرفي حول الشأن اليمني، لكي يتم التوصل إلى المزيد من التفاهم عبر عقد المنتديات وورش العمل، وبما يسمح لجميع المعنيين بمصلحة اليمن للتشارك في رسم سياسة منهجية واضحة تدعم إنهاء الصراع بشكل نهائي، والوصول إلى الاستقرار السياسي والأمن الإنساني، وتحريك عجلة التنمية من جديد، وذلك اعتماداً على كون المنتدى بيت خبرة عربي يعمل منذ ٣٧ عاماً وفق رسالته القائمة على أهداف الوحدة والتقدم، وتشكيل مظلة فكرية وجسر بين المفكرين وصانعي القرار من خلال دعم الحوارات العربية-العربية الهادفة للتفاهم والوئام ونماء الخيرية، كما شأنه دوماً في المساهمة بتقديم

الدراسات والحلول المناسبة للقضايا المصيرية ورعايتها ضمن البيت العربي وفي حضن الأمّة الواحدة؛ تأسياً بحديث الرسول الكريم ﷺ: «مثلُ المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم مثلُ الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائرُ الجسد بالسهر والحُمّى».

والله الموفق وخير الشاهدين.

صدر في عمّان/ الأردن

يوم الجمعة ٧ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ،

الموافق ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨م

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المُحكمة في مجلّة «المنتدى»

محور العدد القادم:

• النهضة العربيّة: مقوماتها وتمثلاتها (٢)

تدعو المجلّة الباحثين والكُتّاب في الجامعات والمعاهد العلميّة ومراكز الدراسات والبحوث والمعنيين للمشاركة في الكتابة في المحور المشار إليه وما يتفرّع عنه من قضايا، وفقًا للشروط الآتية:

- أن لا تكون الدراسة أو البحث منشورة/ منشورًا من قبل في أي من المنشورات الورقيّة أو عبر الوسائل الإلكترونيّة، وأن يتعهَّد الكاتب بعدم نشره قبل تسلُّم رد هيئة تحرير مجلة «المنتدى» بقبول النشر أو الاعتذار.
- أن تتسم الدراسة/ البحث بالمنهجيّة العلميّة والموضوعيّة، والجدّة في الأفكار والطرح، ويُراعى التوثيق وفق قواعد البحث العلمي،
- الحرص على سلامة اللغة العربيّة نحوًا وصرفًا والأسلوب الواضح. وعند إيراد نصوص بلغات أجنبية ضمن الدراسة/ البحث ترجمتها نصًّا.
- أن لا تزيد عدد صفحات الدراسة/ البحث عن (٣٠) صفحة مطبوعة على الكمبيوتر بحرف *Simplified Arabic 16*، وتُدرج الهوامش وقائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة/ البحث بحرف *Simplified Arabic 14*.
- يُدرَج التوثيق في الهامش ويُعطى أرقامًا متسلسلة حتى نهاية الدراسة/ البحث، ويكون توثيق المصادر والمراجع بالشكل الآتي: (المؤلِّف/ الكاتب، عنوان الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، الناشر/ اسم الدورية ورقم العدد وتاريخه، مكان النشر/ الطبع، السنة (للكتب)، رقم الصفحة. وعند تكرار استعمال المصدر أو المرجع يكتب: اسم المؤلف، الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، اسم الدورية (ويُشار إليه بعبارة المصدر السابق نفسه، أو مصدر سبقت الإشارة إليه).

- تُرسَل الدراسة/ البحث إلى البريد الإلكتروني لمدير تحرير المجلّة *(kayed@atf. org. jo)*، أو تُسلّم على *CD* لمدير التحرير في مقرّ المنتدى، في موعدٍ أقصاه شهر واحد قبل صدور العدد الذي يتضمَّن المحور المتعلق بموضوع الدراسة/ البحث، مع السيرة الذاتية للكاتب وصورة شخصيّة حديثة.
- تحوَّل الدراسات والبحوث الواردة وفق الإجراءات التحكيمية المتبعة إلى أستاذين متخصصين في موضوعها، وتؤخذ النتيجة من حاصل مجموع العلامتين مقسومة على اثنين، ويُبلَّغ الكاتب بالقبول أو الاعتذار.
- لا تنشر المجلّة إلاَّ الدراسات والبحوث التي تنجح بالتحكيم، وهيئة التحرير غير ملزمة بإعادة ما لم يقبل نشره أو إبداء أسباب عدم القبول.
- لهيئة التحرير أن تستكتبَ أو تكلِّف باحثين وكُتَّابًا للكتابة في موضوعات معيّنة، وتُعامل دراساتهم وبحوثهم وفق هذه الشروط ودون استثناء أيٍّ منها.
- تدفع المجلّة مكافآت رمزية لأصحاب الدراسات والبحوث المقبولة للنشر.

المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في: مجلة المنتدى ❑

مجلة المنتدى: الإصدارات السّنوية (الكتب) ❑

الاســم: .....

العنوان: .....

قيمة الاشتراك*: طريقة الدفع: **نقدًا** ..... ❑

حوالة بنكية (صافي القيمة): بنك الاتحاد / الجبيهة

رقم الحساب/ بالدينار: IBAN JO 46UBSI1090000160101556615101

رقم الحساب/ بالدولار: IBAN JO 05UBSI1090000160201556620102

سويفت كود: **SWIFT:** UBSIJOAXXXX

التوقيع: .....

التاريخ: .....

* تملأ هذه القسيمة وتُرسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي: ص. ب ١٥٤١ عمّان ١١٩٤١ الأردنّ

	المجلة	المجلة + الكتب
داخل الأردن	للأفــراد: (٢٠) عشرون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (٤٠) أربعون دينارًا أردنيًا	للأفــراد: (٥٠) خمسون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دينار أردني
خارج الأردن	للأفــراد: (٥٠) خمسون دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفــراد: (١٥٠) مئة وخمسين دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (٣٠٠) ثلاثمائة دولار أمريكي